جورج طرابيشي

حسن يوسف اللموشي

الدولة القطرية والنظرية القومية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

حسني يوسف الكويتي

الدولة القطرية والنظرية القومية

بيروت ــ لبنان
ص. ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٣٦٥٩
٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى

شباط (فبراير) ١٩٨٢

المحتويات

تقديم ٧

الفصل الأول

هذا الزمن القطري ١١

الفصل الثاني

الزمن العربي والتاريخ العالمي ٣٣

الفصل الثالث

النزعة الثقافية للنظرية القومية ٤٩

الفصل الرابع

من مؤشرات تضخم الدولة القطرية ٨١

الفصل الخامس

الدولة القطرية واللغة القومية ١٠٧

الفصل السادس

الدولة القطرية والثقافة القومية ١٢٩

الفصل السابع

الدولة القطرية والتاريخ القومي ١٦٩

خاتمة ١٩٣

المراجع ٢٠٥

تقديم

طموح هذا البحث أن يرصد ظاهرة محددة ومستجدة هي الظاهرة القطرية ، وأن يراجع على ضوء معطيات هذه الظاهرة ، المقولات الأساسية للنظرية القومية .

فما دام مسقط رأس كل نظرية هو التاريخ ، وما دام حقل اشتغال كل نظرية هو التاريخ ، فإن كل جديد يستجد في هذا التاريخ يستتبع بالضرورة إعادة تواؤم أو مواءمة للنظرية .

وإن لم تكن الظاهرة القطرية قد وجدت مكاناً لها في النظرية القومية بحكم كونها مستجدة وتالية لها تاريخياً ، فإن هذا لا يزيد إلا من خطورة دورها كعقبة أساسية بين سائر العقبات التي تعترض سبيل الوحدة العربية ، إذ أن العدو المجهول هو على الدوام ـ وفي حال تساوي الشروط الأخرى ـ أدهى خطراً من العدو المعلوم .

وقد يعترض هنا معترض بالقول إن النظرية القومية تنبهت لخطر القطرية ، بل جعلته في مقدمة الأخطار التي تحف بالطريق إلى الوحدة العربية ، حينما كرست شطراً غير يسير من جهودها لمحاصرة الاقليمية وتفنيد دعاواها ودحضها . ولكن الاقليمية شيء ، والقطرية شيء آخر . فالاقليمية ، سواء أتسمَّت بالفرعونية أم الفينيقية أم الآشورية أم العقيدة السورية الكبرى ، الخ ، تبقى في الأساس والجوهر نزعة أيديولوجية ، مرعيَّة في الرؤوس ، أكثر مما هي منقوشة في الوقائع ، وإن فتشت لنفسها عن مرتكزات مادية في بعض الخصائص النفسية والجغرافية واللهجوية لتطور شعوب الأمة العربية بحسب أقاليمها . أما القطرية فهي قوة مادية قبل أن تكون أيديولوجية ، ونقطة ارتكازها الأساسية هي الدولة القطرية ، سواء أتطابقت هذه

الدولة مع اقليم معين ، أم لم تتطابق[1] . وان يكن ثمة من « خطيئة مميتة » ارتكبتها النظرية القومية ـ التي كانت في وجهها التقليدي ، والى حد كبير ، نظرية مثالية ـ فهي استهانتها بالدولة القطرية ، واعتبارها الدول القطرية محض كيانات « كرتونية » مرشحة للتداعي والانهيار ، حالما ترفع القوى الاستعمارية حمايتها عنها[2] . لكن المفاجأة التي أعدها التطور التاريخي الفعلي لمثالية النظرية القومية هذه ، هي مساره غب مرحلة الاستقلال باتجاه تدعيم الدولة القطرية بدلاً من اضمحلالها . وهذا ما حدد اللغة المزدوجة ـ إن جاز القول ـ لبحثنا هذا : لغته التسجيلية ، التقريرية ، التي يبررها مسعاه إلى رصد الظاهرة القطرية بمختلف تجلّياتها ، ولغته النقدية التي أملاها عليه تقصير النظرية القومية ، عموماً ، في مواجهة ما يصح وصفه بأنه أخطر عدو فعلي ـ بعد الصهيونية والامبريالية ـ للوحدة العربية .

ويتوزع بحثنا هذا إلى فصول سبعة هي كالآتي .

في الفصل الاول مدخل عام إلى ما أسميناه بـ « الزمان القطري » ، وفيه نرصد بعض جوانب المسار القطري للتطور العربي ، وبعض مظاهر ما دعوناه بنزوع الكيانات القطرية الى « التقومن » على ذاتها . وبديهي ان هذا الفصل لا يدعي الشمول والاستيعاب ، بل هو يسوق ما يسوقه من أمثلة على سبيل التمثيل لا الحصر .

ثانياً ـ في محاولتنا البحث عن الجذور العميقة والذاتية المنشأ لأزمة النظرية القومية ـ والنظرية القومية في أزمة ما دامت لم تتوقع خطر القطرية ولما تدمج بها بعد نقد الظاهرة القطرية ـ كان لا بد لنا من وقفة عند خصوصية الزمن العربي والتفارق الزمني لمسار التاريخ العربي عن مسار التاريخ الأوروبي ، إذ عاشت أوروبا عصرها القومي ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ، بينما دخل العرب عصرهم القومي

---

(١) بديهي أنه في حال تطابق الدولة مع الاقليم ، كما في مثال مصر ، فإن ذلك من شأنه أن يزيد أضعافاً مضاعفة من قوة الظاهرة القطرية والنزعة الاقليمية على حد سواء .

(٢) إن أحدث ما انتهى إلينا من نتاج الفكر القومي يعيد سيرة أقدم ما وصلنا منه : تحميل الغريب مسؤولية الشرور التي تعانيها الأمة العربية ، ونفي أية مسؤولية ذاتية ، لا عن بداية التجزئة فحسب ، بل عن استمرارها أيضاً : « عندما نقول إن التجزئة الوطن العربي والأمة العربية قد حدثت بصورة مصطنعة ، وبالقهر من قبل القوى الامبريالية العالمية ، وعندما نقول ان تكريس هذه التجزئة ارتبط ، وما زال يرتبط ، بقوة الحراب الامبريالية والكيان الصهيوني ، فالنتيجة المنطقية لهذا تقود الى القول قطعاً : إن هذه القوى الخارجية هي التي تمنع وحدة الأمة والوطن » منير شفيق ، في **الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) .

ابتداء من مطلع القرن العشرين ، فسرى عليهم ، بكل حسناته وسيئاته ، قانون التطور المتفاوت والمركب الذي هو ، كما سنرى ، قانون أساسي للتطور السياسي ـ الاجتماعي لشعوب العالم في عصر الرأسمالية العالمية .

في الفصل الثالث ـ إن عمى النظرية القومية التقليدية عن الظاهرة القطرية وعن فعالية الدولة القطرية إنما تفسره نزعتها الثقافية ،هذه النزعة التي تتحكم بها بدورها الشروط التاريخية لنشوء النظرية القومية العربية . والفصل الثالث من هذا البحث هو محاولة مجملة لتسليط الضوء على التعين التاريخي لثقافوية النظرية القومية العربية كما صيغت في الأربعينات من هذا القرن .

في الفصل الرابع نغادر أرض النظرية لنتناول بالعرض والتحليل ـ وعلى سبيل التمثيل لا الحصر ـ أربعة مؤشرات أساسية لتضخم الدولة القطرية :

(أ) مؤشر عبادة الدولة وتشخيص السلطة ؛
(ب) مؤشر تضخم ميزانية الدولة ؛
(ج) مؤشر نمو عدد العاملين في الدولة ؛
(د) مؤشر نمو السكان والعواصم .

في الفصول الثلاثة الأخيرة من البحث ، وهي الفصول التطبيقية بحصر معنى الكلمة ، نضع المقولات الأساسية الثلاث للنظرية القومية (اللغة المشتركة والثقافة المشتركة والتاريخ المشترك) على محك تجربة التطور القطري . وتحاول هذه الفصول الثلاثة ، بالشواهد العينية والقياس الكمي ، أن تستشف مصائر اللغة القومية والثقافة القومية والتاريخ القومي في ظل المسار التضخمي للدولة القطرية ، وأن تعيد النظر في المعطيات المتوارثة عن نظرية الأربعينات القومية عن علاقات السياسي بالثقافي .

أما الخاتمة ، على اقتضابها ومصادراتها للعديد من البراهين ، فهي لا تبغي سوى الاجابة عن سؤال واحد : لماذا يبقى الأمل وحدوياً في ظل البؤس القطري ؟

ويقتضي بنا التنويه هنا بأن كفة الشواهد السلبية ترجح في كتابنا هذا ، ومن بعيد ، كفة الشواهد الايجابية . وبعبارة أخرى : لقد ركزنا على كل ما من شأنه إبراز الواقعة القطرية ، ولم نسق إلا القليل القليل من الشواهد بالمقابل لحيوية الهوية القومية . وليس ذلك لأننا نؤمن بأن تيار التجزئة أقوى من تيار الوحدة ، ولا لأننا نعتقد أن سموم النزعة القطرية النابذة أقوى فاعلية من الترياق القومي الجاذب ، بل مرد ذلك

فقط إلى أننا أخذنا على عاتقنا في هذا البحث أن نرصد الظاهرة القطرية وأن نتقصى تظاهراتها وأن نكشف عن أوالية اشتغالها . فهي تقف في رأينا في طليعة الأخطار التي تتهدد في الوقت الراهن قضية الوحدة العربية ، لا لأنها خطر داخلي المصدر فحسب ، بل كذلك لأن تشريح هذا الخطر لا يزال بعيداً عن متناول مبضع الوعي .

تبقى نقطة اخيرة تجب الإشارة اليها : فقد تم الانتهاء من كتابة هذا البحث في نيسان (ابريل) ١٩٧٨ ، وقد شاءت ظروف تخرج عن ارادتنا ألا يأخذ طريقه الى المطبعة قبل اليوم . لكن هذا التأخير بالذات اتاح لنا ان نستلحق بالبحث بعض الشواهد المستجدة ، وأن نجري عليه بعض التعديلات في اتجاه تجذير تصفية حساب جانب على الأقل من وعينا السابق .

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ج . ط .

الفصل الأول

هَذا الزمَن القطريّ

« لا يستطيع أحد ـ حتى أشد أعداء الوحدة العربية ـ أن ينكر أن الوحدة ستتم خلال الـ ١٢ أو ١٣ سنة القادمة » .

هذا التوكيد صدر عن المؤرخ والفيلسوف البريطاني أرنولد توينبي في مقال له في جريدة الاهرام في ١٩٦٢/١/١٧ ، عن « مصير الوحدة العربية بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة » .

وقد حدد توينبي الأجل الزمني لتحقيق نبوءته بـ ١٢ أو ١٣ عاماً بعد أن حسب أن توحيد المانيا وايطاليا في القرن التاسع عشر استغرق ٥٦ عاماً ، ومفترضاً أن تحقيق الوحدة العربية لن يحتاج ـ بدوره ـ إلى أكثر من هذا العدد من السنين . وبما أن الحركة باتجاه الوحدة العربية بدأت عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) ، فإن الحد الأقصى لانتصارها لن يتعدى عام ١٩٧٤ . وعلى أساس هذا الحساب قال توينبي في عام ١٩٦٢ : « للعرب من الوقت حتى سنة ١٩٧٤ كيما ينجزوا وحدتهم بنفس سرعة الالمان والايطاليين . ولا يمكن حتى لألد أعداء العرب أن يضمن ان وحدتهم لن تكون قد أنجزت في ذلك التاريخ »[١] .

وقد انقضت الآن لا « الـ ١٢ أو ١٣ سنة » ، فحسب ، بل تسعة عشر عاماً ونيف. ولا يكفي أن نقول إنه ليس في الأفق ما يشير إلى أن نبوءة توينبي قابلة للتحقيق في مستقبل منظور ، بل لعله ينبغي أن نضيف أن فكرة الوحدة العربية بالذات ـ لا

(١) ارنولد توينبي ، **الوحدة العربية آتية** ، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة (بيروت : دار الآداب ، ١٩٦٨) ، ص ١٧٥ .

امكانية تحقيقهافحسب ـ قد أصابها ، منذ أن أطلق توينبي نبوءته ،كثير من التقهقر .

وبالفعل ، لا يملك المرء إلا أن يتساءل بمرارة : أين الأمس من اليوم ، حين يقرأ في نص يعود إلى التاريخ نفسه ، عام ١٩٦٢ ، ما يلي :

« ليس في اللغة العربية اليوم مصطلح يردد ذكره على الألسن مثل مصطلح القومية العربية ، فنحن نسمعها في الاذاعات عشرات المرات في اليوم الواحد . ويكرر الساسة والقادة والحكام النطق بها كل يوم أو بعض يوم ، ويرد ذكرها في الصحافة اليومية والمجلات الاسبوعية والمطبوعات والنشرات ، الى حد لم يسبق له مثيل في تاريخنا كله . . . وليس في هذا كله غرابة ؛ فالقومية هي الفكرة الأساسية التي تسيطر على العرب اليوم في شتى أقطارهم . . . وهي فوق ذلك ـ في يقظتهم الراهنة وتوثبهم الحاضر ومطمحهم في المستقبل ـ عقيدتهم الثابتة ، وسلاحهم القوي ، وسر قوتهم التي يصارعون بها الاعداء ويواجهون بها التحديات الكبرى التي يتعرضون لها »[٢] .

بديهي أنه لا يسع أحد أن يزعم أن مصطلح « الوحدة العربية » قد سحب اليوم بصورة نهائية من التداول في الصحافة والاذاعات والخطابات ، الخ ، لكن ما سحب من التداول بصورة فعلية في العقد الأخير من السنين هو « سلاح القومية » الذي كان يفترض فيه أنه « سر قوة » العرب .

والحق أن الخطير في الأمر ليس في تراجع مد فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ـ فمثل هذا التراجع يمكن أن يكون مؤقتاً ـ وإنما هو تراجع فكرة القومية بالذات باعتبارها قوة تدخل كبرى للجماهير والشعوب في التاريخ .

إن المسألة في التحليل الأخير ليست مسألة صحافة واذاعة وخطب ، وإنما هي مسألة اليقظة الديموقراطية للجماهير ، التي آمنت ـ من خلال ايمانها بفكرة الوحدة العربية ـ باقتدارها على صنع مصيرها بنفسها .

يقول لويس . ل . شنايدر : « القومية هي القوة الكبرى في العصر الحديث والمحرك الأول لأحداثه »[٣].ومع أن هذا القول لا يخلو من تجريد ـ لأنه لا يحدد من هو حامل هذه « القوة الكبرى » ـ فإن الأزمة الراهنة لقضية الوحدة العربية هي في الواقع أزمة اختناق في تفتح الجماهير العربية على الحياة الديموقراطية ، بل هي أزمة الجماهير العربية عينها بقدر ما تزعزع ، تحت تأثير الأيديولوجية القطرية السافرة أو المبطنة وقواها

---

(٢) عبد الرحمن البزاز ، **بحوث في القومية العربية** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢) ، ص ٥ .

(٣) لويس . ل . شنايدر ، **العالم في القرن العشرين** ، أورده عبد الكريم أحمد في كتابه **القومية والمذاهب السياسية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٥ .

الدولانية القمعية ، إيمانُها بأنها هي « القوة الكبرى » ـ ولا أحد سواها ـ القادرة على أن تعيد ـ قومياً ـ صياغة التاريخ الذي صاغته لها قطرياً وفرضته عليها القوى الاستعمارية والبيروقراطيات القطرية .

لقد قال الكاتب البلجيكي اميل لابولاي قبل قرن ونيف من الزمن : « إني أقف مذهولاً،مدهوشاً،عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس »[٤] . وإذا طبقنا هذا القول على القومية العربية ، فلربما جاز لنا القول ، على ضوء المعطيات الراهنة ، إن المرء ليقف مذهولاً ومدهوشاً إزاء عجز القومية العربية حتى الآن عن إحداث أي انقلاب في أي واقع قطري . ومنذ سقوط وحدة مصر وسورية سنة ١٩٦١ ، تبدو قوة القطرية ـ التي كانت وراء إسقاط تلك الوحدة ـ راجحة الكفة بصفة مستديمة بالنسبة الى قوة القومية على امتداد السنوات التسع عشرة المنصرمة .

لقد خيل إلى رائد كبير من رواد الفكرة العربية قبل زهاء ربع قرن من الزمن أنه يستطيع أن يصوغ القانون التالي : « إن تطور الأحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية يسير على الدوام نحو إضعاف النزعات الاقليمية وتقوية الايمان بوحدة الأمة العربية »[٥] .

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا اليوم ، وبعد انصرام سبعة وعشرين عاماً على صوغ ذلك « القانون » ، إن العكس هو الصحيح . بمعنى أن تطور الأحوال الاجتماعية والسياسية (ونضيف : الثقافية والاقتصادية) يميل باتجاه تقوية النزعات القطرية على حساب الايمان بوحدة الأمة العربية . وبعبارة أخرى : إن كل الدلائل تشير إلى أن التطور الواقعي للأقطار العربية يسير باتجاه توطيد الكيانات القطرية ، لا تصفيتها من خلال توحيدها .

ومن هنا فإن أحد الأخطار الأساسية التي باتت تواجه فكرة الوحدة العربية ، هو الركون إلى « قدرية » التطور الموضوعي للمجتمع العربي . والذين يقولون بحتمية الوحدة العربية استناداً إلى هذا التطور الموضوعي لا ينسون فحسب أن الحتمية لا مكان لها في الاواليات الاجتماعية ، ولا ينسون فحسب أن الاتكالية في التاريخ هي ضرب من عبادة العفوية التي لم يعد لها مكان في هذا العصر الذي صار فيه التخطيط

---

(٤) نقلاً عن ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، الطبعة ٤ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) ، ص ٢٠ .

(٥) ساطع الحصري ، « الأمة العربية ، ١٩٥٣ ، » في أبحاث مختارة في القومية العربية (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤) ، ص ٢٣ .

ملكاً (التخطيط بالمعنى الواسع للكلمة ، بمعنى تدخل الارادة الانسانية الواعية في مسيرة التاريخ) ، بل هم يتجاهلون أيضاً ، وأصلاً ، أن واقع المجتمع العربي يفرز عملياً وعفوياً ، كما سنرى، من السموم القطرية اكثر مما يفرز من ترياق الوعي القومي والارادة الوحدوية ، ويتجاهلون من ثمّ أن استنفار هذا الوعي القومي وهذه الارادة القومية ، أي تحديداً العامل الذاتي ، يصبح هو منفذ الخلاص الوحيد من المأزق القطري الذي أفضى ويفضي اليه يومياً[٦] « التطور الموضوعي » للمجتمع العربي .

لقد كان بإمكان الرعيل السابق من الوحدويين العرب أن يتعزى ، على الأقل ، بفكرة أن « الاقامة الجبرية ضمن الحدود السياسية المصطنعة في الدولة القطرية »[٧] لا بد أن تكون مؤقتة ، على اعتبار ان الاستعمار هو الذي فرضها ، ولكن الجيل التالي أو الحالي من الوحدويين العرب لا يملك إلا أن يلاحظ بمرارة أن زوال الاستعمار لم تترتب عليه عملية توحيد جدّية[٨] ؛ بل لكأن النزعة القطرية عرفت كيف تنتهز سانحة الاستقلال لتكرس نفسها ولتفرض لذاتها وجوداً سرطانياً تتعقد يوماً بعد يوم مهمة استئصاله .

وثمة أمثلة باتت « تقليدية » على تدعم النزعة القطرية، تقدمها الأقطار التي كانت مرشحة أثناء الاستعمار لأن تتوحد يوم تفوز باستقلالها ، فإذا بها بعد الاستقلال تقطّع وتمزق ما كان قائماً بينها من روابط تاريخية وحدوية سابقة لطور الاستعمار . فسورية ولبنان ، ومصر والسودان ، وأقطار المغرب العربي ، واليمن بقسميها الشمالي والجنوبي ، والمغرب وموريتانيا[٩] ، وعمان والامارات العربية ، هي اليوم أبعد عن

---

(٦) ولن نقول « عفوياً »، لأنه إلى جانب السموم القطرية التي يفرزها عفوياً التطور الفعلي للكيانات القطرية ، ثمة سموم أخرى تفرزها ، ارادياً وقصدياً ، الأيديولوجيا القطرية ، السافرة أو المبطنة ، التي تتولى على صعيد الوعي والذاتية تبرير المصالح المادية والهيمنة الفعلية للبيروقراطيات القطرية .

(٧) نور الدين حاطوم ، **محاضرات عن حركة القومية العربية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة النهضة الجديدة ، ١٩٦٧) ، ص ١٣٦ .

(٨) « رغم ان الاستعمار الأوروبي يكاد ينحصر الآن في أطراف الوطن العربي ، فإننا لا نلحظ أي إجراء عملي اتخذ بين الأقطار العربية المستقلة لتحقيق الوحدة . بل على العكس نرى أنه مع مضي الوقت تتدعم النزعة الاقليمية مع قيام هذه الدول الجديدة . مثال ذلك حركة الوحدة في المغرب العربي التي كانت أقوى قبل استقلال الجزائر منها بعد تحقيق الاستقلال » ، صلاح العقاد ، **دراسة مقارنة للحركات القومية في المانيا ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، تركيا** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦) ، ص ٧ .

(٩) كانت موريتانيا تعرف باسم شنقيط ، وهو اقليم عربي يقع إلى الجنوب الغربي من المملكة المغربية ، وكان يؤلف جزءاً من المغرب الأقصى قبل الاحتلال الفرنسي والاسباني .

الوحدة فيما بينها أكثر منها في أي وقت سبق . بل إن ما لم يفلح الاستعمار الأوروبي في تحطيمه ، كوحدة العملة ووحدة الجمارك بين سورية ولبنان مثلاً ، قد آل ـ بعد الاستقلال،وبحكم التطور « الموضوعي » للدولتين القطريتين ـ الى تمزق واضمحلال .

وما خلا تجربة ١٩٥٨ الوحدوية ، الملحمية في قيامها ، المأساوية في سقوطها ، التي قامت يوم اكتشفت الجماهير أنها هي تلك « القوة الكبرى » والتي سقطت يوم تمكن تحالف الرجعية والامبريالية من أن يستثمر لصالحه انسحاب الجماهير من ساحة الفعل التاريخي ، نقول : ما خلا تلك التجربة الوحدوية اليتيمة[١٠] ، فإن جميع الآمال التي كانت معقودة على أن يكون طريق الاستقلال والتحرر من الاستعمار هو طريق الوحدة وتصفية التجزئة ، قد انهارت على صخرة الواقع القطري ، الذي أثبت بسرعة فائقة أنه لا يزال حتى الآن أصلب كياناً وأرسخ وجوداً مما كان يتصوره جيل سابق من الوحدويين الذين افترضوا جزافاً أن طريق الاستقلال هو ، ميكانيكياً ، طريق الوحدة[١١] .

ولئن كان بعضهم لا يزال يرى في الجامعة العربية محاولة ايجابية لتوحيد الدول العربية ـ وان لم يكتب لها النجاح[١٢] ـ فإن ما ينبغي أن نتذكره هو أن الجامعة العربية قد أنشئت مباشرة بعد فوز سبع دول عربية باستقلالها ، وأن الهدف من إنشائها كان على وجه التحديد حماية هذا الاستقلال ، سواء من الأطماع الاستعمارية أو من

---

(١٠) لن نتحدث عن المحاولات والمشاريع الوحدوية الأخرى ، ذات الطابع الرسمي بقدر أو بآخر ، كمشروع ناظم القدسي لعام ١٩٥١ ، ومشروع دولة الاتحاد العربي لعام ١٩٥٥ (الذي تقدم به مؤتمر الخريجين الدائم) ، ومختلف الصيغ الثلاثية لـ « اتحاد الجمهوريات العربية » ، وذلك لا لأنها بقيت حبراً على ورق فحسب ، وإنما لأنها ولدت في الأساس ميتة بحكم أنها لم تكن تجسيداً لـ « القوة الكبرى » : قوة الجماهير المتفتحة ديموقراطياً ، المقتدرة تاريخياً ، الناهضة إلى عصر الوحدة .

(١١) من سمات الفكر القومي العربي التقليدي أنه لا يجب إعادة النظر في مفترضاته ـ صحةً أو بطلاناً ـ على ضوء التجربة التاريخية . على هذا النحو ، وحتى بعد مرور زهاء عقدين من الزمن على بدء المسيرات الاستقلالية العربية باتجاه تكريس التجزئة وتعميقها ، يردد د . نور الدين الحاطوم على مسامع طلابه الصيغة الجاهزة والميكانيكية النزعة القائلة بأن « الاستقلال طريق الوحدة » انظر : نور الدين الحاطوم ، **محاضرات عن المراحل التاريخية للقومية العربية** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣) ، ص ٦٧ .

(١٢) يقول مثلاً محمد كامل ليلة في كتابه **محاضرات في المجتمع العربي** (القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٠) ، ص ١٦٢ .

« في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت محاولة جديدة لتوحيد الدول العربية وجمع صفوفها ولم شتاتها ، وتبلورت هذه المحاولة في إنشاء الجامعة العربية ، وكان من الممكن أن تكون هذه الجامعة خطوة في سبيل تحقيق الوحدة ، ولكنها ـ لأسباب كثيرة ـ لم تتمكن من تأدية رسالتها » .

المطامح الوحدوية . تقول ديباجة ميثاق الجامعة العربية : « إن رؤساء سورية وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن ، تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، **وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها** . . قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية » . كما نصت المادة الثانية من الميثاق نفسه على أن الغرض من إنشاء الجامعة هو « **العمل على صون استقلال الدول العربية وسيادتها** » .

لقد تعرضت الجامعة العربية لانتقادات متواترة من الوحدويين العرب ، وقد تركز جلّ هذه الانتقادات على كونها **جامعة حكومات لا جامعة شعوب** ، الأمر الذي حال افتراضاً بينها وبين تأدية رسالتها . والحال أننا نرى أنها قد أدت رسالتها على خير وجه ، ما دامت رسالتها ، بموجب ميثاقها ، « صون استقلال الدول العربية » وتدعيم الروابط فيما بينها « على أساس احترام استقلالها » . والدور الذي لعبته الجامعة العربية في تكريس الكيانات القطرية يجد تفسيره لا في أنها « جامعة حكومات لا جامعة شعوب » ، وإنما في كونها جامعة **دول** . والحقيقة أن ثمة ميلاً عاماً ودائماً الى تناسي الاسم الرسمي للجامعة العربية ، الذي يكشف عن الطبيعة الحقيقية لـ « رسالتها » : فهي ليست الجامعة العربية ، وإنما جامعة الدول العربية . ومن ثم فإن وجود دول عربية هو المفترض الأول لقيامها ولاستمرارها في أداء عملها .

إن بقاء جامعة الدول العربية على قيد الحياة على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف من الزمن[١٣] ، رغم جميع عواصف الخلافات السياسية التي نشبت بين الدول الأعضاء فيها ، وهذا في الوقت الذي لم يكتب فيه النجاح لأي مشروع وحدوي خلال تلك السنوات الخمس والثلاثين ، ليقوم دليلاً آخر ، بين جملة أدلة أخرى ، على أن التطور الموضوعي للأقطار العربية يسير باتجاه تكريس انفصالها إلى دول ، لا باتجاه توحيدها . وبالفعل ، إن جامعة الدول العربية ، التي لم تشهد منذ تأسيسها انسحاب أي دولة من الدول الأعضاء فيها نتيجة لاندماجها في أو مع دولة عربية أخرى ، قد شهدت بالمقابل انضمام أربع عشرة دولة جديدة أخرى الى عضويتها ، علاوة على الدول السبع المؤسسة ، علماً بأن بعض هذه الدول الجديدة كان في الأساس وتاريخياً جزءاً من أقطار عربية أخرى ، وهي لم تنتسب إلى الجامعة إلا لتضمن لها استقلالها ، أو بالأحرى انفصالها عن الأقطار التي كانت تشكل فيما غبر جزءاً منها . ومن هنا كان

(١٣) تأسست جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ .

دور جامعة الدول العربية على الصعيد العربي أشبه بدور منظمة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي .

إننا لم نتكلم هنا عن جامعة الدول العربية إلا بوصفها مثالاً عينياً من أمثلة التطور الفعلي باتجاه التقطير لا التوحيد ، باتجاه تكاثر عدد الدول العربية بدلاً من تناقصه(١٤) ، باتجاه تكريس التجزئة وتعميقها وترسيخها ، لا باتجاه ضعضعتها ومحاصرتها وتصفيتها . وبديهي أن هذا المثال ليس يتيماً . وحسبنا أن نجيل الطرف فيما حولنا ، وفي حياتنا اليومية بالذات ، حتى نجد أن الواقع القطري والكيان القطري والدولة القطرية والمصالح القطرية والأيديولوجيا القطرية والنزعة القطرية والعصبية القطرية هي التي تحاصر الانسان العربي في كل مكان من الوطن العربي ، من المهد إلى اللحد ، وفي مختلف مظاهر حياته(١٥) .

لنأخذ سنة ١٩٤٥ كمؤشر عام باعتبارها السنة التي دشنت فيها المسيرة الاستقلالية للأقطار العربية. ومن دون أن نملك أرقاماً إحصائية محددة ، فإننا نستطيع أن نقول ، بالاعتماد على الحساب البدائي ، وانطلاقاً من أن العمر المتوسط للفرد هو ٦٠ عاماً ، إن نصف سكان الوطن العربي على الأقل قد قضوا نحبهم في ظل استقلال الكيانات القطرية ، وان أكثر من نصفهم أيضاً قد رأى النور في ظل هذا الاستقلال القطري . وإذا ظل « التطور الموضوعي » يسير على منواله الراهن ، فإنه لن تأتي نهاية

---

(١٤) الذين يحبون الاستشهاد بالمثال الالماني للوحدة القومية والمقارنة بينه وبين المثال العربي ـ وهم كثر ـ يحسن بهم أن يتذكروا أن الدويلات الالمانية ، بخلاف الدويلات والدول العربية ، كانت محكومة بقانون التناقص لا التكاثر . فقد كان تعدادها في نهاية القرن الثامن عشر ٣٦٠ وحدة سياسية مستقلة بعضها عن بعض استقلالاً مطلقاً . غير أن هذا العدد الكبير أخذ يقل شيئاً فشيئاً بسبب اتحادها واندماجها فيما بينها: فقد نزل الى ٢٤٨ سنة ١٨٠٣ ، والى ٣٩ سنة ١٨١٥ ، ثم إلى ٢٥ سنة ١٨٧١ . وقد كونت الدول الأخيرة في السنة المذكورة « دولة اتحادية » . ولكن حتى الدول المكونة لهذه الدولة الاتحادية نزل عددها من ٢٥ إلى ١٧ سنة ١٩١٨ . راجع : الحصري ، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ، ص ٣٢ .

(١٥) لنأخذ مثالاً بسيطاً وبريئاً في ظاهر الأمر كالرياضة : فحسب الواحد منا أن يشهد مباراة في كرة القدم بين فريقين قطريين عربيين حتى يعاين ـ على الطبيعة ان جاز القول ـ التفجر العفوي والمغذى على حد سواء ، للمشاعر القطرية لدى جمهور الناس العاديين الذين جرت العادة على وصفهم ، خطأ ، باللامسيسين (فالحياة في ظل الدولة الحديثة ـ بما فيها القطرية ـ هي سيرورة تسييس دائمة ، وعلى صعيد اللاوعي قبل الوعي) . وبديهي أننا لا ننكر وجود مشاعر قومية عربية لدى الجمهور الرياضي القطري ، بل ان هذه المشاعر تتفجر بقدر مماثل من العفوية في حال كون أحد الفريقين أجنبياً . ولا ننس على كل حال أن الطقوسية الرياضية ، بأناشيدها وأعلامها وأسمائها القطرية ، هي بحد ذاتها مظهر من مظاهر التقومن القطري وعلة من علله في آن معاً .

القرن الذي نحن فيه إلا وتكون الغالبية الساحقة من سكان الوطن العربي قد قطعت كامل المسيرة من المهد إلى اللحد في ظل التجزئة . وهذه حقيقة مُرعبة متى ما فكر بها الوحدوي العربي اليوم .

وأن نولد في ظل التجزئة ، وأن نحيا في ظل التجزئة ، وربما أن نشيخ ونموت في ظل التجزئة ، فهذا معناه أن نتجرع في كل ثانية ودقيقة ، وعلى مر الأيام والسنين والعقود من السنين ، السموم القطرية التي يفرزها بكثرة سرطانية كل ما حولنا ، كل ما نمسه أو نشمه أو نستنشقه ، كل ما نراه أو نسمعه أو نقرؤه ، بل كل ما يؤثر في لاوعينا الباطن علاوة على ما يخاطب وعينا الصاحي . إننا نعيش في حالة حصار يومي من القطرية . وهذا الحصار لا يني يشدد خناقه علينا يوماً بعد يوم .

زمن قطري هذا الزمن الذي نحيا فيه . فيه صارت كل دولة قطرية بمثابة « أمة » وبديلاً عن الدولة القومية المنشودة . فلمعظم الدول القطرية مجلس أمة ، واقتصاد قومي ، ومجلس أمن قومي ، وشركة طيران قومية ، وحتى مكاتب سياحة قومية ولباس قومي وطعام قومي، علاوة على النشيد القومي والعلم القومي ، الخ (ولئن وصفت بعض هذه الرموز بأنها « وطنية » ، فهذا لا يغير في مدلولها شيئاً ، إذ المعنى في كلا الحالتين واحد : National) .

زمن قطري ، أحاط فيه الالتباس بمفهوم الأمة وتداخلت مصطلحات الشعب والدولة والأمة والوطن ، وصار الانتماء القطري بديلاً عن الانتماء القومي ، وغزت الرطانة القطرية اللغة القومية ، وظهرت « نظريات » لا تتأثم من إضفاء ظاهر من علم وتبرير تاريخي - سوسيولوجي على سديمية المدوّنة[١٦] Nomenclature القومية وفوضى مصطلحاتها[١٧] .

---

(١٦) قبل هذا الزمن القطري كان يشق على الوحدوي العربي ، إذا ما سئل عن جنسيته على سبيل المثال ، أن يقول إنه سوري أو عراقي أو ليبي . وكانت هذه النعوت بالذات تبدو له مستهجنة . أما اليوم فإن الركانة القطرية السائدة تتحدث بلا حرج عن « السوريين » و« العراقيين » و« الليبيين » ، وعن الشعر « العراقي » والقصة « السورية » والمسرح « المصري » والأغنية « اللبنانية » والموسيقى « المغربية » والتنمية « الجزائرية » والشخصية « التونسية » والاستقلالية « الكويتية » الخ .

(١٧) يقدم البشير بن سلامة ، من منظور قطروي ، مثالاً على التخليط في مفهوم الأمة حينما يقول في كتابه **الشخصية التونسية ، خصائصها ومقوماتها** (تونس : نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، ١٩٧٤) ، ص ٣٨ « نحن إذا قلنا الشخصية التونسية فإننا نعني ضمنياً انتسابنا إلى أمة تسمى الأمة التونسية ، وليس في هذا غبن للجانب الثاني وهو الانتساب الى الأمة العربية »

إن النزعة القطرية التي لم تجرؤ قط ، حتى في أوج أيام الدعوات الأيديولوجية الاقليمية كالفرعونية والفينيقية ، أن تتطاول على الشعور القومي العربي بالتجريح المباشر والاهانة السافرة ، والتي آثرت على الدوام ان تقف منه موقف المجاملة بصورة او بأخرى ، قد أسفرت اليوم عن عدائها للشعور القومي العربي بوقاحة تصل الى حد السوقية[١٨] .

على أن وجه الخطورة لا يكمن في اشتداد ساعد النزعة القطرية ، بقدر ما يكمن في الوهن الطارىء على حركة الوحدة العربية. وحسبنا هنا أن ننوه بالوقائع الخمس التالية ، وهي قطعاً غير حصرية :

= ويقدم محمد عمارة ، وان من منظور وحدوي هذه المرة ، مثالاً على التنظير لهذا التخليط في مفهوم الأمة ـ التي تزدوج بقدرة قادر وبجرأة تنظيرية منعدمة النظير في علم القوميات إلى أمتين قطرية وقومية حينها يقول في كتابه **العروبة في العصر الحديث** (القاهرة : وزارة الثقافة ، ١٩٦٧) ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٤ « لقد أخذت تنمو مع البورجوازية المصرية التي لم تستطع ، بسبب النكسة ، أن تحقق أهداف الجماعة العربية في بناء كيان الأمة العربية ، أخذت تنمو معها ، وبسبب نشاطها وسوقها وفكرها ، سمات الأمة المصرية بالمعنى الحديث لهذا التعبير .

« ففي ظل نمو البورجوازية المصرية ، التي استمرت في التقدم ، رغم تدعيم النكسة والاستعمار بقبضة الاقطاع . . تحصلت للجماعة البشرية التي تعيش في مصر درجة عالية من وحدة الجماعة واللغة والأرض والتكوين النفسي والاقتصاد . . . وأصبحت هذه الجماعة البشرية تكوّن « أمة » واحدة هي « الأمة المصرية » .

« وشهد العالم العربي ذلك الازدواج الذي لا يزال يعيشه الى الآن . . . « قومية عربية » تجمع سماتها العامة وخصائصها المشتركة هذه الجماعة التي تعيش على هذه الرقعة العريضة من المحيط الى الخليج . . و « أمم » متعددة تعيش داخل هذه « القومية » وفي حدود هذا الاطار القومي . . . أو « قومية عربية » واحدة تنتظم كظاهرة موضوعية اكثر من ثمانين مليوناً من البشر يعيشون كجماعة واحدة . لهم أرض واحدة ، ولغة واحدة ، وتكوين نفسي واحد . وهم لا يملكون الاقتصاد المشترك حتى الآن . . .

« وهذه الأمم التي تعيش في محيط القومية العربية الواحدة أو هذه الجماعات الضيقة التي توجد في إطار الجماعة العربية الكبيرة ، والتي كانت نتيجة نمو ذاتي وموضوعي لظروف مادية ، نمت نمواً خاصاً ومتمايزاً بفعل التجزئة التي لعب فيها الاستعمار الدور الاول والهام . . . هذه الأمم والجماعات ، هي التي تناضل اليوم حركة الأمة العربية لصهرها في « أمة واحدة » هي « الأمة العربية » ولإذابة الفروق التي بينها » .

(١٨) فقد نشرت مثلاً جريدة « الأحرار » ، الناطقة بلسان « حزب الأحرار الاشتراكيين » اليميني « المعارض » في مصر في عددها بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٢ قصيدة بعنوان « يا سبة العرب » جاء فيها :

يا سبة العرب ما أنتم عرب
بل أنتم حسك بل أنتم جرب

نقلاً عن حسنين كروم ، « هل ستنتصر الاقليمية في مصر » في **دراسات عربية** ، السنة ١٤ ، (شباط/ فبراير ١٩٧٨) ، العدد ٤ .

أولاً : لقد آمن الوحدويون العرب على الدوام بأن الحزب القومي التنظيم هو أقوى عامل ذاتي للوحدة العربية . وقد قام بالفعل على امتداد الوطن العربي ، وفي زمن العثمانيين والاستعمار الأوروبي ثم في الطور الأول من عهد الاستقلال ، العديد من الأحزاب والتجمعات السياسية ذات المنطلق القومي في مبادئها ، كما في تنظيمها . أما اليوم ، وفي هذا الزمن الذي نصر على وصفه بالزمن القطري ؛ فإن الأحزاب والتجمعات السياسية التي لها ، نظرياً ، وجود قومي ، قد أصبحت محصورة التأثير عملياً ، بقطر بعينه . وبذا تخسر حركة الوحدة العربية أثمن أداة من أدوات مقدرتها الذاتية على التدخل في السيرورة التاريخية .

ثانياً : لقد آمن الوحدويون العرب بصورة لا تخلو من الاستمرارية ، وبالاستناد إلى تجارب التاريخ الوحدوية[19] ، بأن الوحدة العربية لا بد أن ترتكز في مسيرتها للتحقق الذاتي ، إلى قطر مركزي تتمحور حوله الجهود والصبوات الوحدوية ، ويكون مركز الثقل في حركة الدفع باتجاه الوحدة واجتذاب سائر الأقطار إليها . وقد اتجهت الأنظار ، منذ البدايات الأولى ، إلى مصر لتلعب بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السكاني وتطورها الثقافي النسبي ، دور ذلك الاقليم ـ القاعدة[20] . وقد لعبت

---

(١٩) راجع مثلاً : نديم البيطار ، « دور الاقليم ـ القاعدة في تجارب التاريخ الوحدوية » ، في **دراسات عربية** ، السنة ١٣ ، (كانون الثاني/يناير أيار/ مايو ١٩٧٧)، ص ٢٠ ـ ٣٨ .

(٢٠) كان نابليون بونابرت من أوائل من تنبهوا الى ثقل مصر النوعي هذا ، إذ كان يسميها « العاصمة الطبيعية للأمة العربية » . كريزي Creasy ، **تاريخ الاتراك العثمانيين** ، أورده حسن صبحي ، **العالم العربي** (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧) ، ص ٣٧ .

ومنذ عام ١٩٣٦ كتب ساطع الحصري يقول : « لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها ان تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية ، لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الافريقي والآسيوي منها ، كما أنها تكوّن أكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من غيرها من الحضارة العالمية الحديثة ، وأصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية ، وهي أغنى هذه البلاد بأجمعها ، كما أنها أقدمها في تشكيلات الدولة العصرية ، وأقواها في الآداب وأرقاها في الفصاحة ... وكل ذلك مما يجعل مصر « الزعيمة الطبيعية » للقومية العربية » في كتابه **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** ، الطبعة ٣ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٧) ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ . ومركزية مصر للأمة العربية ترقى إلى مستوى من التنظير أكثر حداثة بقلم وحدوي ماركسي مثل ياسين الحافظ ، حين يكتب قائلاً : « إن مصر هي بالأساس ، وهي وحدها ، قاعدة العمل الوحدوي : أولاً ـ إن مصر هي مركز الثقل البشري في الوطن العربي (في مصر أكثر من ثلث الأمة العربية) ؛ وهي مركز الثقل الحضاري (مصر أول بلد عربي حقق تماساً مع الحضارة الحديثة) ؛ وهي نقطة المركز العربية جغرافياً (مصر هي صلة الوصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه) . ثانياً ـ وفي مصر أيضاً =

مصر ، بالفعل ، بعض هذا الدور في عهد قيادة جمال عبد الناصر لثورة ٢٣ يوليو . وقد كانت توقعات الوحدويين العرب في محلها ، لأن الوحدة الوحيدة التي تحققت في تاريخ العرب الحديث إنما كانت وحدة ١٩٥٨ ، التي كانت مصر طرفاً مركزياً فيها. بيد أن دور مصر كـ « قلب » للأمة العربية وكـ « زعيمة طبيعية »[(٢١)] لها قد شرع يتآكل في هذا الزمن القطري . والمسألة هنا ليست محض مسألة سياسة تتعلق بطبيعة القيادة التي ورثت ثورة ٢٣ يوليو ، بل هي كذلك مسألة تتعلق بالسمات العامة للعصر العربي ، الذي بات يتحدد أكثر فأكثر بطفرة النفط التي وُجد بين الوحدويين العرب من يتساءل أهي نعمة فعلاً للوطن العربي أم لعنة ؟ وبالفعل ، إن طفرة النفط قد أحدثت تبدلات عميقة في الخريطة الجيوسياسية للوطن العربي . فالأقطار المحرومة من « نعمة » النفط باتت مضطرة ، حتى ولو كانت في حجم مصر وثقلها السكاني والثقافي ، الى رهن سياستها العربية بمواقف استجدائية . أما الأقطار الراتعة في « نعمة » النفط فقد صارت لها كلمة فاصلة في سياسات الوطن العربي ، بصرف النظر عن مستوى نموها ووزنها السكاني أو الثقافي. وغني عن البيان أن حركة الوحدة العربية ، بفقدانها على هذا النحو القاعدة القطرية المركزية ، تخسر ركيزة أساسية من ركائز العمل الوحدوي . وغني عن البيان أيضاً أن النزعة القطرية لا بد ، بحكم ذلك ، أن تقوى ويشتد ساعدها ، وأن تسفر عن نفسها بمزيد من السفور ، لأن السديمية الراهنة التي يتيه فيها الوطن العربي ـ وهي سديمية ناشئة عن ضياع المركز أو خفوت نوره ـ تسمح بظهور أقطار « مركزية » جديدة لا تملك مؤهلات مصر ، لا من

= الطبقة العاملة العربية الأكبر عدداً والأكثر تطوراً وراديكالية من أية طبقة عمالية عربية أخرى في الوطن العربي ، أي أن في مصر بروليتاريا بالمعنى الماركسي للكلمة . ثالثاً ـ وفي مصر وحدها يتوفر شعب عربي مندمج ومتكامل .- رابعاً ـ وفي مصر اخيراً المشاكل الأكثر راديكالية والأكثر قابلية للانفجار الثوري . وعلى هذا فإن مصر هي ، على الصعيد التاريخي ، عَتَلة النهضة العربية المرتقبة وموقدها الثوري ، ومناط أملها في التحرر من الامبريالية والصهيونية ، ومعقد رجائها الاشتراكي ».ياسين الحافظ ، « كيف نخرج النضال الوحدوي من أزمته وعجزه ؟ » مواقف ، السنة الأولى ، (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩) ، العدد ٦ .

(٢١) إن رفع هذه « الزعامة الطبيعية » الى مستوى القانون التاريخي ، على نحو ما يفعل نديم البيطار في صياغته لقانون الاقليم ـ القاعدة ـ ينم عن نزعة ميكانيكية تطبق على مصر الدور الذي لعبته بروسيا في الوحدة الالمانية . والحال أن بروسيا لم تكن أكبر أقاليم ألمانيا وأثقلها وزناً عسكرياً وديموغرافياً فحسب ، بل كانت أيضاً أشدها نزوعاً الى الوحدة . على حين أن مصر التي تجتمع لها كل الشروط الموضوعية لتلعب دور الاقليم ـ القاعدة في الوحدة العربية ، تفتقر بالمقابل الى الشرط الذاتي ، ونعني به نمو الوعي القومي العربي وتوهج حس الانتماء العربي بالتوازي مع قدر مصر الموضوعي .

حيث النمو السكاني ولا من حيث التطور الثقافي ولا من حيث الاقتدار السياسي والتقدم الاجتماعي ، لأن تلعب دور القلب لجسم الأمة العربية . ولا عجب ان تنمو « الشوفينية » القطرية وتزدهر في هذه الاقطار « المركزية » الجديدة ، كما في القطر المركزي « السابق » سواء بسواء . وهذا ما هو واقع اليوم؛ هنا بسبب المرارة التي لا بد أن تنجم عن خسارة مركز الزعامة الطبيعي[٢٢] ، وهناك بسبب العجرفة التي لا بد أن تنشأ عن اكتساب مركز زعامة اصطناعي . وليس من شيء يضر بتقاء الشعور القومي أكثر من أن تصغر أحجام وتكبر أحجام وأن تنتاب الأشقاء في الأسرة القومية الواحدة مشاعر الاستكبار والاستصغار ، وهذا نتيجة لعوامل نمو أو ضمور غير طبيعي ، وغير نظامي ، وربما غير مستأهل .

ثالثاً ـ لقد آمن الوحدويون العرب منذ وقوع نكبة ١٩٤٨ بـ « الفعالية الثورية » لهذه النكبة[٢٣] . وقد لعبت قضية فلسطين ، بصفتها قضية قومية نموذجية ، دور عامل استنفار ومَرْكَزة Centralisation وشحذ للوعي القومي العربي . ثم ان الكيان الاسرائيلي ، بوصفه خطراً خارجياً يتهدد الوجود القومي بالذات ، وبوصفه كذلك تحدياً يومياً ومستمراً لمشاعر الكرامة القومية ، قد لعب ، بموجب قانون التحدي والاستجابة ، دوراً مناظراً في استنفار الوعي القومي العربي وتطويره في العمق والشمول[٢٤] .

(٢٢) مثال هذه « الشوفينية » القطرية المرتبطة بمرارة الانقلاب الذي أحدثته طفرة النفط تقدمه تصريحات لويس عوض لمجلة روز اليوسف ، والتي جاء فيها أن ضعف مصر الاقتصادي قد جعلها « تعتمد اقتصادياً على دول أقل منها تقدماً بمئات السنين . وبدلاً من قيام مصر بقيادة هذه الدول ثقافياً وحضارياً ، انتهى الأمر الى عكس ذلك ، وتوغلت في مصر ألوان من الفكر والثقافة غريبة على طباع المصريين » (راجع : السفير (بيروت) الصادرة في ١٩٧٨/٢/٦) . بل ان هذه العقدة النفسية المستجدة لدى عدد من المثقفين المصريين تدفع بكاتب له وزنه مثل توفيق الحكيم الى تأييد « اتفاقية السلام » بين مصر واسرائيل ، ولو على حساب سائر العرب ، بحجة انها اتفاقية بين « فئتين متحضرتين » (راجع : **الاخبار** (القاهرة) الصادرة في ١٩٧٩/١٠/٩) .

(٢٣) اقتباس من عنوان كتاب نديم البيطار ، **الفعالية الثورية في النكبة** ، طبعة جديدة (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٣) .

(٢٤) لقد أكد الكثير من المفكرين على الفعالية التوحيدية للخطر الخارجي . وكان روسو من أوائل من نبهوا الى أنه أمام العدو المشترك فقط يمكن أن تتحقق وحدة الأمة الواحدة . ويقول برتراند راسل في السلطان إن « الخطر المشترك هو أسهل الطرق في إحداث الوحدة » (أورده البيطار ، في المصدر نفسه ، ص ١٣٣) . وتعميماً لتجربة العداء التاريخي بين فرنسا والمانيا ، وكذلك بين فرنسا وانكلترا ، يصوغ الحقوقي الفرنسي موريس دوفرجيه القانون السوسيولوجي التالي : « ان الحقد ضد الآخر عامل قومي في التضامن القومي » =

ولعلنا نستطيع هنا أن نصوغ ما يشبه القانون : إن حدة الوعي القومي العربي تتناسب أو تتوازى مع القرب من الكيان الاسرائيلي ومع الاحساس بخطره الداهم . وبديهي أننا لسنا نعزو الظاهرات التاريخية الى علة واحدة وحيدة ، ولكننا لا نستطيع إلا أن نلاحظ أن المشرق العربي ، الذي هو المنطقة من الوطن العربي التي تحيط مباشرة بالكيان الاسرائيلي، والتي عاشت على تماس مباشر مع العدو ، عرف منذ النكبة نمواً هائلاً في الوعي القومي وعلق آمال الخلاص والنهوض على تحقيق الوحدة العربية وفرض بقوة اندفاع جماهيره وحدة ١٩٥٨ . وبعد المشرق العربي تأتي مصر التي تقلصت لديها نكبة ١٩٤٨ في بادىء الأمر إلى محض مسألة داخلية (قضية الأسلحة الفاسدة الخ . . .)، لكن لم تلبث أن أدركت ، بمطلق الوضوح ، وتحت ضغط التهديد الاسرائيلي ، أن مصيرها هو مصير الوطن العربي قاطبة ، وبالفعل ، إن عدوان ١٩٥٦ قد استهدف ، في ما استهدف ، هذا الانتماء . لكن حملة ١٩٥٦ ، التي كانت تطمح في أن تكون تأديبية بالمعنى الاستعماري الصرف لهذه الكلمة ، لم تنجح إلا في تصليب الانتماء العربي لشعب مصر ، هذا الانتماء الذي كان ، أصلاً ، واحداً من الأسباب الرئيسية في الهزيمة السياسية لعدوان ١٩٥٦ . وبالمقابل ، فإن المغرب العربي « البعيد » ، الذي كان المستعمرون الفرنسيون قد قطعوا جميع روابطه المادية بالمشرق العربي ، « لم يستيقظ حقاً على مشكلات الوحدة العربية إلا بدءاً من ١٩٦٧ »[٢٥] ، أي بدءاً من العام الذي اتضح فيه أن الخطر الصهيوني هو خطر قومي شامل يطال الأقطار « القريبة » و« البعيدة » على حد سواء . على هذا النحو « غدت القضية الفلسطينية شيئاً فشيئاً محور المسألة العربية »[٢٦] .

بيد أن سيرورة معاكسة قد أخذت تشق طريقها الى النور في العقد الثامن من زمننا القطري . فمنذ القبول بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والذي بدأ تكتيكياً لينتهي استراتيجياً ، أخذت القضية الفلسطينية تتجرد شيئاً فشيئاً من طابعها القومي لتتحول بدورها إلى مسألة قطرية ، وصار كل المطلوب اقامة دولة قطرية جديدة على جزء فقط من تراب فلسطين ، وتركّز طرحها في المحافل الدولية وعلى الساحة العربية معاً على أنها فعلاً وحقاً قضية **فلسطينية لا قضية عربية** . كذلك فإن تركيز

Maurice Duverger, **Droit constitutionnel et institutions politiques** (Paris: P. U. F., = (1955), p 63.

(٢٥) سمير أمين ، **الأمة العربية** (بيروت : ابن رشد، ١٩٧٨) .

(٢٦) المصدر نفسه .

الاستراتيجية العربية ـ لا التكتيك ـ على استرجاع الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧ قد ساهم بدوره في سلخ الصفة القومية عن القضية الفلسطينية ، ليحولها إلى محض مسألة حدود، أي في التحليل الأخير محض مسألة قطرية تعني على حدة كل قطر من الأقطار التي احتل جزء من أراضيها في حرب ١٩٦٧ . وأخيراً فإن تركيز الاستراتيجية العربية على حل سلمي لما بات يسمى بأزمة الشرق الأوسط ـ وهذه التسمية تحمل بذاتها مخاطر تحلل البعد القومي واضمحلاله ـ جرّد الخطر الاسرائيلي من طابعه الداهم، وحوّل العدو القومي إلى مشروع صديق ، تمكن مسالمته وتجب مفاوضته ، وتجوز زيارته في « عاصمته » التي كانت كبرى غنائمه من عدوانه على الامة العربية عام ١٩٦٧ .

وهذا المسار الذي زجت فيه القضية الفلسطينية يأتي شاهداً جديداً على الاتجاه نحو تقطير كل شيء ، بما في ذلك كبرى القضايا القومية . وقد بلغ من شراسة النزعة القطرية أن بعضهم لم يتأثم من أن يعلن أن عبء القضية « القومية » هو السبب في المصاعب الاقتصادية « القطرية » ، وأنه لولا « التضحيات » التي تتطلبها القضية الفلسطينية ـ والتوكيد هنا على الصفة الفلسطينية القطرية مقصود ـ لكانت شعوب بعض الأقطار العربية ترتع الآن في بحبوحة مـــن رغد العيش . وهذا مع العلم بأنه حتى من وجهة النظر الضيقة « والشوفينية » هذه ، فإن القضية الفلسطينية لم تكن ـ بكل ما استوجبت من « تضحيات » ـ هي عامل التخلف العربي ، بل كانت على العكس عامل كشفه وتعريته[٢٧] . وإذا كان وعي التخلف هو الشرط الأول للتحرر منه ، فإن محاولات التنمية في عدد من الأقطار العربية[٢٨] تدين بلا أدنى ريب بالشيء

---

(٢٧) إذ ما التخلف إن لم يكن تحديداً ما يلي : مليونان أو ثلاثة ملايين من الاسرائيليين المتقدمين نسبياً يهددون ويهزمون ويدوسون باحتلالهم كرامة ستين أو ثمانين أو مئة مليون عربي ! وعلى نور التحدي الاسرائيلي ، لا يعود التخلف العربي مفهوماً مجرداً ، بل مرارة يومية وتجربة معاشة على مدى ثلاثين سنة . والأنظمة العربية التي مارست لسنين عديدة سياسة « لا تعرف عدوك » ـ حتى ضرب المثل بالعرب كأمة تتقصد ان تجهل كل شيء عن عدوها المتربص بها ـ ، إنما كانت تدلل على تخلفها (والتخلف هو ، في احد أشكاله ، غياب مقولة الواقع) وعلى رغبتها في الوقت نفسه في تغييب واقعة التخلف تخوفاً مما يفجره اكتشافها من طاقات ثورية .

والعجيب في الأمر ان « الانتلجانسيا » العربية ، التي يفترض فيها من حيث انها « انتلجانسيا » ان تكون حاملة الوعي ، قد شاركت الأنظمة العربية « لعبة الاستغماية » هذه ، فسحبت بدورها مقولة الواقع من التداول وتعاملت مع الكيان الاسرائيلي والعدو الصهيوني من خلال الكلمات والانشاء .

(٢٨) نحن نتكلم عن « محاولات التنمية » ، لا عن التنمية نفسها ، لأن المأزق الذي تتخبط فيه التنمية العربية يرجع في احد اسبابه ، في اعتقادنا ، الى انها هي كانت حتى الآن هي الأخرى قطرية ، لا قومية .

الكثير لقضية فلسطين بالذات .

رابعاً ـ لقد آمن الوحدويون العرب على الدوام بأن الحدود ما بين الأقطار العربية هي أحقر ما يمكن أن يفصل بين أبناء الأمة الواحدة . وكان مما يعزز إيمانهم هذا كون الحدود القطرية مجرد خطوط اصطناعية رسمها الاستعمار دونما اعتبار في معظم الأحيان لأية معطيات طبيعية أو جغرافية . وقد لاحظ كثيرون ، بحق ، أن الحدود ما بين الدول العربية هي في كثير من الأحيان حدود فلكية تتقيد بتلك الخطوط الوهمية التي تسمى بخطوط العرض والطول(٢٩) . وقد رفض الوحدويون العرب أي شكل من أشكال منازعات الحدود ما بين الأقطار ، واعتبروا أن تلك الحدود الفلكية هي مجرد حواجز « ورقية » لا بد أن تنهار عند أول مد وحدوي . لكن هذه الحدود « الورقية » برهنت في الواقع على صلابة غير متوقعة ، وكانت سبباً حتى في نشوب معارك وصدامات مسلحة ما بين بعض الدول العربية. وبديهي ان حروب الحدود تلحق أفدح الأضرار بقضية الوحدة العربية . لأن حروب الحدود توحي أولاً بأن الكيانات التي تقوم وراء الحدود هي كيانات ثابتة ودائمة، طبيعياً وقانونياً ، ولأن حروب الحدود تؤجج جذوة « الشوفينية » القطرية على نحو بالغ الخطورة ، يتحول معه المقيمون وراء الحدود الى محض جزائريين أو مغاربة أو مصريين أو ليبيين الخ . . . إن منازعات الحدود تأتي دليلاً آخر ومترعاً بالمرارة على أن« التطور الموضوعي»الآنف الذكر يسير باتجاه التقطير ، وما هو أخطر من ذلك ، باتجاه تحويل الكيان القطري الى كيان « قومي » قائم بحد ذاته . وبالفعل ، وفي منازعات الحدود تخصيصاً ، تتصرف الدولة القطرية وكأنها دولة « قومية » : دولة ـ أمة .

خامساً ـ لقد آمن الوحدويون العرب على الدوام ، الماديون منهم والمثاليون ، بأن التقارب الاقتصادي العربي يمكن أن يكون خطوة عملية على طريق الوحدة العربية . وقد تعزز هذا الإيمان بعد قيام « الجماعة الأوروبية المشتركة » عام ١٩٥٧ ، وبما حققته من خطوات تكامل اقتصادي ما بين دول أوروبا الغربية منذ ذلك الحين .

---

(٢٩) « أما الحدود الفلكية فهي التي لجأ إليها الاستعمار لتمزيق أوصال الوطن العربي كالحد بين الاقليم المصري والسودان وهو يتمشى مع خط عرض ٢٢° شمالاً ، والحد بين الاقليم المصري وليبيا وهو يطابق خط طول ٢٥° شرقاً ، والحدود الصحراوية التي تفصل الأردن عن العراق ، وتلك التي تفصلهما معاً عن المملكة العربية السعودية . . . وهلم جراً » . صفي الدين أبو العز ، « الوطن العربي، مقدمة جغرافية » في دراسات في المجتمع العربي ، تأليف مجموعة من أساتذة كليتي الآداب والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١) ، ص ١١ .

وبقيام الوحدة ما بين القطرين المصري والسوري أمكن ، حتى للمراقبين من الخارج ، أن يلاحظوا أن التجارة « تضاعفت ثلاث مرات بين الاقليمين بسرعة خارقة »(٣٠) ، وهذا على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين الاقليمين. ولكن أمكن أيضاً لهؤلاء المراقبين من الخارج أن يلاحظوا أن النداء إلى الوحدة الاقتصادية ، كتعبير عن الوحدة القومية أو كعامل مكوِّن لها ، لم يلق صدى في آذان الدول القطرية الصم . فمورو بيرجر يقدر أن « التجارة بين الأقطار العربية تتكون من ١٠ بالمئة فقط من مجموع تجارتها الخارجية ، بما فيها الاستيراد والتصدير »(٣١) . أما « التقرير الاقتصادي العربي » لعام ١٩٦٢ فيقدر أن « صادرات الدول العربية إلى بعضها نحو خمسة عشرة بالمئة فقط ، بينما خمس وثمانون بالمئة يتجه نحو أقطار خارج الوطن العربي »(٣٢) . هذا عن الصادرات ، أما الواردات فإن أمرها أدهى ، إذ أن « واردات الجمهورية العربية المتحدة من الدول العربية تتراوح بين ٣,٤ و٦,٦٪ من مجموع وارداتها ، ولا تسهم منتجات الأقطار العربية في واردات العراق إلا بنحو ٣٪ ، بينما يرتفع الرقم قليلاً إلى ١٥٪ في الأردن ، وإلى نحو ٢٠٪ في سوريا ، وينخفض في الكويت الى ٥٪ . . . وهذا معناه أن الأقطار العربية تدير ظهرها لبعضها . . . وإذا انتقلنا إلى أقطار المغرب العربي سنجد هذه الصورة أكثر تضخماً ، فالأقطار الثلاثة ترتبط بفرنسا في المرتبة الأولى ، إذ يتجه اليها أكثر من نصف صادراتها ، ثم تأتي منطقتا الدولار والاسترليني في المرتبة الثانية ، ويصبح نصيب الأقطار العربية أتفه من أن يذكر(٣٣) .

هذه الأرقام تعود على كل حال الى مطلع الستينات . أما في مطلع السبعينات فقد تردت نسبة المبادلات الاقتصادية ما بين الأقطار العربية إلى ٧٪ من مجموع علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وهذا في تقدير الخبراء السوفياتيين(٣٤) . بيد أن المعطيات الاحصائية المتاحة ، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انعدام التبادل الاقتصادي ما بين دول المشرق ودول المغرب ، وشبه انعدامه كذلك ما بين دول المغرب القصوى الثلاث ، تبيح لنا أن نفترض أن نسبة التبادل الاقتصادي ما بين

---

(٣٠) مورو بيرجر ، **العالم العربي اليوم** (بيروت : دار مجلة شعر ، ١٩٦٣) ، ص ١٩٦ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ .

(٣٢) نقلاً عن : محمد عبد السلام كفافي وآخرون ، **المجتمع العربي** (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧) ، ص ٥١ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٣٤) نقلاً عن « آراء وملاحظات الرفاق السوفيات على مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري » . في **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري** (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٢) ، ص ١٣٦ .

الدول العربية أقل حالياً ، على نحو ملموس ، من معدل ٧٪ الذي حدده الخبراء السوفياتيون(٣٥) .

والواقع أن القانون الذي يحكم التبادل الاقتصادي ما بين الأقطار العربية في ظل التجزئة القطرية ، وفي ظل التبعية لمنطق الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، هو قانون التدهور لا النمو(٣٦) .

ترى هل من حاجة الى أن نضيف أن التبادل الاقتصادي الواهي بين الأقطار العربية وتدهوره المتزايد يأتيان دليلاً اضافياً على أن الدول العربية تسير في تطورها «الموضوعي» نحو تعميق التجزئة وتثبيت الكيانات القطرية، ان لم يكن نحو تأبيدها ؟

ونحن إذ لا نحجم هنا عن استخدام كلمة **تأبيد** فإننا لا نقصد بها الامتداد في الزمن فحسب ، بل كذلك ترسيخ الوجود المادي والمعنوي ، المكرس قانوناً وشرعاً ، والمستكمل لأبعاده الاقتصادية والثقافية والسوسيولوجية ، والمتوج بكل قوة الدولة التي يحكمها ، كما سنرى ، قانون أساسي هو قانون تراكم السلطة .

وخلافاً لما قد يتوهمه المثاليون من الوحدويين العرب فإن عامل الزمن ليس بالعامل التافه الشأن . فأن تستمر الكيانات القطرية ثلاثين أو أربعين أو خمسين عاماً ليس كأن تستمر عشر سنوات فقط . وهذا الاستمرار الزمني لا يهدد بتعميق الخصوصيات القطرية فحسب ، بل كذلك بتحويل الواقع إلى حق ، أي بقومنة الكيان القطري وتبريره بكل سلطان «الأمة» المكتمل تجسدها في دولة « قومية » .

---

(٣٥) بالمناسبة ، وخلافاً لرأي العلماء والأيديولوجيين السوفييت ، نحن لا نستنتج من نسبة ٧٪ هذه ان الأمة العربية لا تزال قيد التكوين ، بل نعتقد أن ما يمكن أن يتكون على أساس هذه النسبة الواهية هو « أمم عربية قطرية » إن جاز التعبير .

(٣٦) كان الياس مرقص من أوائل الذين نبهوا الى هذا التدهور بصفته تعبيراً عن قانون « تعميق التجزئة العربية » الذي هو « القانون الموضوعي لعصر الامبريالية » . ولكن المعطيات الاحصائية لعام ١٩٧٠ أباحت له أن يستثني من الاتجاه الواضح الى التدهور « بعض الجهود المعاكسة » وخص بالذكر سورية فقال إنها « استطاعت ان تحد من وتيرة التدهور ، أي من سرعته » وان « لم تستطع أن توقفه » . انظر محاضرته عن : « الأمة العربية ، الامبريالية ، الثورة الاشتراكية » ، في مكسيم رودنسون، الياس مرقص ، اميل توما ، الأمة، المسألة القومية ، الوحدة العربية والماركسية (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧١) ، ص ٩٥ .

بيد أن المعطيات الاحصائية المستجدة عام ١٩٧٥ تشير الى أن ذلك الاستثناء كان مؤقتاً وعارضاً ، والى أن التدهور في المبادلات الاقتصادية مع الأقطار العربية ما أمكن لجمه في عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلا ليسجل في الاعوام التالية ارتكاساً وتسارعاً في وتيرة الانخفاض .

لقد كان مرور ثلاثين سنة أو أقل على قيام الكيان الاسرائيلي كافياً كي يشرع بعض « المنظّرين » وبعض الساسة « الواقعيين » بالحديث عن هذا الكيان كواقع لا بد من الاعتراف بحقه المشروع في الوجود ، وان يكن قد قام من الأساس على الباطل والاغتصاب. ذلك ان تقادم الزمن ، في القوميات كما في الفانون ، قمين بأن يميت حقوقاً ويحيي حقوقاً . وإذا كان هذا هو شأن الكيان الاسرائيلي ، القائم من الأساس على الاغتصاب والمحاط ببحر من الرفض العربي ، فماذا سيكون، والحالة هذه، شأن الكيانات القطرية العربية المكرسة من الآن بقوة القانون ـ وان تكن في الاساس مصطنعة الحدود ـ والتي لا يمكن القول أنها تعاني من أزمة ولاء حادة في الداخل أو من أزمة رفض من الخارج . والحقيقة أن من الدول العربية من أعلنت من الآن أنها أمم ، أي رفعت الكيان القطري من مرتبة الواقع إلى مرتبة الحق ، وكرست ذلك في دساتيرها[٣٧] . ولا ريب في أن دولاً أخرى ستقدم على ذلك ، ان عاجلاً أو آجلا إذا ما استمر الوضع العربي على ما هو عليه ، وإذا ما ظلت النزعة القطرية على انفلاتها الحالي من عقالها .

ونحن عندما نقول إن الخطر الرئيسي الذي تواجهه قضية الوحدة العربية هو خطر تأبيد الكيانات القطرية وقومنتها ، نكون قد وضعنا أنفسنا دفعة واحدة على صعيد نظرية الأمة وعوامل تكوينها . فخلافاً للفكر القومي العربي التقليدي الذي طوى ـ مظفراً على ما يعتقد ـ صفحة الجدال النظري حول قضية الأمة ومقوماتها وغالى في ذلك الى حد ذهب معه بعضهم إلى أن الأمة العربية قد توفر لها من مقومات القومية ما لم يتوفر لأية أمة أخرى في الوجود[٣٨] ، نرى أن خطر قومنة الكيانات القطرية

(٣٧) نظير الجمهورية التونسية والمملكة المغربية .

(٣٨) مثال على هذه الظافرية القومية :

« تكاد الأمة العربية ان تكون الوحيدة بين أمم الأرض التي اجتمعت لها جميع المقومات والعناصر الأساسية التي تكوّن القومية بمعناها العلمي » . محمود حلمي ، **المجتمع العربي** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٥) ، ص ١٨٠ .

ومثل هذه الظافرية المطمئنة ، التي لا تتعامل مع التاريخ إلا بالتحليق فوق وقائعه ، نلقاها أيضاً لدى مفكر قومي من الجيل المحدث : « إن كل الشروط التي افترضها علماء الاجتماع والاقتصاد السياسي لتكوين الأمة ، توفرت في الأمة العربية منذ ثورة الاسلام ولمدة اربعة عشر قرناً . فهنالك الأرض المشتركة والتاريخ المشترك لمجموعة من الناس سكنت عليها . والاقتصاد المشترك (وحتى السوق الواحدة) . وهناك الاماني والمطامح المشتركة » . (شفيق ، **في الوحدة العربية والتجزئة** ، ص ٩٤). ونحن ، حتى لو ضربنا هنا صفحاً عن تلك « السوق الواحدة » المتألقة الحضور بغيابها ، وكذلك عن الأرض المشتركة التي لم تعد مشتركة كثيراً منذ أن =

يطرح على بساط البحث من جديد نظرية عوامل الأمة ، من لغة وثقافة مشتركة وتاريخ مشترك ، وتكوين نفسي مشترك ، الخ . ويوجب إعادة النظر فيها على ضوء جديد هو بالتحديد ضوء التجربة التاريخية القطرية وعجز النظرية التقليدية في عوامل تكوين الأمة عن استيعاب تجربة الكيانات القطرية وعن توقع استمراريتها ، وعن التصدي لأخطر أخطارها : تأميم الحدود « الفلكية » وقومنة الدولة القطرية .

وعندما تتعرض قضية الوحدة العربية لخطر في فداحة هذا الخطر ، فلا بد أن تتحمل النظرية قسطها من المسؤولية. ومن هذا المنظور نرانا مطالبين بأن نضع إصبعنا على موضع التقصير في النظرية القومية التقليدية ، كما سنبين ذلك في الفصل الثالث .

= قطعت اسرائيل اتصال مشرق الوطن العربي بمغربه ، أفليس من حقنا أن نتساءل كيف يمكن الجزم بأن تكوّن الأمة العربية قد اكتمل منذ اربعة عشر قرناً ، مع أن اللغة العربية ، مثلاً ، لم تصبح « لغة التخاطب العامة » في مصر، اكبر أقطار العروبة ، إلا في القرن الخامس الهجري ، ولم تتغلب على القبطية بصورة نهائية ، وفي الصعيد بخاصة ، إلا في القرن السادس أو السابع الهجري ؟ (راجع : أحمد مختار ، **تاريخ اللغة العربية في مصر** (القاهرة : وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية المتحدة ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٥٣ ـ ٥٤ . وكيف يمكن الجزم بأن الأمة العربية اكتمل تكوينها وتساوت أقطارها في العروبة كأسنان المشط منذ أربعة عشر قرناً ، مع أن تعريب تونس، مثلاً ، لم يبدأ فعلياً إلا في القرن الخامس الهجري ، ومع أن البربرية ظلت لغة الشعب الى يوم غزوة بني هلال لتونس سنة ٤٤٠ هـ بحسب ما تؤكد الكتب المدرسية التونسية ؟ انظر مثلاً : فاضل الكبوش وعلي الحوسي ، **كتاب التاريخ لتلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي** (تونس : وزارة التربية القومية . المركز القومي البيداغوجي ، ١٩٧٧) ، ص ١٥٩ .

الفصل الثاني

الزمن العربي والتاريخ العالمي

ما دامت النظرية ، كل نظرية ، رهينة شروط الزمان والمكان ، فمن الواجب البحث عن « الخطأ » أولاً في الروزنامة التاريخية قبل البحث عنه في النظرية ، بما هي كذلك .

فقانون التطور المتفاوت والمركب[1] الذي أتاح لأوروبا الغربية ، محمولة على أجنحة الرأسمالية الناشئة ، أن تسبق بأربعة قرون على الأقل أقطار الشرق العربي الى الدخول في ما يسمى في التاريخ بالعصور الحديثة ، هذا القانون هو عينه الذي أتاح لأقطار المشرق العربي أن تتدارك شيئاً من فواتها التاريخي بدخولها، متأخرة قرناً واحداً لا أكثر ، في عصر القوميات[2] .

(١) لعل تروتسكي هو أفضل من شرح (وطبق على تاريخ روسيا) قانون التطور المتفاوت والمركب . فالسمة الأولى لهذا القانون ، بالمقارنة مع ميتافيزيقية نظرية العَود الأبدي أو تكرر الدورات التاريخية هي الجدلية . فالرأسمالية تهيء وتحقق ، لأول مرة في التاريخ ، شمولية تطور البشرية ودوامه ووحدته . لكن أساس هذه الشمولية أو الوحدة هو التفاوت. ففي ظل الرأسمالية لا بد أن تكون هناك اقطار متقدمة وأقطار متأخرة ، والأقطار المتأخرة تتمثل بالضرورة المنجزات المادية والايديولوجية للأقطار المتقدمة . وهذا ما يتيح لها أن تختصر المسافات الزمنية ، أي ان تتدارك فواتها التاريخي بتطور مركب تدمج من خلاله أو تحرق بعض المراحل الوسيطة وتجمع بالتالي بين سمات مجتمعية بالية وسمات اخرى هي في منتهى الحداثة . أفلم يتعلم الهنود الحمر استعمال البندقية من دون أن يمروا بجميع الاشواط التطورية التي تفصل هذا السلاح عن القوس والنشاب ؟ أوَلم تأخذ روسيا القيصرية بأحدث أشكال التمركز الصناعي الرأسمالي مع أنها كانت قد خرجت لتوها من مرحلة القنانة ؟ بل ألم تكن هي السباقة الى افتتاح عصر الثورة الاشتراكية من دون أن تستكمل تطورها الرأسمالي ؟
Léon trotsky, **Histoire de la révolution russe** (Paris : le Seuil, 1976), ch. 1., 1.

(٢) في العصور الحديثة فحسب أمكن الكلام عن تفاوت زمني بين الشعوب في الرقي الحضاري. ذلك انه =

وبقدر ما أن النمو القومي في أوروبا الغربية كان نمواً طبيعياً ، تلقائياً ، عضوياً ، نظامياً ، فإن عصر القوميات في الشرق ، كما في العالم الثالث بأسره ، تحدد ـ وربما في المقام الأول ـ بأسبقية عصر القوميات الأوروبي عليه . بل ان عدداً من الدارسين ذهب الى أن ولادة القومية في العالم الثالث هي في الأساس رد فعل على الامبريالية التي كانت التتويج المعمم للنزعة القومية الأوروبية في عصر تحول رأسمالية المنافسة الحرة الى رأسمالية احتكارية .

ومن الممكن أن نلمس أثر هذه الولادة القيصرية للمفهوم القومي في الشرق العربي في المفارقة التي احاطت من البداية بالمسميات أو المدونة القومية في اللغة العربية . ففي حين أن الغرب الأوروبي ، الذي ولدت فيه القومية ولادة طبيعية ، عبر عن نظامية تطوره هذا بنظامية لغوية مناظرة ، فنسب القومية NATIONALISME إلى الأمة NATION نسباً مباشراً واشتقاقاً من أصل لاتيني واحد NATIO، تجلى عسر ولادة القومية في الشرق العربي، في ما تجلى، في الازدواجية الاصطلاحية التي كانت مصدراً لالتباسات لا تحصى ، ومن ثم لتشويش نظري ومفهومي ترك آثاراً سلبية لا يزال الفكر العربي السياسي يعاني منها إلى اليوم . ويلخص مصطفى الشهابي هذا الازدواج تلخيصاً مركزاً فيقول : « لقد اشتققنا من القوم مصدراً صناعياً هو القومية . وكان من الواجب ان نشتق من « الأمة » مصدراً كهذا المصدر وهو « الأمية ». ولكن لهذه الكلمة في اللغة معنى آخر مشهوراً ، وهو صفة الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب . فخوف الالتباس حملنا على العدول عن كلمة الأمية إلى كلمة القومية »[٣] . وقد انتبه الى هذه الازدواجية باحثون آخرون[٤] ، لكنهم لم

= في العصور الحديثة فحسب ، أو بتعبير أدق في عصر الرأسمالية ، توفرت لأول مرة في التاريخ الشروط لكي يصير العالم واحداً . أما قبل ذلك ، وسواء في العصور الوسطى أو القديمة ، فقد كان العالم أشبه بجزر لا تتبادل التأثير فيما بينها إلا من خلال برازخ ضيقة . ولم يكن من النادر أن تتعايش حضارة « رقية »(*) على سبيل المثال ، الى جانب حضارة «قنية»(**) وحضارة زراعية الى جانب حضارة بدوية ، ولم يكن من صفات الزمن الاطراد والتراكم ، حتى وإن أمكن لبعض الشعوب أن تتناقل وتتوارث بعض المخترعات.وقد كان من الممكن ان تنشأ حضارة وأن تحقق منجزات، ثم تبيد من دون أن يكون لها بالضرورة وريث. وكانت المسيرات الحضارية تكرر نفسها ، دونما اختصار يذكر للمسافات الزمنية أو للجهود البشرية . خلاصة القول اذن : قبل العصور الحديثة كان في العالم حضارات ، وابتداء من العصور الحديثة ظهرت في العالم الحضارة ، وصار في المستطاع بالتالي قياس الزمن الحضاري . وإحدى أفضل أدوات هذا القياس قانون التطور المتفاوت والمركب الذي تقدم الكلام عنه في الحاشية السابقة .

(*) نسبة الى رقيق . (**) نسبة الى قن .

(٣) مصطفى الشهابي ، **القومية العربية**، الطبعة ٢ (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١) ، ص ٤ .

(٤) « كلمة القومية اخذناها نحن العرب من القوم ونعني به الأمة . وفضلنا القول بالقومية كفكرة فلسفية

يستنتجوا منها النتيجة التي تفرض نفسها، وهي ما اسميناه بالولادة القيصرية للمفهوم القومي في الشرق العربي[٥] . والحق أن الشاهد الفاصل في هذا الموضوع هو ان كلمة « الأمة » بالذات لم تأخذ في اللغة العربية المعنى الذي صار لها اليوم ، إلا ابتداء من عصر النهضة[٦] .

وإن لم يكن ثمة من جدال ، على كل حال ، في عراقة التكون التاريخي للأمة العربية ، فإن النزعة القومية العربية الحديثة ، التي رأت النور في أواخر القرن التاسع عشر ، لم يتح لها بالمقابل ، في طورها الجنيني ، فترة حضانة كافية في رحم التطور التاريخي العام ، كما لم يتح لها أيضاً ، في طورها الطفولي ، فترة كافية لاستكمال أسباب نموها عضوياً ونظامياً . وبمعنى ما، كان على القومية العربية أن تولد راشدة ، حارقة مرحلة الطفولة . وهذه قد تكون في نظر بعضهم ميزة . ولكن حرق مرحلة الطفولة قد حرم القومية العربية من امتياز الغلو والشطط ، الذي يباح لكل طفولة ، والذي يلعب دوراً مهماً في تكوين الشخصية وتنميتها .

لقد كان مباحاً للقوميين الانكليز ، مثلاً ، أن يؤكدوا في النشيد القومي

= عوضا عن « الأمية » لما تتركه هذه الكلمة في الذهن من لبس ومعنى غير محبب . ولكن هذا اللبس غير موجود في اللغات الحية الأخرى » . نور الدين حاطوم ، **دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والاميركية والهندية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦) ، ص ٣ .

(٥) لقد ذهب بعض الباحثين الى العكس من ذلك تماماً ، وارتأوا ان التعدد الاشتقاقي لا يشكل مصدراً للبس ، بل هو يساعد على « تسهيل الأمور ».يقول مثلاً عبد الكريم احمد ، مؤلف **القومية والمذاهب السياسية** (ص ٣٦) : « أما في اللغة العربية فإن الأمر اكثر سهولة حيث أن المصطلحات المستخدمة في هذا الصدد - القومية والأمة والجنسية - لا تشتق من أصل واحد » . ونحن لا ندري كيف يمكن لهذا التعدد ان « يسهل الأمور » بل لا ندري كيف لا يشوش الوعي ، حين يضطر المواطن العربي الى أن يعبر عن انتمائه الى الأمة بلفظ بعيد عن الأمة وهو القومية ، والى أن يعبر عن انتمائه الى دولة الأمة بلفظ بعيد عن الأمة والقومية معاً وهو الجنسية ؟ وإذا كانت اللغة ترجمان الوعي، فكيف لا تنعكس ازدواجية المدونة القومية في ازدواجية وتشويش في الوعي القومي ؟ ولسنا نحتاج هنا إلا إلى مثال على أخطار اللبس اللغوي في موضوع كموضوع القومية . فقد وقع صدام طويل الأمد وغير مجد - هدرت فيه طاقات وإمكانيات كثيرة - بين القوميين والماركسيين العرب لأن بعضهم أصر على ترجمة كلمة NATIONAL بوطني بدلاً من قومي ، مما أوحى بأن الماركسية تجبّ القومية ولا تساند النضال القومي للشعب العربي ، وهذه بالطبع فرية لا تزال القوى القومية والتقدمية تدفع الى اليوم ثمنها شكوكاً متبادلة .

(٦) من معاني « الأمة » - وجمعها « أمم » - في عربية الآباء الطريقة والحين والقامة والجيل من الناس والجماعة من الناس . وحول تعدد استعمالات « الأمة » ومعانيها في القرآن والتراث ، يمكن الرجوع إلى : ناصيف نصار ، **مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .

البريطاني الذي وضعت كلماته عام ١٧٤٠ :

ان الامم ليست مقدسة مثلك، فهذه الامم ستخضع للطغاة بينما تبقين انت حرة سائرة في طريق الفلاح ستبقين شوكة في في اعينهم وموضعاً لحسدهم[٧] .

ولقد كان مباحاً لفيخته أن يغالي أكثر من ذلك في تمجيد الأمة الألمانية ، وأن يؤكد أنه « إذا سقطت الأمة الالمانية سقط معها الجنس البشري بأجمعه »[٨] ، وان « نهوض العالم متوقف على نهضة ألمانيا » ، وأنه « لم يبق على الكرة الأرضية أمة قادرة عى إنهاض العالم غير الأمة الالمانية »[٩] .

بل لقد كان مباحاً حتى الغلو في « الشوفينية » وفي كراهية الأمم الأخرى . ألم يهتف آرندت في واحد من أناشيده التي كان لها دور هائل في تأليب الأمة الالمانية على نابليون الأول :

سنصبغ الحديد بالدم الأحمر
بدم الجلاد ، بدم الفرنسي
لبيك يا يوم الانتقام الجميل

إن ذلك يبدو لذيذاً لدى الألمان جميعاً، إنه القضية العظمى[١٠] .

لقد كان ذلك كل ذلك مباحاً لأنه لم يكن ثمة وجود لقومية راشدة يُقاس بها ويُدان هذا الغلو الطفولي . كان العصر عصر القوميات الأوروبية حقاً ، عصر نموها وتكامل شخصيتها وتصادمها بالكلمات كما بالنار والحديد . أما القومية العربية ، التي ولدت عند مفترق القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، فقد رأت النور وشبت عن الطوق فيها كانت شمس القومية قد بدأت تأفل عن أوروبا بل في عالم كان قد بدأ يتنبه لشرور القومية المسلحة بالأسنان والأنياب الامبريالية[١١] ، بل في عالم ساقته مقادير تطوره ، بعد حربين كونيتين مدمرتين ، إلى أن يتوجه في شطره الرأسمالي صوب ما بعد القومية

---

(٧) نقلاً عن : بويد شيفر ، القومية : عرض وتحليل ، ترجمة جعفر خصباك وعدنان الحميري (بيروت : دار مكتبة الحياة بالمشاركة مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٦) ، ص ٣٦٣ .

(٨) نقلاً عن : الحصري آراء وأحاديث في الوطنية والقومية ، ص ٧٩ .

(٩) نقلاً عن : الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ٤٣ .

(١٠) نقلاً عن : شيفر ، القومية عرض وتحليل ، ص ٣٥٠ .

(١١) يقول جورج برنارد شو على سبيل المثال : « إن القومية أصبحت غير ذات موضوع في القرن العشرين ، ويجب على الناس ان توجه عنايتها الى اقامة نظام عالمي » (نقلاً عن : أحمد ، القومية والمذاهب السياسية ، ص ٢٦٥) .

(الوحدة الأوروبية) ، وفي شطره الاشتراكي صوب الأممية .

ونحن لا ننكر بالطبع أن القومية العربية ، في مرحلتي نشوئها ونموها ، قد عرفت هي الأخرى قدراً من الغلو والشطط ، ولكن ليس بصورة نظامية ومتواصلة ، وقد وجد على الدوام ، من بين حملة لواء القومية العربية بالذات ، من يتصدى لذلك الغلو والشطط ويضعه على مشرحة النقد والتنديد ، مسترشداً بالتجربة التاريخية العالمية المتراكمة في هذا المجال . وقد كان هذا النقد الذاتي واحداً من الأسباب التي حالت دون أن ينتقل غلو بعض المثقفين وشطط بعض المفكرين الى الجماهير الواسعة .

إن عدم تطابق عقارب ساعة العصر العربي مع عقارب ساعة العصر العالمي قد لجم من اندفاعة الحركة القومية العربية التي كان عليها ، على الدوام ، أن تأخذ بعين الاعتبار انها ليست وحدها في الساحة وأن ليست ارادتها هي التي تقرر مصائر العالم ، وهذا بعكس الحركات القومية الأوروبية الغربية المنفلتة من عقالها ، بكل ما في الكلمة من معنى ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[١٢] . ولعل الحذر الذي غالباً ما اضطر مفكرو القومية العربية إلى لزوم جانبه يتجلى ، أكثر ما يتجلى ، لدى أولئك الذين كتبوا بالأجنبية وخاطبوا جمهوراً أجنبياً . فالمقدمة التي وضعها حازم نسيبة ، مثلاً ، لكتابه الصادر في نيويورك عن « القومية العربية » هي في المقام الأول مقدمة اعتذارية :

« إن القومية تقابل اليوم ، لمجرد انها قومية ، بمقت وازورار ، لدى شطر كبير من الرأي العام ، بسبب ما أدت إليه من غلو وإفراط ، وما نجم عنها من أوصاب وآلام في حيوات الملايين من أبناء الشعوب في مختلف أرجاء العالم ، خلال الحقب القليلة الماضية . فمن العسير ـ وتلك هي الحال ـ أن لا يقف المرء موقف المدافع المعتذر ، عند تقديم قضية قومية ، مهما تكن حميدة »[١٣] .

وبديهي أن الغرب ذا المصالح الامبريالية حاول أن يصدِّر الى العالم الثالث ، خدمة لهذه المصالح عينها ، نظرية « افول عصر القومية » مبطناً مقاصده الفعلية بظاهر من حكمة ورشاد[١٤] . والشيء الذي يبعث على القلق والأسف معاً ان المثقفين ،

---

(١٢) وحتى الى الثلث الأول من القرن العشرين ، الذي أمكن فيه للنازية ان تدخل في ذهن جل الأمة الالمانية أنها « فوق الجميع » .

(١٣) حازم نسيبة ، القومية العربية : فكرتها ، نشأتها ، تطورها ، ترجمة عبد اللطيف شرارة (بيروت : منشورات المكتبة الاهلية بالتعاون مع مؤسسة فرانلكين ، ١٩٦٢) ، ص ١٧ .

(١٤) يقول روبرت امرسون : « الغرب الذي قضى شهواته القومية في الماضي يميل الآن الى النظر إلى الاقطار الحديثة النشأة احياناً نظرة تجمع بين الفزع والحكمة الفائقة ، وهي أقطار تبدي رغبة في اتباع الطريق =

الذين هم عادة حَمَلة الفكرة القومية ، هم بطبيعة الفئة الخاصة التي ينتمون إليها ـ « الانتلجانسيا » ـ سريعو التأثر بالأفكار الرائجة في السوق العالمية ، ولا يحجمون عن تبنيها واستيرادها ـ متى ما بدت لهم براقة ـ حتى وان تكن غير مطابقة لحاجات مجتمعاتهم وللمرحلة التاريخية التي تمر بها هذه المجتمعات . ولئن لمسنا فيما حولنا هذه الأيام فتوراً في الحماسة للفكرة القومية لدى شطر لا يستهان به من المثقفين العرب ، فإننا نستطيع أن نعزو هذا الفتور ، جزئياً على الأقل ، إلى ما تحظى به لديهم من رواج المذاهب « الكوسموبوليتية » ، بما فيها طبعة مغلوطة فهماً ومقصداً من « الأممية »[١٥] .

وما قلناه عن المثقفين يصح أن يقال ، ولو بمضمون مغاير ، عن الطبقة الاجتماعية الحاملة للفكرة القومية . ففي الغرب ارتبط النهوض القومي بنهوض البورجوازية التي قادت أوسع جماهير الأمة ، لتخوض أروع نضال ديموقراطي ضد الاقطاع والظلامية الكهنوتية ومخلفات العصور الوسطى . وقد وسمت البورجوازية بعميق ميسمها الحركة القومية الأوروبية ، حتى ان بعض المفكرين والأيديولوجيين عمدوا إلى تعميم الحكم ، ورأوا في القومية ـ إطلاقاً ـ مقولة خاصة بالحقبة البورجوازية . ومهما يكن من أمر ، فإن البورجوازية التي كانت هي الطبقة الاجتماعية الحاملة للفكرة القومية في الغرب الأوروبي، قد أضفت على هذه الفكرة تلاحماً وتكاملاً واستمرارية لم يقيض مثلها للفكرة القومية في الشرق العربي . فهنا كانت البورجوازية القومية واهية التكوين ، واهية النمو ، واهية الوعي والأيديولوجيا . وهي لم تتمكن في يوم من الأيام من احتكار قيادة الحركة القومية . بل تعاقبت على قيادة هذه الحركة ، وبسرعة كبيرة ، شرائح شتى ، حضرية وريفية وعسكرية ، لا من البورجوازية فحسب ، بل كذلك من طبقة الاقطاعيين ومالكي الأرض والأمراء الارستقراطيين ، مروراً بالبورجوازية الصغيرة ووصولاً حتى إلى بعض قطاعات الطبقة العاملة . ومن دون أن نزعم ان لكل طبقة ، بالضرورة ، أيديولوجيا خاصة بها ، فإن هذا التعدد

= ذاته ، لكن الغرب يزعم أنها رغبة لم يعد لها مكان في هذا الزمان . وبعدما فقد الفرنسيون الهند الصينية وكثيراً من أفريقيا ، صاروا يصرون إصراراً خاصاً على أن هذا القرن إنما يفترض فيه أن يكون قرن التعاون الدولي ، لا الانفصاليات القومية . وفي النقاش الذي دار حول الجزائر في الجمعية العمومية عام ١٩٥٧ صرح وزير الخارجية الفرنسي كرستيان بينو بأن « القومية لم تعد علامة من علامات التقدم مهما ير بعضكم فيها » . في كتابه **من الاستعمار الى الاستقلال** ، ترجمة نقولا الدر (بيروت : الدار الشرقية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلن ١٩٦٤) ، ص ٤٤٧ .

(١٥) إن المأزق الذي يوقع فيه أنفسهم جميع المثقفين العرب الذين يحلمون من الآن ـ من اليمين أو من اليسار ـ بعصر ما بعد الأمة هو تجاهلهم أن شرط تجاوز الأمة هو وجودها، تحققها .

الطبقي قد انعكس في تعدد واختلاط أيديولوجي حال بين الحركة القومية العربية وبين أن تتمتع بذلك التلاحم الأيديولوجي ، الذي يفترض فيه أن يكون السمة العامة للحركات القومية في مراحل صعودها . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأيديولوجيا هي «العامل الرئيسي للتحول الاجتماعي» وانها « الشكل الجماعي الذي تعلن به الشعوب عن تدخلها في التاريخ »(١٦) ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحركات الانقلابية الكبرى في التاريخ ما استطاعت تعبئة أوسع الجماهير إلا بالارتكاز الى أيديولوجيا انقلابية شاملة(١٧) ، فلن يكون صعباً علينا أن ندرك ـ ما دمنا نربط بين الأيديولوجيا والطبقة ـ ان الحركة القومية العربية دفعت ثمن تعدديتها الأيديولوجية من قدرتها الذاتية على أن تكون تلك « القوة الكبرى » المحركة للجماهير والمفجرة فيها الايمان باقتدارها الذاتي على الفعل في التاريخ .

ونستطيع ، مبدئياً ، أن نجمل أسباباً ثلاثة لعدم إفراز الحركة القومية العربية ، المفروض فيها أن تكون الحركة العامة لأوسع الجماهير في الصراع من أجل تثبيت وجودها القومي ونهوضها الحضاري ، لأيديولوجيا انقلابية شاملة :

أولاً ـ غياب الطبقة الصاعدة ـ وتحديداً البورجوازية ـ التي لها من القوة ومن الطموح ومن شمولية الاهداف ما يؤهلها لأن تكون الناطقة بلسان سائر الطبقات ، ومن المصداقية الجماهيرية ما يتيح لها أن تزعم نفسها ممثلة للمجتمع بأسره ، بتحررها وسيادتها يتحرر ويسود .

ثانياً ـ تناوب الطبقات وشرائح الطبقات على قيادة الحركة القومية العربية ، مما تمخض ، لا عن تعذدية ايديولوجية كما سبقت الإشارة فحسب ، بل كذلك عن عملية تشريح وتفنيد وتشهير نقدي متبادل بين الحلفاء ـ الخصوم ، بحيث تعذرت ولادة ايديولوجيا سائدة بالمعنى الذي يتحدث عنه ماركس .

ثالثاً ـ سريان قانون التطور المتفاوت والمركب على الأقطار العربية نفسها . فهذه الأقطار ، التي لا تمر بمراحل متماثلة من التطور ، لا تسودها كذلك طبقات

---

(١٦) جورج طرابيشي ، الماركسية والايديولوجيا (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧١) ، ص ٢٠٤ .

(١٧) انظر : نديم البيطار ، الايديولوجية الانقلابية (بيروت : المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤) ، (لنا من اطروحات هذا الكتاب، وبخاصة فيما يتعلق بمورفولوجيا الايديولوجيا الانقلابية ، موقف نقدي يمكن الرجوع إليه في جورج طرابيشي ، « أساطير المثقفين ، » في الآداب ، السنة ١٨ ، (ايار/ مايو ١٩٦٧) ، العدد ٥ ، ص ٤٢ ـ ٤٦) .

وأيديولوجيات متماثلة . وهذا التعدد والتفاوت القطري انعكس أثره سلباً على إفراز أيديولوجيا سائدة للحركة القومية العربية . وقد بدا ، في مرحلة محددة من مراحل تطور الأقطار العربية ، ان مثل هذه الأيديولوجيا قادرة على ان تشق طريقها إلى النور وعلى أن تكون الأداة المثلى لتعبئة الجماهير على امتداد الوطن العربي ، حينما قيضت الظروف التاريخية لمصر أن تكون ، في العقد الأول من قيادة عبد الناصر لثورة ٢٣ يوليو ، في آن واحد أكبر الأقطار العربية حجماً وأعظمها نفوذاً وأكثرها تقدماً وأصلبها عوداً في خوض معارك مناهضة الاستعمار والرجعية المتحالفة معه (١٨). ولا غرو أن تكون الوحدة الوحيدة التي تحققت في التاريخ العربي الحديث قد تحققت في ظل هذا الاستقطاب الايديولوجي والقيادي . ومع ذلك ، فإن وحدة ١٩٥٨ إن لم يكن قد كتب لها الدوام ، فمرد ذلك ، ضمن جملة أسباب أخرى ، إلى تآكل التلاحم الايديولوجي الذي قامت عليه ، بفعل الصدام مع القوى الماركسية أولاً ثم مع بعض القوى القومية(١٩) .

---

(١٨) قانون التطور المتفاوت والمركب ينطبق الى حد يبعث على الدهشة على اكتشاف مصر الناصرية لانتمائها العربي . فمصر ، التي ظلت طوال النصف الأول من القرن العشرين ، متأخرة عن أقطار المشرق في تبني حقيقتها العربية ، حرقت مع الثورة الناصرية عدداً من المراحل الوسيطة ، واحتلت مكانها في قلب حركة الوحدة العربية ، وخاضت بالفعل غمار أول تجربة وحدوية في التاريخ العربي الحديث . ولكن يبدو ان الثمن الذي يتقاضاه التاريخ عن حرق المراحل فادح على الدوام . فكما أن المانيا دفعت ، من خلال النازية ، ثمناً باهظاً للسرعة التي استدركت بها فواتها التاريخي بالنسبة الى فرنسا وانكلترا، وكما ان روسيا دفعت بواسطة الستالينية ثمناً لا يقل فداحة لانتقالها الى مرحلة البناء الاشتراكي بدون أن تقيم فترة كافية في مطهر المرحلة الرأسمالية ، كذلك يبدو أن مصر تسدد اليوم ، من خلال احياء النزعة الانعزالية المصرية ، فاتورة حرق مصر الناصرية لمرحلة حضانة الفكرة القومية العربية ، والقياس هنا هو على تخطي المراحل وليس على أي تماثل بين الناصرية والنازية ، أو بينها وبين الستالينية .

(١٩) منذ هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بدأت تظهر الى حيز الوجود طبعة جديدة من « النزعة الموضوعية » وبالتالي القدرية ، تقول : ما دامت سائر الطبقات قد فشلت في تحقيق البرنامج القومي ، وما دامت سائر الايديولوجيات قد عجزت عن تحقيق التعبئة القومية ، فإن الطبقة الوحيدة التي يغدو معقوداً بناصيتها أمل الخلاص القومي هي الطبقة الأكثر تقدمية في المجتمع، أي الطبقة العاملة ، وأيديولوجيتها . والحال ان تطوراً كهذا ليس منقوشاً سلفاً في مسار الأشياء . وفشل سائر الطبقات القديمة وأيديولوجياتها ليس بحد ذاته ضمانة لنجاح طبقة جديدة ولسؤدد ايديولوجيتها . وليس من المحتم ان يورث السلب ايجاباً . والسديمية القومية التي نتيه فيها اليوم قد تستمر، ويستمر معها البرنامج القومي معلقاً بلا تنفيذ . أما الطبقة الأكثر تقدماً وتقدمية في المجتمع ، ومعها أيديولوجيتها ، فقد تكتفي بدورها بالاطار القطري اذا لم تتحول ، فيما يتعلق بالبرنامج القومي كما بكل برنامج آخر ، من طبقة ـ في ذاتها الى طبقة ـ لذاتها . وهذا التحول لا يتم بفعل « التطور الموضوعي » وحده ، وانما بفعل ارادة ووعي ذاتيين . وما دام « التطور الموضوعي » يسير كما رأينا باتجاه التقطير لا التوحيد ، =

لقد جازفنا، في مستهل هذا الفصل ، باستخدام صورة مجازية لتمييز الكيفية التي ولدت بها الحركة القومية العربية الحديثة . وها نحنذا نمضي قدماً بهذه الصورة المجازية فنقول ان الولادة القيصرية المشار إليها قد تمت أيضاً بدون مساعدة قابلة ، وهذا بالاستناد الى التعبير المجازي القائل إن الحروب هي قابلة التاريخ . صحيح إن الوطن العربي شهد سلسلة من الفتوحات الاستعمارية ، لكن هذه الفتوحات كانت حروب إبادة غير متكافئة ، لا حروباً مفجرة للطاقات القومية ـ وهذا ناهيك عن أن مقاومتها كانت في معظم الأحيان دينية لا قومية . بل يمكن القول ان الفتوحات الاستعمارية هي التي جعلت من المستحيل نشوب حروب قومية في الوطن العربي ، على منوال تلك التي شهدتها أوروبا في عصر القوميات[٢٠] . ولقد كانت حملات محمد علي أول وآخر حرب قومية يشهدها الوطن العربي قبل سقوطه بين براثن الامبريالية الغربية . وفي ظل الاستعمار الأوروبي لم يكن ثمة مجال إلا لكاريكاتور حرب قومية، كتلك التي شنها الشريف حسين . بيد أن الهيمنة الامبريالية ، التي حالت دون نشوب حروب وحدة قومية في الوطن العربي، استثارت بالمقابل حروب مقاومة وتحرر واستقلال . ومع أن هذه الحروب كانت ، في الكثير من بلدان العالم الثالث ، بديل حروب الوحدة القومية على الطريقة الأوروبية ، فإنها في الوطن العربي، وبحكم خصوصية أوضاعه التاريخية ، لم تفلح قط في تجاوز الاطار القطري . ونحن نعني بهذه الخصوصية التجزئة « الكولونيالية » أولاً ، وتعدد القوى الامبريالية المهيمنة ثانياً ، والجشع الضيق الأفق تاريخياً للبرجوازية أو البرجوازيات العربية إلى الانفراد بالحكم وسلطة الدولة ضمن الحدود القطرية ثالثا . وتقدم لنا مصائر حرب التحرر القومي في المغرب العربي مثالاً نموذجياً على نهم البرجوازية « القومية » هذا إلى السلطة القطرية ، وتطلعها إلى الاستقلال ليكون وسيلتها ، ضمن الكيان القطري ، للتحول الى بورجوازية « قومية » حاكمة توظف

= فإن دور العامل الذاتي يتعاظم أهمية حتى بالنسبة الى الطبقة التي يفترض فيها، موضوعياً ، انها الطبقة الاكثر تقدماً . وأقصى ما يمكن أن يقال هو أنه إذا كان « التطور الموضوعي » هو الذي يسقط عن الطبقة البورجوازية الصفة القومية ، فإنه من دون أن يكسب الطبقة العاملة ميكانيكياً هذه الصفة ، لا يزال يفسح في المجال أمامها ، وهي غير الملوثة بعد بالامتيازات القطرية ـ لأنها محرومة أساساً من الامتيازات ـ لكي تكون بفعل ارادي ، وحدوية ، ولكي تحقق للأمة ما عجزت كل طبقة أخرى عن تحقيقه لها .

(٢٠) إن « وقوع الشرق العربي فريسة للامبريالزم الأوروبي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين » أدى الى « انتهاء عهد المغامرين وتكوين الحكومات المستتبة في الولايات العربية » والى « تحديد حدود هذه الولايات كما تحددت معالمها وأنظمتها وأكسب هذه الولايات كياناً » حسن صبحي ، العالم العربي =

سلطة الدولة لا لحماية مصالحها وتوطيد امتيازاتها فحسب ، بل كذلك لعلاج قصور نموها وطفالتها INFANTILISME وخرع شخصيتها الموصومة منذ لحظة الولادة بـدمغة التبعيـة للبورجـوازية الامبـرياليـة[٢١]. فعلى الـرغم من أن حـرب التحـرر القـومي في المغرب العربي كانت أعنف منها في أي منطقة عربية اخرى ، وعلى الرغم من أن هيمنة قوة امبريالية واحدة ـ فرنسا ـ على أقطار المغرب العربي الثلاثة أتاحت للقوى المناهضة للاستعمار فيها ان تمتلك منذ وقت مبكر وعياً وحدوياً عميقاً[٢٢] ، وعلى الرغم ، أخيراً ، من تزامنها النسبي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤) ، فإن البورجوازية القطرية ، المتلهفة الى التقومن عن طريق سلطة الدولة قبلت بالخطة الاستعمارية الرامية إلى تجزئة حرب تحرر المغرب العربي ووقعت مع الحكومة الفرنسية معاهدات استقلال منفصل كان من نتيجتها القريبة أن تفرغت قوات الاحتلال الفرنسي لحرب الجزائر ، التي دامت ثمانية أعوام وكلفت شعب الجزائر تضحيات هائلة ، وكان من نتيجتها البعيدة أن تكرست تجزئة المغرب العربي الى أجل غير مسمى .

هذا عن حقبة ما قبل الاستقلال ؛ أما عن حقبة ما بعده فإن الحروب العربية ـ الاسرائيلية تقدم نموذجاً لحروب قومية المضمون ، قطرية الشكل . وهذا التحديد ليس شكلياً محضاً : فقطرية الشكل قد حددت ، الى حد كبير ، النتائج العسكرية للحرب[٢٣] أضف الى ذلك أن المحصلة الميدانية للحروب العربية ـ الاسرائيلية ـ وهي محصلة إحباطية باستثناء حرب ١٩٧٣ بنوع ما ـ والطابع الخاطف لهذه الحـروب ومستواها التكنولوجي المستورد ، كل ذلك حرم تلك الحروب من أن تأخذ صفة حرب التعبئة القومية ، وحال بينها وبين ان تتحول الى حروب قومية ، بملء معنى الكلمة ، أي حروب وحدة قومية .

إن الحركة القومية العربية ، المحرومة من الحرب كأحد الأشكال المحتملة

= (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧) ، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٢١) إن ظاهرة النمو المتسارع والمتضخم للبيروقراطيات القطرية بعد الاستقلال ، كتعبير عن حاجة البورجوازيات القطرية المتقومنة الى التعويض عن تأخرها التاريخي ، تستأهل بحد ذاتها دراسة منفردة لا تزال تنتظر من يقوم بها .

(٢٢) من مقررات مؤتمر الحركات الوطنية بالمغرب العربي ، المنعقد في القاهرة سنة ١٩٤٧ ، مثلاً : « لا يجوز لأي حزب ولا لأي حركة أن تنفرد بمفاوضة مع الاستعمار الفرنسي أو تبحث عن حل انفرادي لقضيتها » نقلاً عن : الطاهر عبد الله ، **الحركة الوطنية التونسية : ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦** (بيروت : مكتبة الجماهير ، ١٩٧٦) ، ص ٨٣ .

(٢٣) مشهورة هي صيغة ساطع الحصري : العرب خسروا حرب ١٩٤٨ لا بالرغم من أنهم كانوا سبع دول وسبعة جيوش، ولكن تحديداً لأنهم كانوا سبع دول وسبعة جيوش .

لتحققها الذاتي ، قد خسرت بنتيجة ذلك اداة أساسية من أدوات التوحيد القومي ، نعني العنف الذي كان ـ والحرب ـ قرين كل حركة وحدة قومية في التاريخ . وليس من قبيل المصادفة ان عصر القوميات الأوروبي ، الذي بدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر ولم ينته بنهاية القرن التاسع عشر ، كان عصر حروب وعمليات ضم قسري . وبديهي أننا لسنا هنا في معرضنا التقييم الاخلاقي للحرب والسلم ، إذ لا يمكن اليوم أن يختلف اثنان على أسبقية السلم على الحرب في سماء التجريد الاخلاقي.(٢٤) كذلك لا يمكن أن نماري في أن وحدة قومية تتم بالطريق الديموقراطي هي أفضل وأقرب الى المثل الأعلى بما لا يقاس من وحدة تتم بطريق الضم القسري . لكن هذا لا ينفي ان الضم القسري هو شكل رئيسي من أشكال تحقيق الوحدات القومية ، وأن العنف هو أداة رئيسية للتوحيد القومي . وفي ظروف محددة ، قد يغدو ذلك الشكل الرئيسي هو الشكل الوحيد الممكن ، وقد تغدو هذه الأداة الرئيسية هي الأداة الوحيدة المتاحة . وعليه فإن حركة قومية مجردة سلفاً من سلاح العنف والضم هي حركة محكوم عليها بأن تضيّع ، سلفاً ، فرصاً تاريخية كثيرة لتحقيق جزئي على الأقل لأهدافها التوحيدية ، وربما فرصاً يتيمة .

والحال أن الحركة القومية العربية لم تجد نفسها محرومة من عامل العنف في تحقيق طموحها الوحدوي فحسب، بل ان مبدأ عدم العنف استخدم بفعالية ايضاً في التكريس الشرعي لانفصال ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ، الذي قصم ظهر الوحدة اليتيمة التي حققها العرب في تاريخهم الحديث .

فعندما أسقطت الجمهورية العربية المتحدة بانقلاب عسكري أي بالقوة والعنف ، لم يكتف بعض المنظّرين القوميين بإنبائنا، بلهجة التبرير والتحبيذ، ان

---

(٢٤) لكن في القرن التاسع عشر ، وفي ذروة حروب الوحدة القومية ، كان الناس يختلفون حول القيمة الأخلاقية لكل من الحرب والسلم . ومن دون أن ننكر التأصل التاريخي للنزعة العسكرية الالمانية واستطالتها النازية ، فإننا نرى انه على ضوء عصر القوميات وحروب الوحدة القومية يمكن ان نفهم كامل مدلول قولة الماريشال البروسي هلموت فون مولتكه : « إن السلام الدائم حلم ـ وهو ليس حتى بالحلم الجميل ـ والحرب تشكل عنصراً من النظام الالهي للكون . . . ان انبل فضائل الانسان تنتضي في الحرب ، وتلك هي الشجاعة والتجرد ، والاخلاص للواجب ، ونكران للذات لا يتراجع امام التضحية بالحياة نفسها . لقد كان العالم يغرق ، بدون الحرب ، في المادية » . إننا نستطيع ، مع ارنولد توينبي ، ان نصف هذا الكلام بأنه « مديح معتوه للحرب » ، ولكن ما لا نستطيع أن ننساه أن منطق التاريخ لا يطابق على الدوام منطق الأخلاق ، وأن العته في منظار الأخلاق المجردة قد يكون هو العقل بعينه في منظار التاريخ العيني . راجع : ارنولد توينبي ، الحرب والحضارة ، ترجمة فؤاد ايوب (دمشق : دار دمشق للطباعة للنشر ، د . ت) ؛ ص ٢٦ ـ ٢٧ .

« عبد الناصر لم يحارب الانفصال لأنه لا يؤمن بأسلوب القوة والقسر في الوحدة »[٢٥] ، بل رفع أيضاً الضرورة الى مرتبة الفضيلة ، وعمم الحكم رافعاً إياه بدوره الى مرتبة التنظير :

« إن اسلوب الضم والغزو لتأسيس الوحدة القومية ، هذا الأسلوب الذي عرفه القرن التاسع عشر في المانيا وايطاليا وغيرها ، لم يعد يلائم طبيعة التطور العالمي المعاصر »[٢٦] .

من يسمع هذا الكلام يخيل اليه ان العلاقات الدولية لم تعد قائمة على أساس من العنف وموازين القوى[٢٧] ، وان العالم العربي يسير على رأس « التطور العالمي المعاصر » ، وأنه تحول ـ والعالم كله ـ إلى جنة من الديموقراطية والوفاق الأممي . والحال أن هذا غير صحيح . فالعصر العربي والعصر العالمي غير متطابقين . وما دام العالم العربي يعيش قرنه التاسع عشر بمعنى ما ، فمن حقه ، ولو من حيث المبدأ والفرض ، ان يستخدم أسلوب القرن التاسع عشر . وهو إن كان مع ذلك لا يستخدمه ويعجز عن استخدامه ، فليس مشاركة منه في « طبيعة التطور العالمي المعاصر » ولا لأنه يسير على رأسه ، وانما انصياعاً منه بالأحرى لموازين القوى العالمية والمحلية ، وتسليماً منه بمنطق الكيانات القطرية وشرعيتها ، وصدوعاً منه للأمر الواقع : واقع انضواء كثير من الكيانات القطرية ، التي يمكن اعتبارها مرشحة للضم ، ضمن مناطق نفوذ القوى العالمية ، بل ان اسرائيل نفسها ، التي أوجدت لها مناطق نفوذ ضمنية في بعض الكيانات القطرية المتاخمة لها ، قد أعلنت أكثر من مرة تصريحاً أو تلميحاً ، معتمدة على تفوقها العسكري ، ان أي محاولة لضم هذا الكيان القطري أو ذاك ، أو حتى لتغيير نظام الحكم فيه، ستقابل من جانبها بالتدخل المباشر .

أما « الديموقراطية » في العلاقات ما بين الكيانات القطرية ، فما هي إلا برقع أيديولوجي لتمويه واقع العجز عن الفعل في الواقع ، وواقع استتباب الكيانات القطرية وتقومنها .

---

(٢٥) طعيمه الجرف ، أبحاث في المجتمع العربي (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) ، ص ٣٦٩ .

(٢٦) المصدر نفسه ص ٣٧٠ .

(٢٧) نحن لا ننكر واقع تضاؤل دور العنف في العلاقات ما بين الدول الأوروبية ، ولكن مرد ذلك أساساً الى نجاح الحركات القومية الأوروبية في تحقيق التطابق الى حد كبير ، وبعد سلسلة لامتناهية من الحروب ، بين الأمة والدولة . وبالمقابل فإن علاقات الغرب الامبريالي بالعالم الثالث لا تزال تتميز بدرجة من العنف أحد كثيراً . أما من منظور الوحدات القومية ، فقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن فيتنام هي وحدها ، من دون سائر الأمم التي قسّمها الاستعمار ، التي أفلحت في استرداد وحدتها . وقد تم لها ذلك بعد حرب هي من اضرى حروب التحرر القومي التي عرفها التاريخ الحديث .

إن توحيد الكيانات القطرية، هو من أعظم الانجازات الديموقراطية التي يمكن للأمة العربية أن تحققها . فالديموقراطية هي شكل سيادة الأمة . وحتى تسود الأمة فلا بد أن توجد أولاً في إطار مجتمع سياسي واحد .

إن أمة مجزأة هي بالتعريف أمة لم تنجز بعد ثورتها الديموقراطية . ومن ثم فإن « الديموقراطية » كشكل لا يمكن ـ منطقياً ـ أن تقف عقبة في وجه دخول الأمة عصر الثورة الديموقراطية كمضمون .

وحين يتضح ان « الطريق الديموقراطي » لتوحيد الأمة هو طريق مسدود أو مستحيل ، فإن انتهاج « الطريق البروسي » للتوحيد يغدو خير خدمة يمكن أن تُسدى الى الديموقراطية . واعتماد الشكل اللاديموقراطي في الوحدة لا يمكن ان يتنافى مع مضمونها الديموقراطي الى حد الغائه .

وبديهي أن أمنية كل ديموقراطي ـ وواجبه معاً ـ أن يعمل في سبيل حل « ديموقراطي » لمسألة الوحدة . ولكن إذا فرض الحل « البروسي » نفسه ، فلا خيار للديموقراطي إلا أن يواصل نضاله من خلال التسليم بهذا الواقع المستجد وانطلاقاً منه(٢٨) .

لم يكن غرضنا أن ندخل في مماحكات نظرية . لكن حين يصور بعض المثقفين العرب مجتمع الدول العربية وكأنه جنة من الديموقراطية ـ وهو الذي شم رائحتها المحمولة اليه على ريح الغرب دون أن يذوق طعمها قط ـ وحين يفترضون سلفاً أن كل شيء في الحياة العربية ديموقراطي حتى ان الوحدة القومية نفسها تغدو مرفوضة ومرذولة اذا لم تكن في غاية النقاء الديموقراطي ، فليس يملك المرء أن يدفع عن نفسه الاحساس بأن « الانتلجانسيا » العربية تضيف الى لائحة خطاياها اللامتناهية الطول خطيئة جديدة ، إذ تطالب الوطن العربي بأن يعيش في غير زمنه الحقيقي ، وأن يقيس نفسه بغير مقاييس حاجاته ، وان يموه عجزه عن دخول العصر الديموقراطي من بابه العريض بالهرب من نافذة « الكلامولوجيا » الديموقراطية .

---

(٢٨) كان ماركس وانجلز من أعظم الديموقراطيين في عصرهما ، ومن أشدهم كرهاً لـ « الحل البروسي ». ولكن حين أنجز بسمارك بطريق ،الضم والعنف والحرب ، هدف المرحلة الديموقراطية ، أي الوحدة السياسية للأمة الالمانية ، فإنهما لم يتباكيا على « الديموقراطية » ولا على « برلمانات » الدويلات الالمانية ، بل اعتبرا ان الوحدة التي تم تحقيقها ، وإن بغير الطريق التي كانا يتمنيان ، وعلى أيدي غير القوى التي كانا يؤيدان ، هي إنجاز تاريخي ينبغي على الديموقراطيين أن يعتبروه من المسلمات التي لا عودة عنها وان يتخذوه نقطة انطلاق جديدة لنضالهم لا ان يذرفوا الدموع على ديموقراطية الأيام السالفة ، ديموقراطية ما قبل الأمة .

إن الإنشاء الديموقراطوي لم يعرف قط رواجاً في الوطن العربي كذلك الذي عرفه غداة انفصال ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ وتبريراً له . ولكن الفضيحة جاءت مدوية هي الأخرى . فقد كانت المحصلة النهائية للانفصال ، بالنسبة الى الجماهير ، هي خسارة الوحدة من دون كسب الديمقراطية. وليس ذلك من مصادفات الأشياء . فما دام القانون الذي يحكم البيروقراطيات القطرية هو قانون النمو التضخمي ، فإن الديموقراطية ستظل هي الغائب الأكبر عن المسرح العربي . وحتى اذا لم تحمل الوحدة ، والحالة هذه ، أملاً بنهوض ديموقراطي - مع أن احتمالاً كهذا غير مستبعد بالنظر إلى أن أية وحدة ستفجر طاقات جماهيرية مكبوتة في ظل الكيانات البيروقراطية القطرية - فإنها تبقى أفضل بما لا يقاس من التجزئة . فكما أن وحدة اقطاعية خير من تجزئة اقطاعية ، ووحدة بورجوازية خير من تجزئة بورجوازية ، كذلك فإن وحدة لاديموقراطية خير من تجزئة لاديموقراطية .

ومن دون أن نكون من ميتافيزيقيي الوحدة ، فإننا نعتقد أنها صحيحة الأطروحة القائلة إن ما من كيان قطري لا يمكن التضحية به على مذبح الوحدة . فالجماهير ليس لديها بكل تأكيد ما تخسره إذا خسرت أي كيان قطري ، ولكن من المحتمل ان يكون لديها ما تربحه إذا ربحت الوحدة . وهذا كله من منطلق افتراضي يتخيل ان الوحدة يمكن ان تكون - كالتجزئة - بيروقراطية ، علماً بأن « التطور الموضوعي » الفاعل باتجاه قومنة البيروقراطيات القطرية لا يترك من عامل للوحدة غير العامل الذاتي والارادوي وهو عامل يفترض سلفاً نهوضاً جماهيرياً ، وبالتالي ديموقراطياً ومعادياً للبيروقراطية .

والحق أن الوحدة والديموقراطية تجمعهما وحدة المصير ، ولو على الأقل من حيث ان العدو الذي تواجهانه واحد : البيروقراطيات القطرية . فالأنظمة القطرية التي لا تستمر في الوجود إلا بقدر ما تبقى الوحدة غائبة ، هي عينها التي أصدرت ، صيانة لبقائها ، حكم نفي مؤبد على الديموقراطية الداخلية . ووحدة هوية العدو هذه تفتح منظورات رحبة امام صياغة برنامج نضالي جديد : طريق ديموقراطي الى الوحدة ، وطريق وحدوي الى الديموقراطية .

الفصل الثالث

النزعة الثقافيّة للنظريّة القوميّة

ما دام تفاوت الوتائر هو القانون الأعم للتطور التاريخي ، وبخاصة في المرحلة الرأسمالية ، وما دام عمل هذا القانون يتجلى بأكبر قدر من الحدة في البلدان المتأخرة ، فإن « سوط الضرورات الخارجية»، على حد تعبير تروتسكي[1] ، يرغم هذه البلدان على سلوك طريق التطور المركب في محاولة منها لتدارك تأخرها الحضاري وفواتها التاريخي . وفي هذه الحال لن يكون للتطور المركب من مؤدى غير الدخول في سيرورة تمثل وهضم متسارع لمنجزات الأمم المتقدمة ، أو بتعبير اقرب الى لغة الاقتصاد منه إلى لغة الفيزيولوجيا : فتح باب الاستيراد على مصراعيه.

وقد يحلو لبعضهم ان يسمي الاستيراد تبادلاً او تفاعلاً لكن هذه التسمية لا تجوز إلا حينما يتعلق الأمر بالأمم المتفاوتة التقدم ، لا بالأمم المتخلفة أو الشديدة التخلف . وصحيح أنه لو امكن لجميع أمم الأرض أن تشارك ، على قدم المساواة ، في تطوير النمط الحضاري الراهن ، لكان هذا النمط اغتنى اغتناء عظيماً . ولكن لا مفر من الكلام عن محض استيراد ، لا عن تبادل وتفاعل ، ما دامت الأمم المعانية من الفوات التاريخي لما تتجاوز بعد طور الأخذ الى طور العطاء حضارياً .

وعلى الرغم مما للفظة الاستيراد من وقع غير مستحب ، بل مستكره ومستهجن لدى الحرصاء على العزة القومية وحملة لواء الأصالة، فلا مفر من الاعتراف بأنه يشكل الأوالية MÉCANISME التي لا بديل عنها حتى الآن لاختصار المسافات الزمنية ولتقريب الشقة ، أو لردم الهوة ، بين السابقين واللاحقين في مسيرة الحضارة الحديثة . إذ بفضل

---

(١) Trotsky. **Histoire de la RÉVOLUTION RUSSE** P. 42

أوالية الاستيراد تحديداً يمكن للأمم اللاحقة ان تقطع في عشرات من السنين الشوط الذي ربما تكون الأمم السابقة قد استغرقت مئات السنين في قطعه .

ومن محاسن الاستيراد الأكيدة اختصاره لا للمسافات الزمنية فحسب ، بل كذلك للجهود، وربما للنفقات .

ولنأخذ مثالاً بسيطاً. فتطوير عقار صيدلاني جديد يقتضي في غالب الأحيان تضافر جهود مئات من الأطباء والباحثين والكيميائيين والمحللين المخبريين على مدى سنوات عدة . ولكن ما ان يتم اختراع هذا العقار حتى يصبح في إمكان أي معمل صيدلاني من أية دولة اخرى أن ينتجه في مدى أشهر ـ وبتكلفة محدودة ـ بكميات تجارية[٢] .

وما قلناه عن الدواء يمكن ان يقال حتى عن القنبلة الذرية . والدليل ان الهند ، التي لا تزال تنتمي الى العالم المتخلف ، امكنها ان تصنع وتفجر ، بالاعتماد على أوالية الاستيراد الى حد بعيد ، قنبلتها الذرية الأولى عام ١٩٧٤ ، دون ان تضطر الى المرور بكل سلسلة الجهود والأبحاث والانفاقات الزمنية والمالية والتراكم الحضاري التي مرت بها الدول المؤسسة لما يسمى بالنادي النووي .

وبديهي ان أوالية الاستيراد لها محاذيرها وحدودها . فالاستيراد ، بما يستتبعه من هضم سريع ، قد يتسبب أيضاً في حدوث عسر هضم . والأدب العربي الحديث يقدم لنا شاهداً مثيراً واحداً على الأقل على عسر الهضم الحضاري هذا[٣]. ولكن ليس ذلك هو المحذور الوحيد ؛ فالاستيراد لا يجوز بحال من الأحوال أن يتحول الى مرادف للكسل والتواكل وعدم الاعتماد على الذات . فالأمة التي تكتفي على الدوام بأن تلحق بغيرها ، لا يمكنها في يوم من الأيام أن تتبوأ مكانها بين الأمم المتقدمة . والتقدم هو في التحليل الأخير مقولة داخلية المنشأ Endogène ، لا خارجية المنشأ Exogène.

وهذا الشرط الأخير مشترك بين التقدم الحضاري وبين الايديولوجيات . فالايديولوجيا الفعالة حقاً ، والتي هي عامل التغيير الاجتماعي حقاً ، لا بد ان

---

(٢) بديهي أننا لا نتكلم هنا عن الجانب الرأسمالي، التجاري، لأوالية الاستيراد: شراء براءة الاختراع وحق الانتاج، الخ .

(٣) كما يتجسد في مصطفى سعيد، بطل رواية الطيب صالح **موسم الهجرة الى الشمال**. انظر تحليلنا لهذه الرواية في **شرق وغرب ، رجولة وأنوثة** ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩)، ص ١٤٢- ١٨٥ .

تكون ، بالنسبة الى كل مجتمع ، داخلية المنشأ[٤]، وإلا فلن يقيض لها أبداً ان تتحول ، بفعل انتماء الجماهير اليها ، الى قوة مادية . ولكن هذا لا يعني ان الايديولوجيات غير قابلة بدورها للاستيراد . فبقدر ما ان الايديولوجيات هي من انتاج العصور الحديثة[٥]، فإن قانون التطور المتفاوت والمركب يسري عليها، مثلما يسري على سائر تظاهرات الحضارة الحديثة . ولكن ، حتى في حال استيراد الأيديولوجيات فلا مفر من إخضاعها لما يسميه مكسيم رودنسون بعملية Indigénisation [٦]، بحيث تغدو داخلية الدافع ، « بلدية» المظهر والمعالم ، أهلية الرموز . وأفتك تهمة يمكن أن تلصقها أيديولوجيا ما بأيديولوجيا مضادة لها هي دمغها بأنها « مستوردة». وقد لا تجد الأمم غضاضة في الإقرار بأنها استوردت الكهرباء ، والسيارات ، والتكنولوجيا بصورة عامة ، ولكن يشق عليها للغاية أن تعترف بأنها استوردت ايديولوجياتها أيضاً . ومن هنا كان التوكيد على الأصالة وعلى الابداع الذاتي في شتى ايديولوجيات العالم الثالث .

والعرب، من هذا المنظور، مثلهم كمثل سائر الأمم . بل إن شعورهم بعظمة ماضيهم الثقافية لا يزيدهم إلا إباء وتأبياً في رفض الاستيراد الايديولوجي . ولكن هذا الرفض هو بدوره ضرب من الايديولوجيا ، ولكنها هنا الايديولوجيا بالمعنى المرذول للكلمة ، بالمعنى الذي يعطيه لها اكتوسر Althusser على سبيل المثال[٧]، الايديولوجيا كنقيض للنظرية، كرؤية للواقع من خلال غشاوة الهوى لا من خلال مجهر العلم .

وثمة فارق آخر لا بد من الإشارة اليه . فوسائل الحضارة ومنتجاتها المادية واجبة الاستيراد بتمامها وكمالها . فنقص برغي واحد أو قطعة غيار واحدة يحيل المضخة الهيدرولية أو الطائرة الخارقة لجدار الصوت الى جثة معدنية هامدة . أما وسائل

---

(٤) تقدم لنا قصة يحيى حقي ، قنديل ام هاشم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٤)، (سلسلة اقرأ، ١٨) صيغة أدبية رائعة ، وإن مشوبة بشوائب ايديولوجية امتثالية وتصوفية وحتى رجعية ، لهذه الحاجة الى أن تكون الحضارة الحديثة داخلية المنشأ بالنسبة الى المجتمع الذي يستوردها حتى تكون فعالة فيه .

(٥) كلمة « ايديولوجيا» بالذات رأت النور في مطلع القرن التاسع عشر . أما في العصور ما قبل الحديثة، فقد كان الدين هو الذي ينوب مناب الايديولوجيا .

(٦) Maxime Rodinson, **Marxisme et monde Musulman** (Paris: Editions du seuil, 1972) P.582.

(٧) - Louis Altusser **Pour Marx** (Paris: éditions Francois Maspero, 1969).

الحضارة ومنتجاتها الروحية، وتحديداً الايديولوجيات ، فإن استيرادها يتحكم به مبدأ الانتقائية . وهذه الانتقائية هي التي تسمح بإضفاء ظاهر من منشأ داخلي على الايديولوجيا المستوردة . ثم ان الأيديولوجيا، التي هي مرآة روحية للطور الذي بلغه مجتمع ما من التقدم الحضاري المادي ، لا يمكن ان تنتقل الى مجتمع آخر أقل تقدماً، وأن تغدو فعالة فيه ما لم تتعرض لعملية بتر اوتشذيب. والمصير العربي للأيديولوجيات المستوردة منذ نهاية القرن التاسع عشر فصيح الدلالة هنا . فقد استورد العالم العربي ، في ما استورد ، الأيديولوجيات الليبرالية والفردوية اولاً ثم الجماعوية ، والمذاهب السياسية من ديمقراطية واشتراكية ، وشعارات الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة ، والنظريات العلمية من كوبرنيكية وداروينية وفرويدية ، وأنواعاً ادبية بكاملها كالرواية والمسرحية ، ومفاهيم التقدم والتطور والثورة ، واليمين واليسار ، والمواطنية وسيادة الشعب والاستبداد والحكم المطلق ، وحتى المذاهب الدينية كالطهرانية ، وحركة الاصلاح والتجديد ، ونظرية العودة الى المنابع الأولى . ولكنه قرن عملية الامتصاص الهائلة هذه ، وتحاشياً لمحاذير عسر الهضم الحضاري، بعمليات تشذيب وغربلة وبتر ، بالإضافة الى عملية تنكير وتمويه للأصول. فقيم الحرية والمساواة،على سبيل المثال ، صورت على أنها ذاتية النمو ، وجرى البحث في التاريخ والتراث العربيين عن كل الوقائع التي تؤيد هذه الفرضية ، دونما اعتبار لواقع أن هرم القيم في ظل حضارة خراجية[٨] كالحضارة العربية الإسلامية، جمعت بين مخلفات المشاعة البدائية والرق وبين القنانة والاستبداد الآسيوي، لا يمكن ان يسمح بسيادة قيم الحرية والمساواة التي هي قيم العصر البورجوازي ومن منجزاته . كذلك جرت اكثر من محاولة لسوق الأدلة على ان فن الرواية ، بل كذلك فن المسرحية ، عرفه العرب منذ القدم . وحيثما استحال إبراز شهادة ميلاد تثبت ذاتوية المنشأ ، فرضت أوالية الانتقاء والتشذيب والبتر نفسها . فالليبيرالية والديمقراطية فصلتا عن الفلسفة التي كانت بمثابة مرتكز لها ،هأي فلسفة الأنوار المادية والإلحادية؛ والاشتراكية فصلت عن نواتها المركزية، الصراع الطبقي ، وصورت على انها مجرد طريق مختصر الى التقدم والتصنيع ؛ والتصنيع نفسه قلص الى بعده التقني الصرف ، دونما اعتبار للازمته المنطقية ، وهي المذهب الإنساني الذي يضع الإنسان في مركز الوجود ويقلده قدرة شبه

---

(٨) سمير أمين هو الذي اقترح هذا التوصيف (انظر مثلاً كتابه : Classe et nation,Paris Edition de Minuit 1979) والأخذ بمفهوم نمط الانتاج الخراجي يعفينا في الواقع من تطبيق التحقيب Périodisation الأوروبي على التاريخ العربي الاسلامي، وعلى التاريخ الآسيوي ـ الأفريقي بوجه عام .

مطلقة على تحويل الطبيعة ؛ والكوبرنيكية والداروينية والفرويدية بُترت عن استطالاتها العلمانية؛ كما بُترت الطهرانية عن رفيق دربها ونقيضها التوأم : الانعتاقية الجنسية Libertinage [(٩)]؛ وأخيراً فقد جرى تبني مجمل حركة التجديد الديني، ولكن مع الإهمال المطلق للحركة الموازية لها : حركة نقد الدين والفكر الديني .

وطبيعي أن كل ما تقدم قوله ينطبق على الايديولوجيا القومية . فليس من قبيل المصادفة أن واحداً من اوائل بناة الايديولوجيا القومية العربية، ونعني عبد الرحمن الكواكبي ، قد تأثر عميق التأثر في كتابه **طبائع الاستبداد** بأفكار الكاتب الايطالي فيتوريو الغييري (١٧٤٩ ـ ١٨٠٣)، كما حاكى في كتابه **أم القرى** خطة كتاب **مستقبل الإسلام** (١٨٨١) للشاعر الانكليزي المحب للعرب وبس بلنت (١٨٤٠ ـ ١٩٢٢)[(١٠)]. وليس من قبيل المصادفة أن يكون أول كتاب يرفع لواء القومية العربية صريحة صافية هو كتاب **يقظة الأمة العربية في آسيا التركية** الصادر بالفرنسية وفي فرنسا سنة ١٩٠٥ لمؤلفه نجيب عازوري ، الذي أسس مع موظف فرنسي كبير، هو أوجين يونغ ، **رابطة الوطن العربي**، وأصدر بالفرنسية أيضاً مجلة **الاستقلال العربي** (١٩٠٧ ـ ١٩٠٨) . وليس من قبيل المصادفة أخيراً ان يكون أول مؤتمر قومي عربي (مؤتمر ١٩١٣) قد انعقد في باريس، أي تحت التأثير المباشر للمناخ الأيديولوجي والثقافي الغربي .

وإذا كانت المصادر تجمع على أن بعض المثقفين المسيحيين من المشرق العربي هم الذين كانوا الرواد السباقين الى حمل لواء القومية العربية ، فلا يكفي أن نعلل هذه الواقعة بعامل الدين والتضامن الديني الذي جعل المثقفين المسلمين ينفرون في بادىء الأمر من التفكير باحتمال انحلال الامبراطورية العثمانية ، بل ينبغي أن نعللها أيضاً بأن المثقفين المسيحيين ، السباقين عصرئذٍ الى دراسة اللغات الأجنبية والاتصال

---

(٩) ليس من مصادفات الأشياء أن المصدر الاشتقاقي بالأجنبية للحرية والليبرالية والانعتاقية الجنسية واحد، وليس من مصادفات الأشياء ايضاً أن الكثيرين من ديمقراطيي القرن الثامن عشروثورييه وعقلانيه وملاحدته قد خلفوا كذلك تراثاً « إيروسياً » و« بورنوغرافياً » ثراً (انظر دور الإباحية في تمهيد الأرض امام الثورة الفرنسية في كتاب :

Nagy, **Libertinage et révolution** (Paris: Gallimard, 1975)

(١٠) راجع رودنسون، MARXISME ET MONDE MUSULMAN ص ٥٨٠ . ورودنسون ينقل بدور هذه المعلومات عن دراستين بقلم سيلفيا ج . حاييم بعنوان « الغييري والكواكبي » و« بلونت والكواكبي » وظهرتها في مجلة **Oriente Moderno** (١٩٥٤) و(١٩٥٥) ثم في كتابها بعنوان

Arab Nationalism selected words (california : Unviersity PRESS, 1926).

بالغرب ، قد اكتشفوا قبل غيرهم الفكرة القومية التي كانت لا تزال تلهب مشاعر الشعوب في أوروبا الغربية قبل أن تنتقل جذوتها الى اوروبا الشرقية ، ومن ثم الى الشرق العربي[١١] .

وليس من شأن دراسة كهذه ان تتتبع بالتفصيل حركة الاستقاء المباشر وغير المباشر للأفكار القومية من المصادر الأجنبية ، وليست هذه الواقعة أصلاً هي الملفتة للنظر ـ فهذا مصير مشترك كما رأينا بين سائر الأيديولوجيات التي دلفت الى العالم العربي عند مفصلة القرنين التاسع عشر والعشرين ـ وإنما الأمر الذي يسترعي الانتباه حقاً ان حركة التنظير للقومية العربية قد رأت النور متأخرة بنصف قرن على الأقل من الممارسة ، وحتى عن الإنشاءات الأيديولوجية الأولى . فحين تجمع أغلب المصادر على تحديد ولادة الحركة القومية العربية بسنة ١٨٨٠ ، نلاحظ ان حركة التنظير لها لم تبدأ بصورة فعلية ومتواترة إلا قبيل الحرب العالمية الثانية . وقد كان من اوائل المنظرين ادمون رباط الذي أصدر بالفرنسية عام ١٩٣٧ كتابه **الوحدة السورية والصيرورة العربية** ، وتلاه قسطنطين زريق مؤلف **الوعي القومي** (١٩٣٨) وعبد الله العلايلي مؤلف **دستور العرب القومي** (١٩٣٨)، وتتوجت حركة التنظير بساطع الحصري الذي اعطاها مدى وعمقاً شموليين[١٢]، حتى استحق لقب « شيخ منظري القومية العربية»[١٣] .

ومن الممكن ان نبحث لهذا التفاوت الزمني عن تعليلات فلسفية عامة كالقول ، مثلاً ، ان العقل النظري لا بد ان يتأخر عن العقل العملي ، نزولاً عند حكم

---

(١١) انظر الفوارق بين أدوار ومواقف كل من الانتلجانسيا المسيحية والانتلجانسيا المسلمة النهضويتين في: هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب** ، الطبعة ٢ (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٨) .

(١٢) يعود ، في الواقع ، تاريخ أول محاضرة لساطع الحصري عن **الوطنية والقومية**، وهي المحاضرة المنشورة في كتابه **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** ، إلى عام ١٩٢٣ . لكن الحصري لم يلق سوى أربع محاضرات طوال الحقبة الممتدة بين ١٩٢٣ و١٩٣٩ . ولم ينذر نفسه للنشاط التنظيري إلا ابتداء من الأربعينات المتأخرة من هذا القرن . راجع : الياس مرقص ، **نقد الفكر القومي : ساطع الحصري** (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦) ص ١٧ ـ ١٨ .

(١٣) تطلق عليه هذا اللقب موسوعة مبسطة وشعبية أجنبية هى **موسوعة العالم المعاصر** . انظر المجلد المتعلق بـ « العرب » ، ص ١٧٠

EDMA , Encyclopédie du monde Actuel , v. «Les: Arabes,» («aris: Librarie Hachette, 1975) (Le Livre de Poche, Collection Dirigée par Charles - Henri Favrod).

الأطروحة الفلسفية المادية القائلة ان الوجود سابق للوعي،(١٤) أو القول ايضاً إن الايديولوجيا لا بد أن تسبق النظرية ، نزولاً عند حكم الاطروحة الفلسفية القائلة ان الايديولوجيا هي ما قبل تاريخ العلم . لكن بدلاً من هذه التعليلات التي ، لشدة عموميتها ، لا تعلل شيئاً ، يجدر بنا أن نبحث عن الأسباب العينية في التاريخ ذاته : في التاريخ بما هو كذلك اولاً ، وفي تاريخ الايديولوجيات ، باعتباره جزءاً مستقلاً بذاته من التاريخ . ثانياً .

فعلى الصعيد التاريخي يمكننا ان نحدس بأن تأخر تبلور الوعي القومي العربي الحديث كان واحدة من نتائج « المقلب» التاريخي الكبير الذي اجتازته الحركة القومية العربية الناشئة حين اضطرت الى الاستدارة على نفسها بمقدار مئة وثمانين درجة دفعة واحدة ، وإلى قلب استراتيجيتها وتكتيكاتها رأساً على عقب . فقد كان العدو الافتراضي لهذه الحركة ، وعلى امتداد ربع القرن الأول من عمرها ، هو الامبراطورية العثمانية ؛ وإلى « الرجل المريض » وجهت بالفعل رأس حربة هجومها . ولكنها ما لبثت أن اكتشفت ـ بتفاجؤ من ينتظر العدو من الشرق فإذا به يأتيه من الغرب ـ أنها بذلك لم تخدم نفسها بقدر ما خدمت الامبريالية الأوروبية التي تكشفت عن أنها عدو صحيح الجسم قوي العضلات ، طويل الاسنان والأنياب .

ولم تكن المفاجأة الوحيدة تغير وجه العدو، بل كذلك وجه البند المركزي في مطالب الحركة القومية العربية : ففي ظل العثمانيين كان المطلب هو الانفصال ، أما في ظل الهيمنة والتجزئة الامبرياليتين فقد صار المطلب هو التوحيد ولمّ شعث الاقطار التي فتتت وشتتت على نحو لم يسبق له مثيل ، على امتداد التاريخ العربي .

وإذا كان القطبان اللذان تتحرك بينهما كل حركة قومية هما تفكيك «اوصال الدول المؤلفة من أمم متعددة » ولحم « أوصال الدول التي تنتسب الى أمة واحدة»(١٥)، فلقد كان على الحركة القومية العربية ان تنتقل انتقالاً مباغتاً من قطب

---

(١٤) أطروحة فيورباخية ـ ماركسية كرسها ماركس في « **الايديولوجيا الالمانية** » ، ثم عدلها في زمن لاحق ، وكرس لينين هذا التعديل بتوكيده ، نقلا عن هيغل، إن الذاتي أيضا يخلق الموضوعي ، والوعي قد يتقدم موضوعه .

(١٥) الحصري ، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ، ص ١٠ . وبديهي أن الصياغة فقط هي للحصري ، أما الفكرة نفسها فقديمة قدم مبدأ القوميات . (انظر مثلا قول ر. ردسلوب Redslob استاذ القانون الدولي بجامعة ستراسبورغ في الربع الأول من القرن العشرين : « المؤدى العميق لمبدأ القوميات هو « لكل أمة الحق في ان تكون دولة ... وينبغي أن تتطابق حدود الدولة مع حدود =

أقصى الى قطب أقصى ، فور انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وخروج المشرق العربي من حكم «الباب العالي» الى حكم «المندوب السامي» .

هذه المفاجآت ، هذه الوقائع المستجدة ، هذه التحولات الاستراتيجية والتكتيكية ، كان لا بد لها من وقت لتهضم قبل أن يتمكن الوعي من تمثلها . وهذا الظرف التاريخي المحدد ، لا المصادفة،(١٦) هو الذي استوجب، في أرجح الظن، تأخر ظهور حركة التنظير للقومية العربية .

أما على صعيد التاريخ الايديولوجي فقد كان مرور الزمن ضرورياً ، هنا أيضاً ، كيما تتم بنجاح عملية الاستبطان . والأيديولوجيا القومية ، بحكم طبيعتها ومورفولوجيتها بالذات ، بحاجة اكثر من أي ايديولوجيا أخرى الى أن تكون داخلية الدافع ، ذاتية النمو . وفي أرجح الظن أيضاً ، ما كان لحركة التنظير أن تبدأ بشكل شامل ومتواتر قبل أن تنضو الأيديولوجيا عن نفسها آخر المعالم والسمات التي قد تدل على أصلها المستورد .

وفي الوقت الذي حرصت فيه النظرية القومية العربية ، كما صيغت ابتداء من اواخر العقد الرابع من هذا القرن ، على توكيد خصوصية القضية القومية العربية وعلى «مَفْهمة» Conceptualisation هذه الخصوصية ، كان عليها قبل ذلك أن تستكمل ، بواسطة الانتقاء والبتر معاً ، عملية استزراعها وتأقلمها .

ان عودة سريعة الى بعض الخطب والمداخلات التي ألقيت في المؤتمر العربي الأول في باريس سنة ١٩١٣ تكفي لتسليط ضوء أولي على طبيعة عملية البضع والبتر التي كان لا بد أن تجرى للأيديولوجيا ، ومن ثم للنظرية القومية . ونحن ،

الأمة . . . وعليه ، فإنه في حالة التفارق ما بين الأمة والدولة فمن الشرعي إقامة تجمع جديد . . . ينتهي إما إلى إقامة دولة جديدة، وإما الى الاندماج في دولة قائمة بالفعل من نفس الطابع الاثنوغرافي». نقلاً عن : **دراسات في القومية** ، إعداد د. صلاح مخيمر وعبده ميخائيل رزق (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢)، ص ٥١ ـ٥٣). وشبيه بصياغة الحصري قول موريس كرانستون ، الأستاذ في «معهد لندن للاقتصاد»: «القومية ايديولوجيا ، ولكن لها ، بخلاف الايديولوجيات الأخرى ، صوتاً مزدوجاً . بصوت أول تتكلم عن التوحيد ، وبالصوت الثاني تتكلم عن الانفصال» .

M. Albertini et autres, «Les racines du nationalisme,» **L'idée de la nation** (Paris: Presses Universitaires de France, 1969).

(١٦) كما يفترض البرت حوراني في : **Arabic Thought in the Liberal Age, 1798- 1939** (London: Oxford University Press, 1962).

إن كنا سنتوقف مطولاً عن هذه النقطة ، فلأننا نعتبرها حساسة وأساسية من حيث انعكاساتها اللاحقة والمتأخرة في تقصير النظرية القومية العربية عن إدراك خطر تقومن الدولة القطرية.

لقد كان جميع المندوبين الى مؤتمر باريس من انصار مبدأ القوميات ، لكن تفسيرهم الانتقائي لهذا المبدأ يسترعي الانتباه حقاً . ففي حين يجمع الحقوقيون وايديولوجيو القومية ومنظروها ، في كل مكان من العالم تقريباً ، على أن المؤدى العميق لمبدأ القوميات ، حسب تعبير الاستاذ ردسلوب الآنف الذكر ، هو أن « لكل أمة الحق في أن تكوِّن دولة»[17] ، عدّد خطباء مؤتمر باريس مختلف الحقوق التي تترتب على مفهوم الأمة أو تنجم عن مبدأ القوميات باستثناء حق واحد - وهو الأساسي - حق تكوين دولة مستقلة متطابقة في حدودها السياسية مع الحدود الاجتماعية للأمة[18] .

فتحت عنوان **حقوق العرب في المملكة العثمانية** ألقى عبد الغني العريسي في جلسة المؤتمر الثانية خطبة قال فيها : « للشعوب حق غير حق الأفراد . فهل للعرب حق جماعة ؟ إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت - على رأي العلماء الألمان - وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأي علماء الطليان : وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب ساسة الفرنسيس : وحدة المطمح السياسي . فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة ، علمنا أن العرب

---

(١٧) الشواهد هنا اكثر من أن تحصى وهذه بعضها : « يشكل تقرير المصير اعترافاً رسمياً بالمبدأ القائل بأن الأمة والدولة يجب ان تتطابقا»(امرسون ، **من الاستعمار الى الاستقلال** ، ص ٣٥٦) « تنطوي القومية على تطابق الدولة مع الامة . ففي عصر القومية ، وفي عصر القومية وحده لا غير ، تم التسليم بالمبدأ القائل بأنه يتحتم على كل قومية ان تكوّن دولة خاصة بها ، ويتحتم على الدولة أن تنتظم القومية كلها » (كوهن في **الموسوعة البريطانية** ، نقلا عن **دراسات في القومية** . إعداد د. صلاح نخيمر وعبده ميخائيل رزق ، ص ٦٤). أما المصادر العربية التي لا تخلو مواقف مؤلفيها بصدد هذه النقطة من التباس - مشروط تاريخيا كما سنرى - فحسبنا منها الشاهد التالي : « إن معنى المبدأ القومي هو أن تكون الدولة ، كجهاز سياسي ، مطابقة لوجود الأمة ككيان اجتماعي » (العقاد ، **دراسة مقارنة للحركات القومية** ، ص ٦) .

(١٨) يلاحظ انور عبد الملك انه في مصر أيضا لم يتطور مفهوم « الاستقلال » بالتوازي مع تطور مفهومي الأمة والوطن في القرن التاسع عشر ، أنظر :

Anowar Abdel Malek, **Idéologie et renaissance nationale.** L'Egypte moderne... (Paris: Editions Anthropos, 1969); p.287.

ولكن منطلق عبد الملك هنا ، كما في كل كتاباته الأخرى ، هو منطلق قومي مصري ، أو « فرعوني » كما درجت التسمية .

تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة تاريخ ، ووحدة عادات ، ووحدة مطمح سياسي . فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم ـ على رأي كل علماء السياسة بلا استثناء ـ حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة .

« تتساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية . فبياناً لهذا الحق اقول : أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية . فنحن عرب قبل كل صيغة سياسية . حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة ، رغم ما كان ينتابنا من حكومة الأستانة من انواع الإدارات ، كالامتصاص السياسي ، أو التسخير الاستعماري أو الذوبان العنصري» .

واضاف يقول : «وحق آخر هو حق اللغة ، فإننا اكثر تمسكاً بمطالبنا المتعلقة باللغة العربية ويمكننا إجمالها بأن تكون اللغة العربية رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الأساسي » .

أما حق الانفصال فإن الخطيب لم يكتف بعدم تثبيته ، بل مال حتى الى نفيه : « لا تتطرق الينا فكرة الانفصال عن هذه السلطنة ، ما دامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة . فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذن بين ضمان هذه الحقوق : فإن كثر كثر ، وإن قلّ قلّ» .

وقد كان زملاء العريسي اكثر جزماً منه بصدد هذه النقطة . فقد قال ندرة مطران على سبيل المثال : « ان العرب لا يجهلون حسنات ارتباطهم بالدولة العثمانية وحرصهم عليها ، إذا أرادوا ان يصونوا أنفسهم من شرور أقل ما فيها الأسر والاستعباد الى ما شاء الله . من هذا المنبر ، وبإسم الأمة العربية الممثلة هنا بكم وبوفود كرام قطعوا الأمصار والبحار ليسعوا في تأييد شأنها وتحسينه ، افتخر بأن الأمة العربية ، مسلمة وغير مسلمة ، متضامنة ومترابطة في مصالحها . . . وتنبذ بكل قوتها كل حركة من شأنها تدخل الغريب في أحكامها أو انفصام العرى بينها وبين الدولة العثمانية ، وترويج أية غاية كانت غير عربية وعثمانية في البلاد العربية العثمانية . .

وقال أحمد طبارة : « نحن قوم ولدتنا امهاتنا عثمانيين ، ونريد أن نبقى عثمانيين ، ولا نرضى عن دولتنا العثمانية بديلاً ، ولا برهان على ذلك أقطع من طلبنا للإصلاح الذي به حياتنا وحياتها معاً . ولو كنا نبغي الانفصال عنها ، كما يرجف المرجفون ، لتركنا الحال تجري على ما نرى من سيء إلى أسوأ ، وهي بطبيعتها سائرة في طريق الاضمحلال . كلا ، إننا نتجشم الأسفار ونركب الأخطار حباً بصيانة الوطن وحرصاً على حياة الدولة » .

وقال اسكندر عمون بدوره : « توهم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك أن الغرض من النهضة العربية هو الانفصال عن الدولة .ذلك أمر بعيد عن الصحة . فإن الأمة العربية لا تريد إلا استبدال شكل الحكم الفاسد ـ الذي يكاد يودي بالدولة ـ بالحاكم الذي يرجى منه وحده

الصلاح والنجاح ، لنا ولهم . . إن الأمة العربية لا تريد الانفصال عن الدولة ، ولا نصرة حزب على حزب ، أو جنس على جنس . إنما تريد استبدال نظام الحكم الحاضر بنظام يناسب كل العناصر على اختلاف شؤونها» .

بل إن العريسي ، الذي أخذ على عاتقه القيام بدور المنظِّر لحق الأمة أمام المؤتمرين ، والذي أحس ولا بد بجسامة المفارقة ـ المطالبة للأمة بجميع الحقوق القومية باستثناء الحق الأول والأساسي في الانفصال وتشكيل دولة مستقلة ـ اضطر محرجاً إلى إقامة تمييز بين الدولة والحكومة ، وإلى تقليد هذه الأخيرة الحق الذي يعود إلى الأولى قال : « إن حق الجماعات يتطلب من الأمة أن تؤلف الحكومة ، وأن لا تتألف الحكومة إلا من الأمة . أما تأليف الوزارات في مملكتنا فقائم على غير هذا الحق»(١٩) .

وطبيعي أن تخوف مندوبي المؤتمر القومي العربي الأول من المضي في تفسير « حق الأمة » إلى حد تضمينه حق الانفصال كان يعكس، في المقام الأول ، خوف الصدام المباشر مع الباب العالي ، لكنه كان يعكس أيضاً الخوف من الوقوع بين براثن الامبريالية الأوروبية الطامعة في وراثة تركة « الرجل المريض ». ونحن نلمس أثر هذا الخوف في إشارة ندره مطران إلى «الغريب» الذي يريد أن يفصم العرى بين الأمة العربية والدولة العثمانية ، وفي حديثه عن « حسنات » ارتباط العرب بالدولة العثمانية صيانة لأنفسهم من « شرور أقل ما فيها الأسر والاستعباد الى ما شاء الله » .

بيد أن هذا الجانب الايجابي والثانوي من النزعة العثمانية لرواد القومية العربية اولئك لا يجوز ان يغيِّب عن انظارنا عيبها الأساسي المثلث الوجوه .

---

(١٩) واضح أن العريسي لم يتملص من مفارقة إلا ليقع في أخرى أدهى منها . وهو إذ يدرج في عداد حقوق الجماعات حق الأمة في تأليف الحكومة ، فإنما يأخذ بالتفسير الفرنسي لحق الأمة ، ومبدأ السيادة القومية ، الذي كرسته المادة الثانية من الفصل الثالث من دستور ١٧٩١ الثوري ، التي مؤداها : « من الأمة تصدر السلطات كافة » ، وكذلك المادة الثالثة من اعلان حقوق الانسان لعام ١٧٨٩ التي تنص على أن « مبدأ كل سيادة يكمن أساسا في الأمة » . لكن ما غاب عن نظر العريسي ، وما غيَّبه بالتالي عن أنظار المؤتمرين، أن التفسير الفرنسي لحق الأمة والسيادة القومية لا يصح إلا بالنسبة إلى أمة تتطابق حدودها مع حدود دولتها . أما في غير هذه الحال ، وكما كانت الحال في ظل الامبراطورية العثمانية ، فإن المماهاة بين الدولة والحكومة غير جائزة ؛ ومن ثم فإن حق تأليف الحكومة ، لا تكوين الدولة ، لايعدو أن يكون في أحسن الفروض ضرباً من الحكم الذاتي والاداري في إطار دولة لا تعود فيها السيادة إلى الأمة المعنية .

١ ـ ارتكاز النزعة العثمانية الى ضرب من الانتماء الديني يتنافى ، أو يتعارض ، أو على الأقل لا يتطابق مع الانتماء القومي .

٢ ـ إعادة تفسير حق الأمة ، او المبدأ القومي ، من منطلق مجاملة ذلك الشعور الديني ، مما عرَّض الأيديولوجيا القومية لعملية بضع وبتر مماثلة لتلك التي عانت منها الايديولوجيات الليبرالية والاشتراكية والعقلانية عند تكريرها في مصفاة المذهب التوفيقي لمعظم ايديولوجيي عصر النهضة العربي ، الذين يمكن تلخيص مسأليتهم في هذه الصيغة التراثية : كيف نكسب الدنيا من غير أن نخسر الدين؟

٣ ـ ان ضريبة الانتقاء والتحريف التي أدتها الايديولوجيا القومية للأيديولوجيا الدينية المهيمنة تمثلت في اختزال حق الأمة ، الذي هو في الجوهر حق سياسي ، إلى مجرد حقوق ثقافية : حق لغة وحق انتماء وحق حفاظ على ما أسماه العريسي بـ « خصائص العرب وميزات العرب ». وقد دفعت الايديولوجيا القومية هذه الضريبة من فاعليتها الثورية بالذات[٢٠]. فرغم إنجازها الكبير على صعيد تثبيت الهوية القومية ،لم تتمكن حتى يومنا هذا من تغيير الخريطة السياسية لوجود الأمة العربية المجزأ .

وعلى الرغم من التغير الكبير الذي سيطرأ على « المورفولوجيا » السياسية للوطن العربي في ظل الهيمنة والتجزئة الامبريالية ، بالقياس الى ما كان عليه في ظل الخلافة العثمانية ، سوف نلاحظ ان النزوع الى تفسير القومية العربية تفسيراً ثقافياً ، لا سياسياً ، سيبقى هو النزوع السائد لدى واضعي النظرية القومية العربية ، وخصوصاً لدى ساطع الحصري وورثته ، بمن فيهم ـ مع الأسف ـ بعض من اولئك الذين ينسبون أنفسهم الى المذهب المادي .

إن خطورة النزعة الثقافية ـ التي تتجاهل عامل الدولة في المسألية القومية ـ تكمن في ترجيحها لكفة ما يسمى بالقومية السلبية على كفة القومية الايجابية ، قومية مجرد الشعور والانتماء على قومية الوعي والفعل[٢١]. وبالرغم من أن النزعة الثقافية تبرر

---

(٢٠) لا ننس أن الرجعيين من ملوك أوروبا وساستها كانوا يطلقون على القومية اسم « الشيطان الثوري » .

(٢١) « الشعور بالقومية له وجهان : إحساس كامن في النفس ينطوي على حب غريزي لأبناء الأمة التي ينتمي إليها الفرد . . . هذا الاحساس قد يتخذ موقفاً سلبياً فلا يطالب بأي حق سياسي . . . وشعور سياسي آخر يختمر مع الأيام ، حتى إذا ما سما إلى مرتبة العقيدة تولد عنه المبدأ القومي ، ومن ثم ينشط إيجابيا في صورة الدعوة إلى تكتل كل جماعة قومية ، في كتلة واحدة ذات وجود سياسي متميز عن باقي الجماعات البشرية » . عبد الغني البشري ، أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية . (القاهرة : إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٦٤)، ص ١٠ .

نفسها أساساً بطموحها الى الحفاظ على مقومات الأمة ، فلن يكون صعباً علينا ان ندرك ان القومية السلبية التي تنجم عنها توفر أنسب مناخ لتطور الكيانات القطرية وتيسر لها أن توفق في آن معاً بين انتمائها القومي الافتراضي وحدودها الفعلية .

ولئن يكن إسقاط عامل الدولة من المسألية القومية هو القَسَمَة المشتركة للنزعة الثقافوية لدى القوميين الرواد ، ولدى منظِّري الاربعينات وورثتهم ومتابعيهم ، فإن المعلِّلات التاريخية لهذا المنحى في تفسير المبدأ القومي تختلف اختلافاً بيِّناً ، وبحكم اختلاف الظروف التاريخية بالذات . ففي ظل الامبراطورية العثمانية ، وريثة الخلافة الاسلامية ، كان فك الارتباط بين مسألة الدولة ومسألة الأمة شبه محتم تحت ضغط هاجس التضامن الديني . ومع أنه كان من المفروض في ظل مثل تلك الامبراطورية المتعددة القوميات ان تتكلم النزعة القومية ، حين تتكلم ، بصوتها الثاني ، صوت الانفصال ، فإن القوميين الرواد ، المتوزعة مشاعرهم (وسياساتهم) بين الولاء القومي والولاء الديني ، وجدوا المهرب من هذه الازدواجية في تفسير حق الأمة بأنه حق لغة وانتماء وحكومة ، لا حق دولة . وبالمقابل ، فإن فك الارتباط بين مسألة الدولة ومسألة الأمة أمسى مرة ثانية شبه محتم عندما أفاق العرب من حلم الوحدة العربية الكبرى[٢٢]، الذي داعب مخيلاتهم على امتداد الربع الأول من قرننا العشرين هذا ، على كابوس التجزئة القطرية التي رسم حدودها وأرسى مداميكها الاستعمار الأوروبي ، على امتداد الفترة الفاصلة ما بين الحربين العالميتين . وإنما هرباً من هذا الكابوس ، الذي كشفت الاستقلالات القطرية غداة الحرب العالمية الثانية أنه منقوش في صخر الواقع بالذات ، نفى منظرو الاربعينات وورثتهم جدلية الأمة والدولة ، وقلدوا الأولى كل الفعالية وانكروا على الثانية أية فعالية ، واكدوا على حتمية ذوبان الكيانات القطرية ، ولم يروا خطر تصلبها وتقومنها .

ومن هنا كانت أولى المفارقات : ففي الوقت الذي استنفرت فيه الايديولوجيا القومية كل قواها في عصر القوميات الأوروبي ، كيما تنتقل بالأمة من مرحلة القومية الثقافية الى مرحلة القومية السياسية ، تركزت كل جهود النظرية القومية العربية على تقديم عامل الثقافة على عامل السياسة ، وعلى اختزال الأمة من الدينامية السياسية الى فاعلية (نحن قد نقول : سكونية) ثقافيـة .

---

(٢٢) لم تكن « كبرى » الى هذا الحد إذ لم تكن تشمل في تصور غالبية الوحدويين افريقيا العربية !

يقول ساطع الحصري في نهاية الخطاب المفتوح الذي وجهه إلى طه حسين على صفحات مجلة الرسالة المصرية سنة ١٩٣٨ : «إني اعتقد أن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيىء سائر انواع التوحيد . وأقول بلا تردد : اضمنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة(٢٣).

ويقترب رأي عبد العزيز الدوري من رأي الحصري حين يقول : « إن القومية العربية قومية ثقافية . تستند إلى المقومات الثقافية للأمة العربية . . لأن مفهوم الأمة العربية قد تكوَّن حول اللغة والتعريب والتراث الثقافي والدور التاريخي للعرب»(٢٤) .

أما ثانية مفارقات التفسير الثقافوي للمبدأ القومي فتكمن في الإخلاد الى تفاؤلية ساذجة او إلى نزعة اطمئنانية دهرية . فمنظرو الأربعينات وورثتهم لم يخالجهم مرة ظل من شك في أن الوحدة العربية يمكن ألا تقوم . وقد رأينا كيف صاغ ساطع الحصري بلسانهم القانون الذي يزعم أن « تطور الأحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية يسير على الدوام نحو إضعاف النزعات الأقليمية وتقوية الإيمان بوحدة الأمة العربية». وبديهي أن موضع الاحتجاج هنا ليس قوة ايمان منظري الاربعينات وورثتهم بحتمية الوحدة . فهذه « الحتمية» المفترضة مشروطة أصلاً بقوة الايمان بها . لكن الايمان الذي يفعل في الواقع هو ذاك الذي يراه على حقيقته ويحيط بجملة مكوناته ومقوماته ويعقل قوانين حركته . والحال أن منظري الاربعينات وورثتهم أصروا على ألا يروا فعالية العامل السياسي . ارادوا من كل قلوبهم دولة الوحدة ، فأسقطوا كل حساب

---

(٢٣) ساطع الحصري ، **حول الوحدة الثقافية العربية** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩)، ص ٥ . ولنا إلى هذا القول ، في الفصل السادس « الدولة القطرية والثقافة القومية»، عودة . ولكن نذكر من الآن أن ما غاب عن نظر الحصري هو أن الثقافة يمكن أن تكون معلولاً بقدر ما أنها علة . وما يشهده الوطن العربي اليوم ليس توحيداً للدول بعامل وحدة الثقافة ، بل تقطيراً للثقافة وتمزيقاً لوحدتها بعامل تعدد الدول .

إن الحصري إذ يؤكد أن وحدة الثقافة ضامن لكل ضروب الوحدة ، يصور الثقافة وكأنها عامل أول . والحال أنه حين يطالب اصحاب الأمر والنهي بأن يضمنوا وحدة الثقافة ، ينسى أن من يخاطبهم بواو الجماعة هؤلاء هم بالتحديد البيروقراطيات القطرية ، وأنه ما دام بيدهم ضمان وحدة الثقافة (أو عدمه)، فإن العامل السياسي ، لا الثقافي ، هو الذي يغدو في هذه الحال العامل الأول .

(٢٤) عبد العزيز الدوري ، **البذور التاريخية للقومية العربية** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠)، ص ٨٧-٩١ . والخطأ هنا ، في رأينا ، هو خطأ إغفال اكثر منه خطأ إثبات . فإن صح أن مفهوم الأمة العربية تكوّن حول اللغة والتعريب والتراث الثقافي ، فإن هذا التكون نفسه قد تم تحت دفع العامل السياسي . وبعبارة اخرى ، إن وعي دور اللغة والتعريب والتراث هو وعي سياسي أولاً .

لدول التجزئة . اطمأنوا الى الثبات النسبي لعوامل الثقافة واللغة والتكوين النفسي المشترك ، فافترضوا ان الدولة القطرية مؤقتة وزائلة لا محالة ، وصادروا على عدم فعاليتها . تصوروها نمراً من ورق . وقد كان المقابل العربي لهذا المجاز الصيني هو «كرتونية» الكيانات القطرية . واليوم لم يعد يجرؤ أحد على الحديث عن هذه « الكرتونية»(٢٥) . فقد اتضح على ضوء اكثر من ثلاثين سنة من الاستقلالات القطرية ان للنمر الورقي مخالب وأنياباً ، وأن « الكرتون » قشرة ايديولوجية متصوَّرة لواقع يكاد يكون صخرياً .

وبكلمة واحدة ، رأى منظرو الاربعينات وورثتهم العدو: التجزئة القطرية ؛ ولكنهم لم يروا سلاحه : الدولة القطرية ؛ وأصروا على حربه بسلاح غير متكافىء وسلاحه : المقومات الثقافية ؛ فكانت مفاجأة هذا الزمن القطري : تحول الثقافة بالذات من سلاح ضد العدو القطري الى سلاح في يده(٢٦) .

أما ثالثة المفارقات فقد تمت على صعيد النظرية . هذه المفارقة الأخيرة باتت معروفة لدينا : الانتقاء والبتر . الانتقاء ، حين آثر منظرو الاربعينات وورثتهم النظرية القومية الالمانية وقدموها على كل نظرية قومية سواها وغرفوا من معينها بلا حساب على اعتبار انها النظرية القومية الثقافية المثلى ، التي تسقط من حسابها المكونات والمدلولات السياسية للقومية(٢٧). والبتر ، حين أسقطوا عامل الدولة على نحو بات قاطع إطلاقي من النظرية القومية .

---

(٢٥) كتبنا هذا الكلام في منتصف ١٩٧٨ ، ويبدو أننا كنا مخطئين في حكمنا . فأحدث ما صدر في الفكر القومي منذ ذلك التاريخ ، وهو كتاب منير شفيق ، في **الوحدة العربية والتجزئة**، يعود إلى تبني موضوعة « كرتونية » الكيانات القطرية ، وإن استبدل تعبير « الكرتونية » بالهشاشة . يقول متابعا نظريته عن كون التجزئة هي من فعل الغريب الخارجي وحده ، ولا سند لها من الداخل العربي : « أما تلك القوى المحلية ذات المصلحة في التجزئة فسوف تتكشف عن هشاشتها ـ حين ينشل التدخل الخارجي ـ امام المد الوحدوي الجارف » . (المصدر نفسه ، ص ٦٩) .

(٢٦) سنفرد فصلا خاصا لعملية تقطير الثقافة العربية ـ الفصل السادس .

(٢٧) من المواقف النموذجية للنزعة الثقافوية الألمانية ـ وهي نزعة مؤهلة لأن تتلبس مدلولاً سكونياً دهرياً إذا غرست في غير تربتها ، وكم بالأحرى في تربة المجتمع العربي ، الذي لم تتمكن حتى الرضة « الكولونيالية » من تحريره من جميع مخلفات اربعمائة عام من السكونية الدهرية في ظل الحكم العثماني ـ الواقعة التالية : « حين هددت انتصارات نابليون البناء السياسي لألمانيا بالانحلال . . . فكر شيللر في كتابة قصيدة عن مصير ألمانيا ، ولكنه نبذ الفكرة . وقد وجد بين أوراقه مشروع غير كامل لها بعد وفاته بعدة سنوات . وفيها يحاول الشاعر أن يقنع الألمان بالرضا بمصيرهم بالاشارة إلى أن الشرف الألماني والعظمة الألمانية ليسا مرتبطين بدولتهم ولكن بثقافة الأمة وطابعها . وللألمان أن يفخروا =

قال ساطع الحصري : « يجب علينا أن نعلم ان الدولة شيء ، والأمة شيء آخر[٢٨] »

وأضاف : « إن مفهوم الأمة يجب ان يفصل عن مفهوم الدولة فصلاً تاماً . . فالأمة شيء ، والدولة شيء آخر[٢٩]» .

وتابعه عبد الرحمن البزاز: أننا ننظر الى القومية مجردة عن الدولة»[٣٠] .

وينفي عبد الغني البشري جدلية الدولة والأمة ، ويقطع بأسبقية الأمة على الدولة ، وينكر أن يكون لهذه الأخيرة تأثير على جوهر الأمة : « إن الأمة إذ تقوم على وحدة قومية ـ وحدة شعب ـ فإنها تمثل في النهاية حقيقة اجتماعية تسبق الدولة وتؤدي اليها . وصحيح أن هدف القومية الواحد يتحدد غالباً في إنشاء دولة واحدة لأبناء الأمة الواحدة ، لكن الدولة ليست إلا مظهراً سياسياً لا يمس جوهر الأمة»[٣١] .

ويجري هذا المجرى حتى مفكر مثل جورج حنا ينسب نفسه إلى المذهب المادي التاريخي : « إذا كان وجود وحدة سياسية يساعد على نمو القومية العربية ، فهل يكون عدم وجودها عائقاً جذرياً لنموها ؟ نقول لا . . لأن عدم وجود وحدة سياسية لا ينفي وجود خصائص القومية العربية . . أما أشكال الحكم في الوجود السياسي العربي فهي شيء عابر وغير أصيل»[٣٢] .

إن التمييز بين الأمة والدولة ـ الذي طالب به منظرو الأربعينات وورثتهم ـ هو بكل تأكيد شيء واجب ، ولكن التمييز بينهما شيء ، والفصل بينهما شيء آخر .

= بإنجازاتهم الروحية والمعنوية ، وبأنهم أول من بدأ حركة الاصلاح الديني ، وبحماستهم للقيم المثالية كالحرية الفكرية ، وبفلسفتهم ، وبصفة خاصة بلغتهم » فريدريك هرتز ، **القومية في التاريخ والسياسة** ، ترجمة عبد الكريم أحمد وابراهيم صقر (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة ودار الكاتب العربي ، د.ت.)، ص ٣٧٧ .

(٢٨) الحصري آراء وأحاديث في « الوطنية والقومية، ص ٤٠ .

(٢٩) ساطع الحصري ، **ما هي القومية** ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) . ص ٤٠ .

(٣٠) البزّار ، **بحوث في القومية العربية** ، ص ١٣٧ .

(٣١) البشري ، **أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية** ، ص ٣٣ .

(٣٢) جورج حنا ، **معنى القومية العربية** (بيروت : دار بيروت ، ٩٥٧) . لكن يجب ان نذكر لجورج حنا أنه يتحرز من الاطلاقية ، إذ يقيد حكمه ويقول « عائقاً جذرياً » . غير أنه يخلط بدوره ، في الجملة الأخيرة ، شأن العريسي ، بين الدولة و« شكل الحكم » .

التوكيد على عدم وحدة الهوية بينهما شيء ، ونفي كل علاقة وكل جدلية وكل فاعلية متبادلة بينهما شيء آخر .

ثم أن المنطق الذي حاكمت به النظرية القومية العربية التقليدية مسألة العلاقة بين الأمة والدولة هو منطق شكلي محض : فما دامت هناك دول تضم الواحدة منها أمماً عدة أو أجزاء من أمم ، وما دامت هناك أمم تتوزع الواحدة منها بين دول عدة ، فقد استنتج منظّرو الأربعينات وورثتهم أن لا علاقة بين الأمة والدولة .

وليس العيب الوحيد للمنطق الشكلي أنه يجهل الجدل باعتباره قانون حركة الواقع ، وإنما من عيوبه الرئيسية أيضاً أنه لا يرى التاريخ . والحال أن التاريخ شاهد إثبات ، لا شاهد نفي ، على العلاقة الجدلية العينية بين الأمة والدولة .

التاريخ يقول لنا : مثلاً ، عن أوروبا : « لقد خلقت الأمة دولة الأمة بطريقة من الطرق في معظم أرجاء أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ثم كيَّفت دولة الأمة بدورها شكل الأمة»[٣٣] .

كما يقول لنا ، مثلاً ، عن غير أوروبا : « الدور الذي تقوم به الدولة كمشكِّل للأمم إنما هو عظيم خارج أوروبا على الأقل بمقدار عظمته في داخلها ، وربما كان هناك أعظم»[٣٤] .

ويعمم اندريه هوريو في **الموسوعة الفرنسية** هذه التجربة التاريخية بقوله : « الأمة تسبق عادة الدولة . لكن قد يحدث ، وقد حدث ، وسوف يحدث ، أن تسبق ولادة الدولة تكوين الأمة ، وأن تكون الدولة سابقة للأمة ، بل أن تولِّدها بصورة مصطنعة بقدر أو بآخر ، بالقوة الفظة بقدر أو بآخر»[٣٥]

وتتضامن مع التاريخ ايضاً التعاريف النظرية ، التي هي التعميم المجرد لوقائعه العينية . التعاريف التي لا تميز بين الأمة والدولة إلا لكي تؤكد **العلاقة** بينهما ، وليس **اللاعلاقة** على نحو ما فعلت النظرية الحصرية واستطالاتها المثالية .

يقول ، مثلاً ، موريس دوفرجيه : « الدولة هي أمة ذات سيادة»[٣٦] .

---

(٣٣) شيفر، **القومية: عرض وتحليل** ص ٤٧٣ .

(٣٤) أمرسون، **من الاستعمار الى الاستقلال** ص ١٤٨ .

(٣٥) نقلاً عن : جان ـ جاك شيفالييه ، « فكرة الأمة وفكرة الدولة ، » في **L'idée de la nation**, P.SO

(٣٦) Maurice Duverger, **Droit Constitutionnel et Institutions Politiques** (Paris: P.U.F., 1955), p.58.

ويقول اسمان Esmein ، استاذ القانون الدستوري الشهير : « الدولة هي الترجمة القانونية للأمة»(٣٧) .

ويقول جوليان لافريير بدوره :« الدولة هي التجسيد القانوني للأمة المنظمة سياسياً»(٣٨) .

هذا عن تعاريف الدولة، أما عن تعاريف الأمة فإنها تنطق في صالح الجدلية ذاتها .

يقول، مثلاً ، روجيه بنتو ، الاستاذ في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس : « فكرة الأمة مرتبطة وثيق الإرتباط بالشكل الحديث للتنظيم السياسي : الدولة»(٣٩) .

ويقول امرسون : « الأمة هي الجسم الذي يجعل الدولة شرعية»(٤٠) .

ويقول هانز كوهن ، « صاحب الأبحاث التي لا تضاهي في موضوع القوميـة » : إن الأمة ليست فقط جماعة يلم شعثها ويحركها وعي مشترك ، بل هي أيضاً جماعة تبحث عن تعبيرها في ما تعتبره أعلى أشكال النشاط المنظم : دولة ذات سيادة»(٤١) .

ويقول ماريو البر تيني ، الاستاذ في جامعة بافيا الايطالية : « تطرح الأمة نفسها على أنها الأساس الضروري للدولة ، حتى بات صعباً على المرء ان يتخيل دولة متعددة الأمم»(٤٢) .

بل ان اللغة الحديثة تذهب ، في المطابقة بين فكرة الدولة وفكرة الأمة ، إلى حد تركيب مصطلح مفهومي هو : الدولة ـ الأمة ، أو الأمة ـ الدولة . فعلماء السياسة

---

(٣٧) ذكرها : Julien Laferrière, **Manuel de droit constitutionnel,** 2e. édition (Paris: Editions Monchrestien, 1974), p.381.

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) روجيه بنتو : « حول تكوين فكرة الأمة في فيتنام » في Albertini et autres, **L'idée de la nation,** p.105.

(٤٠) امرسون ، **من الاستعمار إلى الاستقلال** ، ص ١٢٥ .

(٤١) نقلا عن : جان ـ جاك شيفالييه : « فكرة الأمة وفكرة الدولة ،» في البرتيني وآخرون ، **L'idée de la Nation,** p.55.

(٤٢) Mario Albertini: **L'idée de la Nation,** p.6.

والاجتماع الانكلو ساكسونيون يقولون Nation-state نحت وزملاؤهم الفرنسيون يقولون Nation-etat أو Etat-Nation. وحتى في الوصف نحت بعضهم، بدلاً من تعبير الدولة القومية، نعتاً مركباً هو «الدولقومية»: Statonational، إشارة الى التداخل والتطابق.

والسؤال الذي يطرح نفسه على ضوء هذا كله هو: لماذا أصرت النظرية الحصرية واستطالاتها المثالية على ان ترى الأمم، وليس الدول، ولا حتى دول الأمم؟ لماذا أصرت على أن تتجاهل ان «الشعوب في أيامنا هذه تعيش في دول قومية، وتقوم بمعظم فعاليتها الحيوية داخل اطار دولة الأمة»(٤٣)؟ لماذا أصرت على ألا تعقل الواقع بمقولة الدولة ـ الأمة، لتتشبث بالمقولات الثقافوية للنظرية القومية الألمانية الكلاسيكية؟

لأنها، بالبداهة، كانت تصادر على وجود أمة عربية واحدة، وتعاين وجود دول عربية متكاثرة.

ولقد كان هذا الوضع العربي يشبه في الظاهر الوضع الألماني قبل ١٨٧٠. وهذا الظاهر هو الذي اخذت به النظرية الحصرية واستطالاتها المثالية.

لقد كانت النظرية الألمانية قدمت العوامل الثقافية على العوامل السياسية، لأن ذلك بالفعل كان الوضع في ألمانيا. فقد كانت الدويلات الألمانية هي فعلاً وواقعاً دويلات، وكانت ـ باستثناء بروسيا ـ في منتهى الضعف من جميع الوجوه السياسية والعسكرية. وكانت في غالب الأحوال إمارات ودوقيات ارستقراطية سلالية إقطاعية. وكانت الريح التي تهب على العصر كله وعلى القارة هي ريح الدولة القومية البورجوازية المركزة. وكان مجرى الصراع القومي ومجرى الصراع الطبقي يتضافران معاً على إسقاط تلك الدويلات والإمارات والدوقيات. وكان زوالها يدشن الدخول في عصر الثورة البورجوازية. وكان العصر هو بالضبط عصر الثورة البورجوازية.

ومقابل هذا البؤس، هذا الخرع السياسي للدويلات الألمانية، كانت المانيا تشهد، على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نهوضاً ثقافياً منقطع النظير. وحتى ندرك عمق هذا النهوض وشموله، حسبنا ان نستذكر لائحة ـ موجزة أصلاً ـ بأسماء مشاهير الأدب والفن والفلسفة (وبخاصة الفلسفة) الذين رفدت بهم ألمانيا الحضارة الحديثة: لايبنتز، كانط، فيخته، باخ، ليسنغ، شيلنغ، شيللر،

---

(٤٣) شيفر، القومية: عرض وتحليل، ص ٥١٢.

غوته ، شليغل ، بيتهوفن ، هردر ، نوفاليس ، هيغل ، فيورباخ ، ماركس ، انجلز ، هايني ، نيتشه ، شوبنهاور ، فاغنر ، الخ . وكان فيض الانتاج الفكري والفني هذا بديلاً وتعويضاً عن فقر الواقع السياسي الألماني . وكان كل واحد من عباقرة الفن وجبابرة الفكر هؤلاء يداخله شعور عميق بأن عطاءه لا يمكن أن يحد بحدود اية دويلة ألمانية ، بل ولا حتى بحدود الأمة الألمانية جمعاء ، وبأن أوروبا قاطبة ، بل العالم بأسره هو « المجال اليومي » لإبداعه . كان نوفاليس (١٧٧٢ـ١٨٠١) يقول : « الألماني يوجد في كل مكان ، والنزعة الألمانية ليست محدودة بدولة معينة.إن النزعة الألمانية هي العالمية ممزوجة بفردية قوية». وكتب أ. و. شيلغل (١٧٦٧ـ١٩٤٥) يقول : «إن النزعة العالمية والكونية هي السمة الألمانية الحقيقية»(٤٤). وكان غوته يعد نفسه « مواطناً عالمياً » بملء معنى الكلمة .

بديهي ان هذا الازدراء للحدود القومية هو في أحد وجوهه ضرب من تحويل الضرورة الى فضيلة . فما دام الألماني غير مقيض له ، كغيره من الأوروبيين ، ان يحيا في إطار دولة قومية ، فليكن العالم كله وطناً له . ولكن لا شك ايضاً في ان التراث الثقافي الألماني كان عظيماً ، وأنه كان عالمياً ، على الأقل بقدر ما أنه كان المانياً . وبين البؤس السياسي والعظمة الثقافية،. كان لا مفر للنظرية القومية الألمانية أن تتجه نحو ترجيح كفة العوامل الثقافية على كفة العوامل السياسية(٤٥)، وأن تجزم بأن المد الثقافي للأمة حقيق بأن يجتاح الحدود السياسية لدويلاتها .

والنظرية الحصرية واستطالاتها المثالية رأت التشابه في التجزئة بين الأمة الألمانية قبل ١٨٧٠ وبين الأمة العربية في ظل الاستعمار وغداة الاستقلال ، لكنها لم ترَ التباين بين الوضع الألماني والوضع العربي . فقد اقتبست عن النظرية القومية الألمانية النزعة الثقافوية ، لكن غاب عنها أن الأمة العربية خارجة لتوها من سبات ، بل من جدب ثقافي طال أمده قروناً خمسة او حتى سبعة متوالية . وصحيح أن عصر النهضة العربي أحدث انقطاعاً في ذلك الجمود ، لكن تسميته بالذات عصر نهضة إن هو إلا ضرب من المجاز والتجاوز معاً . فعلى الصعيد الثقافي ، لم يكن عصر النهضة العربي إلا عصر استيراد واقتباس من الحضارة الغربية الحديثة ، وعصر تقليد وإحياء للتراث

---

(٤٤) نقلا عن : هرتز ، **القومية في لتاريخ والسياسة** ، ص ٤٠٤ .

(٤٥) هذا الازدراء التعويضي للعامل السياسي وللدولة بما هي كذلك انقلب إلى نقيضه بعد توحد المانيا ، فظهرت لدى الألمان نزعة إلى عبادة الدولة بزوا بها الأمم الأخرى قاطبة وكان تتويجها الرايخ الألماني والنازية الهتلرية . ولعلنا نضع أصبعنا هنا على وجه آخر من وجوه اشتغال قانون التطور المتفاوت والمركب .

العربي القديم(٤٦). وأياً تكن الانجازات الثقافية التي امكن تحقيقها في عصر النهضة العربي ، فإنها لا يمكن أن تقاس من قريب أو بعيد بفتوحات الفكر الألماني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وبغض النظر عن هذا الفارق الجوهري ، فإن فعالية « الانتلجانسيا» العربية على امتداد القرن الذي تصرم منذ تدشين عصر النهضة والقومية العربية (١٨٨٠) لا تصمد للمقارنة بحال من الأحوال مع فعالية « الانتلجانسيا» الألمانية في القرنين السابقين لتحقيق الوحدة القومية الألمانية . فهناك أولاً نسبة الأمية التي كانت ـ ومازالت ـ هائلة الارتفاع في الوطن العربي ، وهذا عامل موضوعي وقف ـ ولا يزال ـ سداً منيعاً أمام فاعلية قومية حقيقية لـ « الانتلجانسيا» العربية . وهناك ثانياً عامل ضعف ـ بل خرع ـ ذاتي في « الانتلجانسيا » العربية : فليس ثمة فيخته عربي يلعب دوراً في إلهاب مشاعر الأمة كذاك الذي لعبه ثاني الفلاسفة الكلاسيكيين الألمان حين وجه خطاباته المشهورة الى الأمة عامي ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨ . وليس ثمة هرزن عربي عرف كيف « يذهب الى الشعب » حقاً . وليس ثمة توماس بين (Paine) عربي ، ولا حتى لامرتين عربي(٤٧) .وأقصى ما استطاعت الانتلجانسيا العربية ان تفعله ، من هذا المنظور ، هو احياؤها لشاعر من شعراء التراث : المتنبي . وصلتها بهذا التراث ، كما بالأمة ، لا تزال في معظم الأحوال كصلة الدِبق بالسنديان: كينونة قشرية وطفيلية . أضف الى ذلك ، ثالثاً ، أن الانتلجانسيا العربية ما ونت تقدم الدليل تلو الدليل على امتثاليتها إزاء البيروقراطية القطرية(٤٨). فإزاء تضخم جهاز الدولة القطرية والامتيازات المترتبة على الانخراط في سلكه ، لم تملك الانتلجانسيا العربية أن تقاوم إغراء تحولها ، إجمالاً ، إلى سلك من

(٤٦) من هذا المنظور ، تبدو لنا الصيغة التالية لعبد الله العروي ، رغم تبنيها لمصطلح « الطريق الثالث » الذي غدا في كثير من الأحيان موضوع مزايدة ومتاجرة وتمويه للخواء الثقافي ، صيغة ممتازة فعلا : « نحن مطالبون بنهج طريق ثالث غير طريق تقليد الثقافة الغربية الحديثة ، لأننا نحس أنها غير محتاجة إلينا (ماذا ينقص الأدب الفرنسي لو ضاعت الكتب التي ألفها بالفرنسية كل العرب وكل المسلمين) ، وغير طريق تقليد الثقافة العربية القديمة لأنها أولا غير محصورة في قومية واحدة وثانيا لأنها بدورها غير محتاجة إلى انتاجنا (لنحذف جميع كتب العقاد وطه حسين وهيكل ، وكل القصائد التي ألفت منذ عهد البارودي ، ماذا يُنْقص ذلك من قيمة الشعر العباسي ، من تاريخ الطبري ، أو من مقامات الهمذاني) . حقا ، إن الأدب العربي القديم غير محتاج إلينا . . . » . عبد الله العروي ، **العرب والفكر التاريخي** . (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٣) ، ص ٨٤ .

(٤٧) لدينا في فرانز فانون مثال عظيم . لكن أننسى أن مؤلف كتاب « **معذبو الأرض** » كان من مدغشقر ؟

(٤٨) وهذه الامتثالية لها تقاليد تراثية : شعراء البلاط وكَتَبة الدولة .

الموظفين ، وبخاصة في أجهزة الإعلام والثقافة القُطْرية . وبدلاً من ان تكون الانتلجانسيا العربية هي طليعة الأمة ، كما يفترض أنْ يكون شأنها في عصر النهضة والقومية ، فقد ارتضت بالتنازل عن شمولية دورها لتضع فعاليتها ، بالمعنى الاختصاصي والحرفي للكلمة ، في خدمة الكيانات القطرية وسياساتها(٤٩) .

نقطة افتراق اخرى بين الوضعين الألماني والعربي لم تأخذها النظرية الحصرية واستطالاتها المثالية بعين الاعتبار . فالنظرية الألمانية قدمت العوامل الثقافية على العوامل السياسية لأن الاتجاه العام لعصر القوميات آنئذٍ هو أن الأمة هي التي تخلق الدولة ، ومن ثم فإن الدويلات الإقطاعية والسلالية ما كان يمكن إلا أن تزداد هشاشة ، وإلى حد السقوط ، في مواجهة الاندفاع الثوري البورجوازي الديمقراطي للأمة المرفوعة الى مرتبة العقيدة الكلية القدرة والفعالية . ولكن في عصر القوميات العالم ـ ثالثي ، وهو العصر الذي تندرج فيه الحركة القومية العربية ، تكاد القاعدة المعاكسة ان تكون هي المهيمنة : فالاتجاه العام هو أن الدولة هي التي تخلق الأمة . واستهانة النظرية الحصرية واستطالاتها المثالية بالدولة القطرية « الكرتونية » وبحدودها « الوهمية » جاء نتيجة مباشرة لتوجيه انظارها صوب النموذج الأوروبي الكلاسيكي ، لا صوب الكيانات القومية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث للدولة ، أي للعامل السياسي ، دور أساسي في بلورة الأمم .

وعلى ضوء النموذج العالم ـ ثالثي تحديداً ، لا ينكشف خطأ الأجوبة التي تتوصل اليها النظرية الحصرية واستطالاتها المثالية فحسب ، بل أيضاً خطأ الأسئلة التي تصوغها وتصادر عليها .

إن النظرية « الكلاسيكية» عن عوامل الأمة ، من لغة وتاريخ ودين وثقافة ، الخ ، لا تعود عمليانية Opérationnelle عند تطبيقها على وضع غير « كلاسيكي » كوضع العالم الثالث المتحدد بكونه عالماً انتقالياً « من الاستعمار الى الاستقلال » . وبديهي أن العوامل التقليدية لا يبطل مفعولها ، فهي تظل في خلفية المكونات التاريخية للكيانات القومية الحديثة ، لكن الرضّة الاستعمارية تبقى في جميع الأحوال هي

(٤٩) هذه الحقيقة الواقعة تبرز للعيان بمزيد من سطوع في زمننا هذا ، زمن الطفرة النفطية . فمن قبل ، كان يمكن «للانتلجانسيا» أن تبرر امتثاليتها بالافتراض أنها تعمل ، على كل حال ، في خدمة الدولة التي تبقى ـ وإن تكن قطرية ـ عامل تقدم ومركزة وتأحيد Uniformisation في مجتمع كالمجتمع العربي لم ينفض عن كاهله بعد كل مخلفات العشائرية والطائفية ، الخ . . . أما اليوم فإن الهجرة الانسياحية الواسعة للانتلجانسيا العربية باتجاه دول الثراء النفطي تسقط حتى ورقة التين هذه .

العامل الحاسم في نشوء الحركات القومية . وبالنسبة إلى الحركة القومية العربية ، فإن عوامل اللغة والتاريخ والثقافة والدين هي بكل تأكيد عوامل عريقة ـ وهنا تكمن خصوصية المسألة القومية العربية بالنسبة الى مثيلاتها في سائر انحاء العالم الثالث ـ لكن اكتشاف الدور القومي لهذه العوامل هو اكتشاف حديث ، وقد تم تحت وقع رضة اللقاء بالغرب والاستعمار الأوروبي .

ومع أن الأصالة هي اليوم قيمة ثقافية سائدة لدى جميع الحركات القومية في العالم الثالث ، فإن المرء لا يملك إلا أن يقر بما يذهب اليه بعض المؤلفين من ان « القومية في المستعمرات ما برحت سلبية بصورة غريبة ، أي أن معظمها مستمد من التجربة الاستعمارية ، وهمها الرئيسي مقاومة الاستعمار»[٥٠] .

ويعبر اندريه هوريو في الموسوعة الفرنسية عن الفكرة نفسها بصيغة اخرى فيقول : « إن القومية ، من حيث انها معارضة شاملة للدولة الاستعمارية ، قد سبقت تشكيل الأمة ، وافضت الى الاستقلال السياسي»[٥١] .

ومع ان هناك إجماعاً على أن القوى الاستعمارية ، مدفوعة بمصالحها وبصراعاتها فيما بينها ، هي التي رسمت وفصَّلت الحدود الحالية للغالبية الساحقة من دول العالم الثالث ، فإن المرء لا يملك ايضاً إلا أن يسلم بأن « ليس هنالك مكان تتجلى فيه أهمية الدولة كصانعة للأمم اكثر مما تتجلى في المحيط الاستعماري . . فقد كانت الخطوط التي رسمتها الدول المستعمِرة على الخريطة العامل الحاسم في تقرير الحدود التي أنمت الشعوبُ في داخلها إدراكها القومي»[٥٢] .

ولئن قيل إن بعضاً من تلك الحدود أو الكثير منها اصطناعي ، فلا مفر من ان يتذكر المرء هنا ان « كل اصطناعي يغدو ذات يوم طبيعياً»[٥٣] .

إن الفتوى التي أفتى بها اللورد اكتون والقائلة ان الدولة يمكنها انتاج قومية على كر الأيام ، لا تنطبق على مكان كانطباقها على الدول المسماة بالفتية في العالم الثالث .

يقول جورج بوردو Burdeau ، وهو من أشهر اساتذة القانون الدستوري في

---

(٥٠) امرسون : **من الاستعمار إلى الاستقلال** ، ص ١٨٩ .

(٥١) نقلا عن : شيفالييه : ، « فكرة الأمة وفكرة الدولة » ، في **Albertini et autres, L'idée de la nation,** p.58.

(٥٢) أمرسون ، « **من الاستعمار إلى الاستقلال** » ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٥٣) مداخلة تالمون في الندوة الرابعة للمعهد الدولي للفلسفة السياسية ، فلورنسا ١٩٦٥ ، محضر الضبط .

فرنسا والعالم : « في جميع البلدان القديمة ، الأمة هي التي صنعت الدولة ، فتكونت هذه ببطء في العقول والمؤسسات الموحدة بالشعور القومي . أما في الدول الجديدة ، كما تظهر في القارة الافريقية ، فإن الدولة هي المنوط بها ان تصنع الأمة»(٥٤) .

ويقول روجيه بنتو : « في أوروبا توطدت دعائم الأمة والدولة تدريجياً ، مرتكزة واحدتها إلى الأخرى . اما في البلدان المستعمرّة فإن نظام الدولة الموحَّد والممركِز المفروض على المجتمع السياسي المحلي قد أسهم في خلق فكرة الأمة»(٥٥) .

ويعمم روبرت امرسون هذا الحكم ليشمل به الكيانات القومية في القارة الأميركية . يقول : « الأمم التي ظهرت في أمريكا ، الشمالية والجنوبية كلتيهما ، مدينة بوجودها لعمل القوى السياسية بنوع خاص . والدول المستقلة التي ظهرت الى الوجود لم تعمل على تقوية الشعور بالانفرادية والذاتية القوميتين فقط ، وإنما عملت أيضاً على خلقه» . ويضرب على ذلك مثال الانفصال القومي بين كندا والولايات المتحدة ، فيقول : « حتى حينما نأخذ وجود الكنديين الفرنسيين بعين الاعتبار ، فإن الانفصال القومي في اميركا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة يجب أن يعزى مبدئياً الى هذه الحقيقة ، وهي أن دولتين منفصلتين ظهرتا الى الوجود نتيجة لسلسلة من الأحداث التاريخية ، وأنهما عملتا في شعبيهما بطرق مختلفة خلقت مجتمعين قوميين مختلفين . وامتداد خط الحدود من البحيرات العظيمة الى المحيط الهادىء انما يبين بجلاء انه لم يكن هنا مواطن قومية سبق تعيينها وانه لم يضع معالم هذين الشعبين سوى مقررات سياسية يشوبها العسف»(٥٦) .

ويطبق الفريد بونيه هذا الحكم لا على الأمم الحديثة التكوين فحسب ، بل حتى على أمة ذات عراقة تاريخية كالأتراك ، فيقول : « ان فكرة الدولة ومعنى الدولة فيما يتعلق بتطور المجتمع الحديث قد عادت فاستوطنت بسرعة لدى السكان الأتراك . ففي أجل قصير من الزمن خلقت الحكومة التركية أمة»(٥٧) .

بل إن كاتباً عربياً من تونس ، هو هشام جعيط ، لا يحجم عن تطبيق هذه القاعدة حتى على الأمة العربية ذات التكوين التاريخي الأعرق بكثير، فيقول: «إن الأمة العربية

---

(٥٤) Georges Burdeau, **L'état** (Paris: Editions le Seuil, 1970), p.37.

(٥٥) « حول تكوين فكرة الأمة في فيتنام » في Albertini et autres, **L'idée de la Nation**, p.107.

(٥٦) امرسون ، من الاستعمار إلى الاستقلال ، ص ١٤٩ .

(٥٧) Alfred Bonné, **State and Economics in the Middle East**, 2nd ed. (London: Routledge, 1955), p.72.

اغتصاب ارادوي للتاريخ ؛ وفي شروط كهذه ، فإن الدولة هي التي يتوجب عليها أن تجر وتبني الأمة ، وليس الأمة هي التي تهب نفسها للدولة كمعطى مسبق وبنية استقبال وتلق»[٥٨].

ولهذا فإن كاتباً عربياً آخر من المغرب يقترح استعمال مفهوم « البناء القومي » كفرضية عمل بالنسبة الى العالم العربي والعالم الثالث بديلاً عن « يقظة القوميات » أو « الانبعاث القومي » وسواهما من المفاهيم التي تنطبق على النموذج القومي الأوروبي ، حيث الأمة تسبق الدولة[٥٩] .

ثمة تحول ملحوظ إذن في الاتجاه على صعيد التاريخ والنظرية معاً :من **الأمة-الدولة** الى **الدولة-الأمة** .

ولئن تكن حركة التنظير للقومية العربية قد شهدت في الأعوام الأخيرة تقهقراً بل انتكاساً ملموساً ، فإن احدث ما صدر في هذا الموضوع ، وهو كتاب سمير أمين المحرَّر بالفرنسية **الأمة العربية** (١٩٧٦)، ينحو النحو نفسه ، أي الاستغناء عن مقولة الأمة ـ الدولة بمقولة الدولة ـ الأمة كفرضية عمل لتفسير التكوُّن التاريخي للأمم بصورة عامة ، وللأمة العربية بصورة خاصة .

ففي رأي سمير أمين ان الدور الذي تقوم به الطبقة الحاكمة في المركزة القومية يفوق دور أي عامل آخر في تكوين الأمة : « تظهر الأمة (في كل حقبة تاريخية لا الرأسمالية فحسب) حيثما وجدت في قلب التشكيلة الاجتماعية ، وإذا ما توفرت الشروط الأولية للتماس الجغرافي المعزز بلغة مشتركة (لا تستبعد التفاوتات في اللهجة)، طبقة اجتماعية تمسك بجهاز الدولة المركزي وتكفل وحدة اقتصادية لحياة المجتمع»[٦٠] .

ويطبق سمير أمين هذه الاطروحة على الأمة العربية فيقول : « الطبقة الحاكمة في العالم العربي ـ وهي مدينية مكونة من رجال بلاط وتجار ورجال دين ومن حولهم ذلك العالم الصغير من الحرفيين والكتبة الذي يميز المدن الشرقية ـ كانت للمجموع بمثابة الإسمنت : فقد تبنت في كل مكان اللغة ذاتها ، والثقافة الإسلامية السنية ذاتها ، وهي تتسم بحركية كبيرة ، إذ تنتقل من طنجة الى دمشق دونما شعور بالاغتراب . هذه الطبقة هي التي صنعت الحضارة العربية . وازدهارها يعود الى

---

(٥٨) « مسألة فكرة الوحدة ونقدها » في
Renaissance du Monde Arabe, sous la direction de M.M. Anouar Abdel Malek, Abdel Aziz Belal et Hassan Hanafi (Gembloux: Duculot, 1972), p.493.

(٥٩) زغال : « البناء القومي في المغرب » ، في المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

(٦٠) امين ، **الأمة العربية** ، ص ١٠٨ .

ازدهار التجارة النائية . والعالم العربي على تنوعه كانت توحده بعمق طبقته الحاكمة . ولا شيء من ذلك في أوروبا الشرقية في العصر الوسيط ، إذ كانت فلاحية جوهراً . وأغلب الظن ان هذا هو السبب الذي جعل أوروبا تتطور نحو تشكيل أمم مختلفة ، إذ أن طبقاتها الحاكمة ، التي تعيش على فائض الفلاحين ، عززت من تباين الشعوب»[٦١] .

إن اطروحات مؤلف **الأمة العربية** تتسع بكل تأكيد لنقاش في العمق - ولو على الأقل من حيث اختصارها الشديد الى حد التجريد - لكن اكثر ما يستوقف النظر فيها ، وإن من داخل منطقها بالذات ، انها تصادر على وجود الأمة العربية من دون ان تنبه الى الخطر الماحق الذي يتعرض له هذا الوجود ، بحكم التفتت القطري الراهن للطبقة الحاكمة العربية ، وهو التفتت الذي يحرم الأمة العربية - حسب منطق مؤلف الأمة العربية بالذات - من اهم مقوماتها اطلاقاً : المبدأ المركز للدولة الواحدة وللطبقة الحاكمة الواحدة .

إن مؤلف **الأمة العربية** متنبه لهذا الخطر على صعيد النظرية ؛ أفلا يقول :

« الظاهرة القومية سيرورة قابلة للارتكاس : فهي قد تتطور وتتعزز او على العكس قد تذبل وتختفي تبعاً لكون الطبقة الاجتماعية (الحاكمة) تعزز سلطتها التوحيدية أو تفقدها . وفي هذه الحال يمكن ان يرتكس المجتمع الى حالة تجمع عديم الشكل من اثنيات متفاوتة درجة القرابة . وقد تعود هذه الاثنيات وتصبح أمة أو عدة أمم ، إذا ما سمح التاريخ لطبقة اجتماعية بأن تقوم فيها من جديد بعبء الوظائف التوحيدية التي تفصل الأمة عن الأثنية»[٦٢].

والحال أنه على ضوء هذا القانون النظري بالذات يمكننا ان نرى ونعاين الخطر العملي ، الفعلي ، الذي يتهدد اليوم ، واكثر من أي وقت مضى ، وحدة الأمة العربية : الدولة القطرية التي لا تلغي المبدأ المركز للطبقة الحاكمة ، بل التي ترفعه على العكس - وكما سنرى - إلى درجة المطلق ، لكن التي تحصر حقل فاعليته ضمن الحدود القطرية .

وبعبارة اخرى : ان الخطر ، كل الخطر ، يكمن في أن الدول القطرية التي أفرزتها التجزئة قمينة ، على المدى البعيد ، بأن تنتج «دائماً» هي في الأصل أجزاء من أمة تأبدت تجزئتها .

وقد يصعب على الوحدوي العربي أن يفكر باحتمال كهذا ، لكن لا محيد له عن

---

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

التفكير به وعن وضعه في رأس همومه ، إذا كان يريد فعلاً أن يرى الوحدة وقد نقشت في صخر الواقع ، بدل أن تبقى أمنية طوباوية تموه ، اكثر مما تفضح ، سيرورة التقومن الفعلي للكيانات القطرية .

وبديهي أنه من حق الوحدوي العربي وواجبه معاً أن يتمسك بإصرار وعناد بمقولة « الأمة العربية» وان يرفض كل تبرير أو تكريس للمحاولات القائمة على قدم وساق ـ من اليمين القطري اولاً ، ولكن من اليسار القطري ايضاً ـ لاستيلاد « أمم عربية» على صعيد النظرية ؛ ولكن ليس من حقه إطلاقاً ان يتجاهل أن هذه المحاولات ليست أيديولوجية محضة ، بل لها مرتكزاتها المادية في الواقع أيضاً ، كما انه ليس من حقه ان يتجاهل ان الأجنبي الناظر الى الأمة العربية من الخارج يراها امماً بقدر ما يراها أمة .

هذا الالتباس يعبر عنه كاتب مثل روبرت امرسون بالقول : « في العالم العُربي اقيمت دول يبدو انها تحمل معها ما يشير الى انها مؤسسة على أمم أو مشكّلة امماً ، ولكن هناك ايضاً شعوراً أوسع بالوحدة العربية ، وهو شعور ذو طابع قومي واضح»(٦٣)

وحتى كاتب مثل مكسيم رودسون ، صديق للعرب متفهم للقومية العربية ومتعاطف معها ، يقول : « إن عالم اللغة العربية هو في آن معاً واحد ومتعدد ، ينطوي على عوامل وحدة وعوامل تمايز اقليمي . وليس ثمة من معيار شكلي يبيح لنا أن نجزم بوجوب وجود أمة عربية او أمم مصرية وسورية ومغربية الخ»(٦٤) .

والواقع ان مصطلح « العالم العربي» بالذات ، وهو في ارجح الظن مصطلح من نحت المستشرقين ، ينم عن اللبس ويفتح الباب على مصراعيه امام الاحتمالات جميعاً : فـ« العالم » كمفهوم يتضمن فكرة التعدد ، والنعت ، « العربي»، يشير الى خصوصية ما ، إلى وحدة ما في هذا التعدد .

والسؤال، كل السؤال، هو التالي : هل العالم العربي في طريقه الى أن يصير وطناً أم أنه سيبقى عالماً ، أي تعدداً من كيانات سياسية ، من (دول ـ أمم). تتميز عن غيرها بنوع من الروابط اللغوية والثقافية؟

إننا نؤمن بكل تأكيد بأن الوحدة العربية هي ميل ، نزوع ، قوة ـ قوة قد

---

(٦٣) امرسون ، من الاستعمار إلى الاستقلال » . ص ١٢١ .

(٦٤) مكسيم رودنسون : « المغرب والقومية العربية (١٩٦١)»، في Marxisme et Monde Musulman, p.543.

تكتسب احياناً اندفاع السيل الجارف ـ ولكنها ميل من ميول الواقع ، لا كل ميله ، قوة من قواه ، لا كل قوته . وهذه القوة ، التي لا تتمتع بسيادة منقوشة في الوقائع سلفاً ، هي في حالة صراع مع قوى اخرى ، قوى مضادة ، مخثرة ، مبعثرة عن المركز . وفي طليعة هذه القوى النابذة ، أو المركسة ، تقف الدولة القطرية . وقد رأينا أن احد مصادر قوة الدولة القطرية هو أن النظرية القومية العربية السائدة ـ تلك التي تقدم عامل الثقافة على عامل السياسة ـ لم تتوقعها ولم تقدر الحجم الحقيقي لخطرها ولم تحدس بأن حدودها المصطنعة قابلة لأن تصير ذات يوم طبيعية . ورأينا أيضاً ان الدولة القطرية تستمد قوتها لا من سلبية النظرية القومية السائدة فحسب ، بل كذلك من ايجابية العصر والعالم اللذين ولدت وتطورت في إطارهما. فالعصر هو عصر الدولة الأمة ، والعالم هو العالم الثالث الذي تقع في معظمه على الدولة مهمة خلق الأمة . ولكن اهم مصادر قوة الدولة القطرية يكمن في ذاتها . فهي دولة قبل أن تكون قطرية . والمصادرة على ضعفها لمجرد أنها قطرية مغالطة منطقية تقف عند الوصف وتتجاهل الموصوف . ترى المحمول وتعمى عن الحامل. والحال ان الدولة بما هي كذلك يحكمها قانون أساسي : الميل لا الى الحفاظ على نفسها فحسب ، بل كذلك إلى ترسيخ نفسها وتوطيد دعائمها .

وفي الفصل التالي سنحاول من خلال بعض الأمثلة العينية ، أن نوضح كيف يسري هذا القانون على الدولة القطرية العربية .

لكن قبل أن نختم الفصل الذي نحن فيه ، لا بد أن نشير الى أن موقفنا النقدي من النظرية الحصرية ليس هو بالضرورة موقفاً سلبياً . فلقد كان ساطع الحصري ، على ميله الى التعميم والتجريد ، عقلانياً كبيراً . وفضله الذي لا مماراة فيه أنه اكسب النظرية القومية قوة المنطق . ولو اخلص تلاميذه لميراثه ، لكانوا تقدموا بنظريته وطوروها بدالّة التجربة التاريخية ، بدلاً من ان يحجِّروها ، على العكس ، في صيغ اقنومية. ولعل عذرهم بدورهم أن فعل الإيمان قد أنساهم فعل التفكير . والحال ان فعل الإيمان ضروري كيما تكتسب النظرية قوة الأيديولوجيا . ولكن الأيديولوجيا، إذا ما انفصلت عن النظرية ، فقدت بدورها قوة المنطق ، وصارت بديلاً عن الواقع بدل أن تكون عقله ومرآته وأداة تحويله . ونحن إذ نطالب اليوم بإعادة النظر في النظرية الحصرية ، فإنما لكي ينفسح من جديد في الأيديولوجيا القومية مكان لمقولة الواقع . والحق ان هذه المقولة لم تكن غائبة عن نظر ساطع الحصري حين أخذ بالنظرية الألمانية دون سواها من النظريات القومية الأوروبية التي راجت في القرن

التاسع عشر . فالنظرية الألمانية ، إذ تماهي بين الأمة واللغة ، تتيح لساطع الحصري ان يتصدى لجميع الدعوات الاقليمية التي كانت رائجة في أيامه ، وبخاصة الفينيقية والفرعونية والسورية . كما أن النظرية الألمانية ، إذ تعتبر الأمة جوهراً والدولة عَرَضاً ، تتيح له أن يعتبر تجزئة الوطن العربي مجرد حدث طارىء ، خارجي العلة (من صنع الاستعمار)، وعادم التأثير على الهوية القومية . وبالفعل ، إن الحصري لم يفصل مفهوم الأمة عن مفهوم الدولة ، ولم يقدم العامل اللغوي والثقافي على العامل السياسي ، إلا ازدراء بالدولة القطرية وتوكيداً على حتمية زوالها كيما تخلفها ، بحتمية مماثلة ، الدولة القومية .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقل الرؤ ية التاريخي لساطع الحصري ، فإن نظريته ستتبدى وكأنها كانت أمثل استجابة لسوط الضرورات . ولكن ضرورات الأربعينات والخمسينات ليست هي عينها ضرورات الستينات والسبعينات ، وكم بالأحرى الثمانينات . والواقعة الأساسية المستجدة في العالم العربي منذ الاستقلال هي واقعة الدولة القطرية وتضخمها ، وتحولها من كيان مصطنع ومختلق من قبل الاستعمار ، إلى كيان ذاتي التوالد ، ذاتي التغذية ، ذاتي النمو . وهذه الواقعة المستجدة ، التي لمّا تجد مكاناً لها بعد لا في النظرية ولا في الايديولوجيا القومية ، هي التي تضع المقولات الحصرية على سطح ساخن لأزمة لمّا تسفر بعد عن كامل عمقها وحدَّتها .

الفصل الرابع

منْ مؤَشرات تضَخّم الدوَل القطريَّة

من المواضعات التي التقى عليها اتفاق المفكرين منذ هوبز[1] أن العصور الحديثة قد أنتجت هي الأخرى وحشها أو غولها الميتولوجي : **الدولة** .

ومع أن الأسلاف العرب لم يستعملوا لفظ الدولة بالمعنى الذي نستخدمه به اليوم[2] ، فإن المصطلح العربي أبلغ بكثير من المصطلح اللاتيني (بالفرنسية Etat ، وبالانكليزية State ، والأصل اللاتيني هو Status ، أي الحال) في الدلالة على طبيعة الدولة : القوة والسلطة وكلية القدرة .

لقد لخص ج . ن . كلارك التحول الذي شهدته العصور الحديثة منذ أن أنتجت وحشها الكلي القدرة فقال : « لقد أصبح نشاط الانسان ، بعد أن كانت تسيطر عليه مراكز متنوعة ، اقطاعية وكنسية وجماعية وما شاكلها ، يدور حول محور واحد هو الدولة »[3] .

ولئن تكن اللغة ، مثلاً ، اطاراً للتفكير ، فإن الدولة الحديثة قد غدت إطاراً للوجود كله . يقول جورج بوردو : « كما أن تاريخ الدولة يلخص ماضينا ، فإن وجودها في

---

(١) Thomas Hobbes, **Leviathan (1651).**

(٢) « ليس للدولة في معجماتنا الأصلية المعنى المعروف في زماننا هذا . فالدولة فيها انقلاب الزمان من حال البؤس الى حال الغبطة والسرور ، والدولة العقبة في الحال ، أي النوبة والبدل » (الشهابي ، القومية العربية ، ص ٦) . ولكن هذا المؤلف لا يذكر أيضاً معنى آخر للدولة في معاجمنا القديمة وهو الغَلَبة ، إذ كان يقال « كانت لنا عليهم الدولة » ، أي « استظهرنا عليهم » ، وفي « أساس البلاغة » للزمخشري : « أديل المؤمنون على المشركين يوم بدر ، وأديل المشركون على المسلمين يوم أحد » ، وهذا المعنى هو الذي أملى الاستعمال المولّد والحديث للفظ) .

(٣) نقلاً عن : شيفر ، القومية : عرض وتحليل ، ص ٢٠٢ .

الحاضر يبدو لنا وكأنه يجسد من الآن مستقبلنا . وهذه الدولة، التي قد يحدث لنا أن نلعنها ، يداخلنا عميق الاحساس بأننا مغلولون اليها في السراء والضراء على حد سواء »(٤) .

والدولة لا تحدد الأبعاد الزمانية والمكانية للإنسان الفرد فحسب ، بل كذلك لكل شكل من أشكال التجمع البشري . يقول موريس دوفرجيه : « الدولة هي أكمل وأحكم وأتم الجماعات البشرية الموجودة في الوقت الراهن » . وليس هذا فحسب : فكل تجمع ـ أسرة ، بلدية ، جمعية ، نقابة ، الخ ـ تابع للدولة ، أما « الدولة نفسها فغير تابعة لأي تجمع أعلى منها»(٥) .

والدولة هي سلطة الدولة . والحال أن سلطة الدولة تتميز عن كل سلطة أخرى في المجتمع بسمتين أساسيتين : « (١) ـ إنها سلطة أصلية ، بمعنى أنها لا تُشتق من أي سلطة أخرى ؛ (٢) ـ إنها سلطة عليا ، بمعنى أنها ، في المضمار الذي تُمارس فيه ، لا يعلو عليها شيء ولا تعادلها أو تزاحمها سطة أخرى »(٦) .

والقانون الذي يحكم سيرورة هذه السلطة هو قانون التراكم : « إن السلطة قوة تنزع الى مزيد من القوة ، سطوة تنزع الى مزيد من السطوة » . ونزوع السلطة الدائم هذا الى النمو والتراكم ، والى امتصاص كل سلطة أخرى لا يجد له الفيلسوف الفرنسي المعاصر برتران دي جوفنيل ، وهو من ألمع المساهمين في تأسيس نظرية السلطة ، سوى هذا التعريف : الامتصاصية Vampirisme(٧) .

وقانون التراكم يكون ذا مفعولية مضاعفة حيثما تكون التقاليد الدولانية ضعيفة : ويتجلى ذلك بوجه خاص في التطور التضخمي المتسارع الوتائر للدولة القطرية العربية . فقد كان هذا التطور ، في أحد وجوهه على الأقل ، رد فعل تعويضي على عدة قرون متوالية من هزال الدولة في عهد العثمانيين وعهد الدول المتتابعة السابق له(٨) . فلكأن

---

(٤) Burdeau, **L'état,** p. 13.

(٥) Duverger, **Droit constitutionnel et institutions politiques,** p. p. 59 — 66.

(٦) Laferrière, **Manuel du droit constitutionnel,** p. 358.

(٧) Bertrand de Jouvnel, **Du pouvoir: histoire naturelle de sa croissane** (Paris: Librairie Hachette,1977) (Livre de poche). p. 257.

(والمصاصة VAMPIRE جثة أو هامة يعتقد أنها تفارق القبر ليلاً لتمتص دماء النائمين) .

(٨) يجمع كل من أرخ للدولة العثمانية أو كتب عنها من قريب أو بعيد على أن سلطان الدولة في ظلها كان محدوداً للغاية ، ومحدوداً أيضاً معه مفهوم السلطة بالذات . يقول مثلاً ميشيل شاتولوس : « كان الترك مجرد عنصر تأخيري يعزز الانقسامات ويلعب عليها ، لعجزه عن التوحيد : فلم تظهر الى حيز الوجود لا فكرة « الدولة » ولا الفكرة الغربية عن « الأمة » . Michel Chatelus, **Stratégies pour le moyen- orient** (Paris:Calmann- lévy, 1974), p. 36.

=

قانون التطور المتفاوت والمركب يسري مفعوله في هذا المجال أيضاً.وهكذا أمكن لألفريد بونيه أن يكتب : « مهما يكن من أمر فإن تشكيل بيروقراطية ونموها تما هنا (في الشرق الأوسط عقب التحرر من العثمانيين) بسرعة كبيرة . فالتطور الذي استغرق في أوروبا قروناً عدة تم هنا في عقود ، بل في سنين معدودات »[٩] .

وبديهي أننا لا نزعم أن تطور الدولة القطرية هو بحد ذاته شر . وليس يسع أحداً ، إذا كان على قدر من المنطق ، أن يطالب الدولة القطرية بتجميد تطورها إلى حين اندماجها في الدولة القومية المنشودة . ذلك أن تطور الدولة وتدخل الدولة كمبدأ موحّد ضرورة تفرض نفسها بمزيد من الالحاح إذا كان المجتمع المدني لا يزال في طور من الانقسامات العشائرية والطائفيـة والإثنية نظير ذلك المجتمع الذي ورثته الدولة القطرية العربية عن الحكم العثماني والحكم الكولونيالي . فإعادة اللحمة الى المجتمع لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الدولة بوصفها « المبدأ الأوحد للتنظيم »[١٠] وعلى الرغم من أن بناء الدولة ينطوي على مخاطر لا تجوز الاستهانة بها ، ومنها « تطور بيروقراطية متنطسة ، هامدة وعسفية ، وتعزيز المصالح الاقليمية ضمن اطار الحدود المصطنعة » ، فإن هذه المخاطر تظل ثانوية قياساً الى فوائد الدولة الشرقية ـ أوسطية في رأي كاتب مثل ميشيل شاتولوس له رؤ ية وحدوية للشرق الأوسط العربي[١١] : « إن الوسيلة الوحيدة لتجاوز الانقسامات الأثنية والطائفية ، ولتحرير مجتمع من العشائر والأزلام ذوي المسلك القبلي من الجمود ، هي الترسخ التدريجي لدولة تدخل عقلانية جديدة وتعبر عن آفاق تجاوزية »[١٢] .

= ويقول محمد كامل ليلة : « كانت سياسة العثمانيين في الوطن العربي تسير على أساس عدم التدخل في حياة أبناء ذلك الوطن ، إلا في حدود ضيقة . فما دام العرب موالين للأتراك ، خاضعين لسلطان الدولة ، ويؤدون ما يطلب منهم من أموال ، فإنهم في مأمن من تدخل الدولة في شؤونهم (« المجتمع العربي » ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ ، ص ١٧٧) . ويقول محمد أنيس : « فكرة الحكم عند العثمانيين بسيطة للغاية ، وهي أن للدولة وظائف محددة لا يجب ان تتعداها . . . ويرتبط بهذا المفهوم لوظيفة الدولة حقيقة هامة ، وهي ان الحكم العثماني كان قليل التأثير في حياة المجتمعات الاسلامية في الشرق الأدنى » في **الدولة العثمانية والشرق العربي : ١٥١٤ ـ ١٩١٤** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، د . ت) ، ص ١٤٢ .

(٩) Bonné, **State and Economics in the Middle East** p. 30.

(١٠) De Jouvnel, **Du pouvoir...**, p. 283.

(١١) تتجلى الرؤ ية الوحدوية لهذا الكاتب الفرنسي ،ضمن ما تتجلى ، في توكيده على الطريق المسدود الذي تسير فيه التنمية القطرية الحالية المرتكزة الى وضع التجزئة القائم ، وفي دعوته الى بناء استراتيجية تنموية قومية ثورية تفتح أمام الشرق الأوسط العربي الطريق الى تطور باتجاه الوحدة وتصفية التجزئة ، والى تطور خارج اطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي في آن معاً (انظر .Chatelus **Stratégies pour le moyen- orient**,p. p. 157- 212)

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

ومن منظور الوطن العربي وتفاوت درجات التطور الحضاري فيه ، لا بين شتى أقطاره ومناطقه فحسب ، بل حتى في داخل القطر الواحد ، حيث تتعايش تقاليد وبنى ومخلفات من العصور الوسطى جنباً إلى جنب مع منجزات وصرعات ومستوردات من أحدث ما توصل اليه القرن العشرون ، فإن دور الدولة الموحّد ينطبق عليه ما قاله جان لاكوتير عن دورها لدى جميع الدول ـ الأمم الفتية : « إن ما ننساه غالباً ، ونحن نقيّم سلوك مؤسسي الأمم الجديدة ، هو أن المشكلات التي يتوجب عليهم حلها ليست مشكلات اقتصادية وسياسية فحسب ، بل كذلك مشكلات حضارية . فالمطلوب هو دمج جهود وحاجات لا تنتمي الى عصر واحد »[١٣] .

وكما يوحي العنوان الفرعي لكتاب لاكوتير الذي استشهدنا به للتو[١٤] ، فإن « نقص التطور » يستدعي ، كما يستدعي الفراغ الهواء ، « فيض السلطة ». وهذا القانون يقوم شاهد إثبات عليه تسارع وتائر تطور الدولة القطرية العربية في عهد صعود البورجوازية الصغيرة . فهذه الطبقة التي عانت أكثر من البورجوازية الكبيرة من تعاسة وعي البؤس والتخلف العربي ، شعرت ـ بالتوازي ـ بحاجة آسرة الى إقحام عَتلة الدولة في سيرورة التنمية وتخفيف حدة التفاوتات الطبقية ، التي إذا ما بقيت على استفحالها حكمت سلفاً بالفشل على كل مجهود تنموي . وما يقوله ميشيل كامل في الشاهد التالي عن دولة البورجوازية الصغيرة المصرية ينطبق ، بقدر أو بآخر ، على دولة كل بورجوازية صغيرة قطرية أخرى : « إن مصر ، كسائر الدول القومية الفتية في العالم العربي[١٥] ، قد اضطرت إلى تعزيز بنيتها الدولانية بسبب تبدل علاقات الدولة (البنية الفوقية) مع البنية الاقتصادية بفعل الاصلاح الزراعي والتأميم الواسع للملكيات الرأسمالية الكبيرة ، الوطنية منها والأجنبية ، وإنجاز خطط التنمية . ان الدولة في الوقت الراهن ما عادت جزءاً من البنية الفوقية لمجتمع ما ، بل صارت عنصراً أساسياً في علاقات الانتاج ، أي الأساس الاقتصادي للمجتمع . وبالتالي لم يعد دور الدولة يقتصر على حماية سلطة الطبقة الحاكمة ، بل يشمل تسيير وتحقيق النشاط الانتاجي »[١٦] .

والواقع أنه لا يكفي أن نقول إن الدولة القطرية العربية غدت جزءاً من البنية

---

(١٣) Jean Lacouture, **Quatre hommes et leurs peuples: Sur-pouvoir et sous-développement** (Paris: Editions le Seuil, 1969) p. 44.

(١٤) « فيض السلطة ونقص التطور» .

(١٥) لنلاحظ مع الأسف أن م . كامل يكرس « قومية » الدول الفتية في العالم العربي دونما احتجاج .

(١٦) م . كامل ، « الدور السياسي والأيديولوجي للبورجوازية الصغيرة في العالم العربي » في **Renaissance du Monde Arabe**, p. 414.

التحتية للمجتمع ـ فهذه سمة مشتركة على كل حال بينها وبين الدولة الحديثة بصورة عامة ـ بل ينبغي أن نضيف ان الحدود الفاصلة بين الدولة وبين ما تسميه الفلسفة السياسية « الكلاسيكية » بالمجتمع المدني قد امحت ، أو هي في سبيلها الى الامحاء ، في دول الوطن العربي . ولا يذهب بنا الفكر هنا إلى تخطي الدولة القطرية لمبدأ فصل السلطات فحسب ، ولا الى ابتلاع هذه الدولة للسلطات التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية فحسب، ولا الى ربط جميع حقوق الفرد والانسان والمواطن ـ بما فيها حق الـ Habeas Corpus الذي هـو ضمانة الحرية الفردية ازاء عسف السلطة ـ بعجلة المصلحة العليا للدولة فحسب ، بل يذهب بنا الفكر أيضاً ، وأساساً، الى احتكار الدولة للوظائف التي تعود عادة الى المجتمع المدني واحلالها نفسها محل الاحزاب والنقابات والاتحادات المهنية والبلديات أو إلحاقها بها بعد تفريغها من مضمونها الجماهيري المفترض . بل لا تحجم الدولة القطرية أحياناً حتى عن تسخير الدين ورجاله وشعائره لخدمة سياساتها ، مع أن الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية كان في رأس مطالب الديموقراطيين والعقلانيين على امتداد العصر الحديث ، وقد كرسته الدولة الحديثة في النصوص الدستورية على الأقل .

ومن دون أن نزعم لأنفسنا القدرة على حصر جميع مظاهر التطور التضخمي للدولة القطرية العربية ـ فتطور كل دولة على حدة يمكن أن يكون موضوعاً لدراسة منفصلة ـ فإن سَوْق بعض المؤشرات العيانية في الصفحات التالية يمكن أن يكسب اطروحتنا المركزية في هذا الكتاب، اتجاه الدولة القطرية نحو التقومن ، المزيد من الوضوح .

مؤشر عبادة الدولة وتشخيص السلطة : إن التـطور التضخمي للدولة القـطرية العربية تم ، ويتم ، في غالب الأحيان دونما ضجة ، دونمـا تنظير ، دونمـا أدلجة . فهـو سيرورة منقوشة في الوقائع قبل أن تكون منقوشة في العقل النظري . سيـرورة متوالـدة ذاتياً ، لا تحتاج للإعلان عن نفسها ، هذا إن لم نقل إن الإعلان عنها قد يعيقها ويعرقلها . والأقطار التي تبنت طبقتها الحاكمة نظرية الدولة ـ الأمة هي وحدها التي لا تجد حرجاً في أن تجاهر وتنظِّر للسيرورة التي تتم في غيرها من الأقطار دونما ضجة نظرية . وتونس هي التي تقدم لنا المثال النموذجي في هذا المضمار . فالدولة التونسية التي تبنت وبنت نظرية « أمة تونسية »، انفردت ببناء نظرية للدولة أيضا . والشواهد التالية تنطق من تلقاء من نفسها وتغني ـ لوضوحها وصراحتها ـ عن أي تدخل أو تعليق :

« على الدولة من جهة أولى ان تحافظ على النظام ، وعليها من الجهة الثانية أن تنفخ الحياة في الحياة القومية »[١٧] .

« الدولة ومؤسساتها والحزب هي أجهزة نقل ودفع ومركزة،بدونها تكتب الغلبة السريعة للحركات المركسة على الميول المتجهة الى المركز . . . وعندئذ يقع الانقسام ، وتستفحل الانانيات ، وتتواجه الأحقاد ، وتحل الفوضى الحبلى بالحرب الأهلية »[١٨] .

« حتى يكون الطور القومي خصباً ، فلا بد أن يرتكز الى قاعدة من الاسمنت تصمد للهجمات التي يتوجب على الوعي المشترك أن يصدها » . وهذه القاعدة التي من إسمنت هي الدولة[١٩] .

« لهذا كانت أعجل مهمة وتبقى أجلّ مهمة هي بناء دولة صحيحة ، متينة ، مستقرة ، وسوف تكون بمثابة قطب للضمائر الفردية ، ومثبِّت ودافع للوعي القومي . . . وعليه ما كاد يعلن الاستقلال الذاتي حتى سارع بورقيبه بحمية الى بناء الدولة »[٢٠] .

ويربط مؤلف كتاب **الشخصية التونسية** ربطاً مصيرياً بين مفهوم « الأمة » ومفهوم « الدولة » ، فيقول :

« وأخيراً برزت هذه الرغبة على أشد ما تكون في تصميم الشعب بكامله على تحرير بلاده من المستعمر ، وكان ما كان وانتهى الأمر بتكوين دولة لها لأول مرة في تاريخ البلاد صفة الدولة بأتم معنى الكلمة لأنها ترتكز على شعور المواطنين بأنهم يكوِّنون أمة قائمة الذات لها لغتها ودينها وذكرياتها الممتدة في التاريخ ومصالحها العاجلة والآجلة وردود فعلها المشتركة الموحدة تجاه نفس الأحداث . فكأن مفهوم الـدولة لم يتم ولم يكتمل في هذه البلاد إلا عندما اكتمل مفهوم الأمة »[٢١] .

ويقرر مؤلف **الشخصية التونسية** أربعة مقومات لهذه الشخصية ، ويذهب الى أن « العنصر الرابع الذي به نقيم الدليل على أن الشعب التونسي يكوّن أمة بأتم معنى الكلمة . . . هو قدرته على أن يحكم نفسه بنفسه ويدير شؤونه كما عنّ له ، وهذا يقتضي وجود دولة أولاً ، وسيطرة اهل البلاد على مقاليد الحكم ثانياً »[٢٢] .

ويرتبط مذهب عبادة الدولة (القطرية) ارتباطاً وثيق العرى بمذهب تشخيص السلطة . وطبيعي ان ظاهرة تشخيص السلطة ليست وقفاً على الدولة القطرية بما هي كذلك ، بل هي في المقام الأول ظاهرة عالم ـ ثالثية ، إن لم نقل ظاهرة عالمية ، مع فارق واحد هو ذاك الذي أشار إليه جان لاكوتير : إذا كنا نميل الى القول بأن السلطة هي التي

---

(١٧) Camille Bégué, **Le message de Bourguiba,** (Paris: Librairie Hachette, 1972) p. 181.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٧٩ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .

(٢١) بن سلامة ، **الشخصية التونسية ، خصائصها ومقوماتها** ، ص ٥٧ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

تخلق التشخيص في الغرب وفي العديد من الديموقراطيات الاشتراكية ، فإن التشخيص هو الذي يخلق السلطة في ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث »[٢٣] .

ومع أن تشخيص السلطة يمارس على نطاق شامل ومتعاظم في أغلب دول الوطن العربي القطرية ، فإن الدولة التونسية هي التي تقدم لنا المثال ، في هذا المضمار أيضاً ، على رفع الممارسة الى مرتبة النظرية . يقول لنا المؤرخون والأيديولوجيون التونسيون الرسميون على سبيل المثال : « إن تاريخ تونس طيلة الأربعين عاماً الماضية يمتزج بحياة الحبيب بورقيبه امتزاجاً جذرياً عضوياً ، فلا يمكن التمييز بينهما ، لا سيما وأن اسم بورقيبه أصبح عنواناً لتونس لا يذكر اسمها في العالم إلا مقروناً باسمه »[٢٤] .

وتقول صحيفة « العمل » ، الناطقة الرسمية بلسان حزب الدستور الاشتراكي التونسي عن الرئيس بورقيبه أنه « الرجل الذي أحسن تغيير مصير تونس إلى حد اعتبارها من صنعه »[٢٥] .

ويقيم مؤلف « رسالة بورقيبه » عملية مماهاة فيقول : « بورقيبه صادق وملازم للحقيقة ، لأنه هو الشعب ، هو الأمة »[٢٦] .

وقد أشار الرئيس بورقيبه بنفسه الى هذه المماهاة في خطاب له في ٢٤حزيران/يونيو ١٩٦١ : « حزب الدستور وأنا شيء واحد تقريباً ، ومن الممكن تماماً المماهاة بيننا »[٢٧] .

وفي خطاب آخر للرئيس بورقيبه في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٦ بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال البلاد : « لقد كنت على امتداد خمس وثلاثين سنة الصانع الرئيسي لتاريخ تونس »[٢٨] .

إن ظاهرة تشخيص السلطة ، التي هي ظاهرة عامة وموضوعية في العالم الثالث ، تكتسي في دول الوطن العربي القطرية دلالة وفعالية مغايرتين . فمن حيث أن التشخيص ، كما قال لاكوتير ، هو عامل توليد للسلطة ، فإن السلطة المشخصة في الدولة القطرية ، المبقرطة اصلاً ، لا تزيد شرايين هذه الدولة إلا تصلباً مما يعيق اكثر فأكثر سريان الدماء الوحدوية فيها بالغزارة والسيولة الضروريتين والمطلوبتين . ومن

---

(٢٣) Lacouture ، **Quatre Hommes et leurs peuples,** p. 11.

(٢٤) **بعث أمة . . وبناء دولة : لمحة من تاريخ الحزب الاشتراكي التونسي ، ١٩٣٤ - ١٩٧٤** ، ص ٦ .

(٢٥) **العمل** ، ٢٠ - ٢٣ تشرين الأول ١٩٦١ ، نقلاً عن Lacouture, **Quatre hommes et leurs peuples..**, p. 169.

(٢٦) Bégué, **le message de Bourguiba,** p. 187.

(٢٧) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .

(٢٨) نقلاً عن : Jean Lacouture, **Quatre hommes et leurs peuples,** p. 150.

منظور اندماج وحدوي محتمل بين دولة قطرية وأخرى ، فإن السلطة المشخصة لا يمكن إلا أن تعيق مثل هذا الاندماج ، إذ أنها ، بخلاف السلطة المجردة ، يصعب عليها التنازل أو اخلاء الساح .

وإذا سلمنا بأن تشخيص السلطة في العالم الثالث شر لا بد منه ، فإن هذا التشخيص من منظور النضال الوحدوي في الوطن العربي لا يمكن أن يكون ايجابياً(٢٩) إلا إذا قام هناك قدر من التطابق بين شخصية القائد المركز حول شخصه لحركة الوحدة ، وبين الحجم السكاني والحضاري والقومي للقطر المرشح لأن يكون القاعدة المركزية لسيرورة الاندماج الوحدوي(٣٠) . وفي غير هذه الحالة ، وبدون هذا التطابق ، فإن كل سلطة قطرية مشخصة هي عائق إضافي على الطريق الى الوحدة القومية . ان السلطة ، حتى وهي مجردة ، أنانية ، فكم بالأحرى إذا كانت مشخصة(٣١) . وبقدر ما هو صحيح القول ان « الحاكم هو الوطن ، والوطن هو الحاكم »(٣٢) في دول الوطن العربي القطرية حيث يأخذ تشخيص السلطة أبعاداً « ميتاواقعية » إذا جاز التعبير ، فإن حركة النضال في سبيل الوحدة العربية ستصطدم ، من جملة ما ستصطدم به ، بـ « أوطان » هي بعدد دول الزعماء أو زعماء الدول .

مؤشر ميزانية الدولة : ميزانية الدولة هي مرآتها ، جدولها البياني ، ماهيتها الرقمية . ولا يتسع المجال هنا بالطبع لتحليل تطور ميزانيات الدول القطرية كافة ، بل بغيتنا ، من خلال مثال واحد ، أن نسلط مزيداً من الضوء على ما نعنيه بالتطور التضخمي للدولة القطرية .

---

(٢٩) يذهب د . نديم البيطار الى أن هذا التشخيص ليس ايجابياً فحسب ، بل ضروري أيضاً للنضال الوحدوي . «عبد الناصر والوحدة العربية : الفرصة التاريخية التي ضاعت» (انظر مقاله في دراسات عربية ، السنة ١٣ ، العددان ١٠-١١ (آب/ اغسطس أيلول/سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٢١-٣٧ .

(٣٠) في رد تصحيحي على اطروحة د . نديم البيطار الآنفة الذكر ، يقول الحافظ : « إن ثورة ٢٣ يوليو لم يكن ممكناً ان تكون هي نفسها لو لم تكن في مصر . وعبد الناصر لم يكن ممكناً ان يكون إياه لو لم يكن قائداً لمصر . إزرع عبد الناصر في قطر عربي آخر فإنه لن يكون رغم اقتداره ورغم تفوقه على سائر القادة العرب الموجودين على وجه السلة ، سوى زعيم اقليم ، ولكنه في مصر أصبح زعيم أمة » (« مضمون الوحدة وامكانية تحقيقها » في مواقف ص ١٤٩) .

(٣١) حسبنا أن نضرب مثالاً واحداً بات الآن ملكاً للتاريخ : فثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، التي حررت العراق من الملكية الرجعية والنفوذ الاستعماري المباشر ، لم تضعه كما تأملت الجماهير العربية على درب الوحدة . وأحد الأسباب الرئيسية لذلك يكمن بلا ريب في المطامح الزعامية لعبد الكريم قاسم .

(٣٢) محمود درويش ، « غداة زيارة الرئيس السادات لاسرائيل » ، السفير (بيروت) الصادرة في ٢٠/١١/١٩٧٧ .

واختيارنا لميزانية الدولة السورية يتحدد باعتبارين سالبين ، وثالث موجب : فسورية أولاً ليست دولة نفطية بالمعنى المتداول للكلمة ، ومن ثم فإن التضخم المطرد في ميزانيتها لا يمكن ان يعزى الى طفرة النفط (الذي يشكل إيراده ٩٠٪ أو أكثر من ميزانيات الدول الخليجية) ؛ وسورية ـ ثانياً ـ ليست من الأقطار العربية التي تتلقى مساعدات أجنبية ضخمة (وهي المساعدات التي اعتمدت عليها ميزانية الدولة الأردنية مثلاً بنسبة ٦٠٪ في بعض المراحل) . الميزانية السورية اذن ـ وهذا هو الاعتبار الموجب ـ تعكس تطوراً ذاتياً ، وتطورها يعكس ، بأمانة المرآة ، تطور آلة الدولة ووظيفتها وتدخلها .

جدول رقم (١)

جدول بتطور الميزانية[٣٣] السورية التقديرية العادية والانمائية بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥ بألوف الليرات السورية

السنة	الموازنة العادية	الموازنة الانمائية (بالآلاف الليرات السورية)	الاجمالي
١٩٤٥	١٢١٦٦٩		
١٩٥٥	٢٦٠٥٦٤		
١٩٦٥	٧١٧١١٧	٤٠٣٥٦٠	١١٢٠٦٧٧
١٩٧٥	٤٥٩٤٨٣٥	٥٨٥٠٧٤٣	١٠٤٤٥٥٧٨

إن أول ما يتضح من هذا الجدول ان ميزانية الدولة السورية تضاعفت خلال العقد الأول من الاستقلال ، من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ ، مرة واحدة ، فانتقلت من زهاء ١٢٢ مليوناً إلى ٢٦٠ مليوناً . أما في العقدين التاليين ، وهما العقدان اللذان برزت فيهما وتوطدت ظاهرة التطور التضخمي ، فقد تضاعفت الميزانية ٤٠ مرة بالنسبة الى سنة ١٩٥٥ ، و٨٧ مرة بالنسبة الى عام الاستقلال ، عام ١٩٤٥ . وبديهي أنه لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار ، في تقييمنا لهذا التطور المذهل ، واقعتين أساسيتين : الأولى المعونة المالية التي أقرتها مؤتمرات القمة العربية لسورية باعتبارها واحدة من دول المواجهة ، ويبرز أثر

---

(٣٣) المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ (الجمهورية العربية السورية : المكتب المركزي للاحصاء ، ١٩٧٥) .

هذه المعونة بوجه خاص بعد حرب ١٩٧٣ ، إذ انتقلت الميزانية من ٣,٤ مليارات سنة ١٩٧٣ الى ٦,٤ مليارات سنة ١٩٧٤ والى ١٠,٤ مليارات سنة ١٩٧٥ ؛ والثانية واقعة التضخم النقدي الذي صدرته الرأسمالية العالمية من المركز الى الاطراف . وهذا التضخم الذي حافظ على نسب « معقولة » في الخمسينات والستينات ، طفق يأخذ أبعاداً « تضخمية » حقاً ابتداء من السبعينات . وبديهي أننا لا نملك معطيات احصائية دقيقة تسمح لنا أن نحدد بدقة دور التضخم النقدي العالمي في التطور التضخمي لميزانية الدولة السورية . ولكننا نستطيع قياس نسبة هذا التضخم في سورية ، بالاعتماد مثلاً على تطور مؤشرات أسعار الجملة الذي تتوفر بصدده معطيات احصائية ابتداء من عام ١٩٦٢ يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

جدول بمؤشرات أسعار الجملة[٣٤]

السنة	المؤشر
١٩٦٢	١٠٠
١٩٦٦	١١٠
١٩٦٧	١٢١
١٩٦٨	١١٦
١٩٦٩	١١٥
١٩٧٠	١٢٤
١٩٧١	١٣٦
١٩٧٢	١٢٩
١٩٧٣	١٧١
١٩٧٤	١٩٥
١٩٧٥[٣٥]	٢٠٤

كما يتضح من الجدول ، فإن نسبة التضخم بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٥ بلغت

(٣٤) المصدر : نشرة مصرف سورية المركزي ، نقلاً عن : المكتب المركزي للاحصاء ،النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ١٩٧٥ . (سنة الأساس ١٩٦٢=١٠٠)

(٣٥) حتى الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٧٥ .

١٠٤٪ . ولكنها على امتداد عشر سنوات ، بين ١٩٦٢ و١٩٧٢ ، لم تزد على ثلاثين بالمئة ، بينها زادت بأكثر من سبعين بالمئة بين ١٩٧٢ و١٩٧٥ .

ويمكننا أن نقدر ، بالاستناد الى تطور نسبة التضخم بين ١٩٦٢ و١٩٧٢ (٣٠٪)، إن نسبته بين ١٩٥٥ و١٩٦٢ لم تزد على ٢٠٪ . وعليه تكون النسبة التقديرية العامة للتضخم بين ١٩٥٥ و١٩٧٥ هي ١٢٤٪ . والحال اننا كنا رأينا ان ميزانية الدولة السورية قد تضاعفت خلال الحقبة نفسها (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥) ٤٠ مرة ، إذ انتقلت من حوالي ٢٦١ الى حوالي ١٠٤٤٦ مليون ليرة سورية . وإذا أردنا ، بصورة تجريدية ، أن نحسب افتراضياً حساب التضخم النقدي في هذا التضاعف ، أمكننا ان نضع المعادلة التالية (مع تدوير الأرقام) :

$$\frac{١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠}{٢٦٠٠٥٠٠٠٠٠} \times \frac{١٠٠}{٢٢٤} = ١٨$$

وعليه، تكون ميزانية الدولة السورية قد تضاعفت في مدى ٢٠ سنة ، وبعد إسقاط عامل التضخم النقدي، ١٨ مرّة. وهذا الرقم يبقى مذهلاً ، حتى بعد تدنيه من ٤٠ الى أقل من النصف .

لكن نمو ميزانية اية دولة لا يمكن ان يُعزل عن معاملين اثنين آخرين للنمو : معامل نمو السكان ومعامل نمو الدخل القومي . ولكن حتى لو أخذنا معاملي النمو هذين بعين الاعتبار ، يبقى نمو ميزانية الدولة السورية ـ كما سنرى ـ مذهلاً .

ولنبدأ بنمو السكان ، ولنتأمل الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

تعداد سكان القطر السوري
(بالآلاف)

السنة	التعداد
١٩٥٣	٣٦١١
١٩٥٨	٤٢٤٦
١٩٥٩	٤٣٨٦
١٩٦٠	٤٥٣٠
١٩٦١	٤٦٧٨
١٩٦٢	٤٨٣١
١٩٦٣	٤٩٨٩
١٩٦٤	٥١٥٢
١٩٦٥	٥٣٢٠
١٩٦٦	٥٤٩٤
١٩٦٧	٥٦٧٤
١٩٦٨	٥٨٥٩
١٩٦٩	٦٠٥١
١٩٧٠	٦٢٤٧
١٩٧١	٦٤٥١
١٩٧٢	٦٦٦١
١٩٧٣	٦٨٩٠
١٩٧٤	٧١٠٣

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ (الجمهورية العربية السورية : المكتب المركزي للاحصاء ١٩٧٥).

فمن عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٤ ارتفع عدد سكان القطر السوري من ٣٦١١٠٠٠ إلى ٧,١٠٣,٠٠٠ نسمة ، أي انه لم يتضاعف ـ بالكاد ـ سوى مرة واحدة ، بينما تضاعفت الميزانية في حقبة مناظرة (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥) ٤٠ مرة بالأسعار

الجارية و١٨ مرة بالأسعار الثابتة .

ويدعم هذه الاستنتاجات قياس نمو الميزانية الى نمو الناتج المحلي[٣٦]. فقد زاد الناتج المحلي الصافي بحسب الاحصائيات السورية الرسمية من ٢٣٤٨,٣ مليون ليرة سورية سنة ١٩٥٣ الى ٧٨٧٠,١ سنة ١٩٧٤ أي أنه لم يتضاعف - بالكاد - سوى مرتين ، بينما تضاعفت الميزانية في حقبة مناظرة (١٩٥٥ - ١٩٧٥) ١٨ مرة .

وبديهي أن سورية لا تنفرد بهذه المعدلات المتضخمة لنمو ميزانية الدولة . فالصورة التي تقدمها ميزانيات الدول العربية الأخرى تكاد تكون مماثلة . وهوذا جدول بتطور ميزانيات ست دول عربية ، حرصنا على اختيارها من مشرق الوطن ومن مغربه ، ومن دول النفط وغير دول النفط ، بين ١٩٧١ و١٩٧٨ :

جدول رقم (٤)

تطور ميزانيات

ست دول عربية[٣٧]

البلد	الوحدة	١٩٧١	١٩٧٨	الزيادة ٪
الأردن	مليون دينار أردني	٨٤	٣٧٢	٤٠٤
الجزائر	مليون دينار جزائري	١٢٠٠٣	٣٢٥٦٥	٢٦٢
السعودية	مليون ريال سعودي	١٠٧٨٢	١٣٠٠٠٠	١٢٧٦
المغرب	مليون درهم مغربي	٥٥٢٠	٢٤٩٦٣	٤٥٢
الكويت	مليون دينار كويتي	٣٦٠	١٦٥٥	٤٦٠
ليبيا	مليون دينار ليبي	٥٠١	٢٤٥٠	٤٩٠

ويتضح من هذا الجدول أن أربعاً من الدول الست المختارة قد تضاعفت ميزانيتها خلال سبعة أعوام من ٤ الى ٥ أمثال (الأردن والمغرب والكويت وليبيا) ، بينما تضاعفت

(٣٦) انظر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ .

(٣٧) الأرقام مدورة ، والمصدر : التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٧٢ ولعام ١٩٧٩ ، (بيروت : منشورات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٧٢ و١٩٧٩) .

ميزانية الجزائر بأقل من ٣ أمثال ، على حين سجلت السعودية رقماً قياسياً وهو ١٢,٥ مثلاً .

وجميع هذه الجداول وهذه الأرقام وهذه المعدلات تقدم مؤشراً آخر الى اشتداد عضلات الدولة القطرية وتصلب عظامها ، والى صحة القانون الذي مؤداه ان التطور «الموضوعي» للأقطار العربية يسير باتجاه تثبيت الكيانات القطرية وترسيخها وتطويرها .

مؤشر نمو عدد العاملين في الدولة : يحلو للبيروقراطية ان تتحدث عن كل شيء بالأرقام إلا عن نفسها ؛ ولعل هذا واحد من الأسباب التي تفسر ندرة المعطيات الاحصائية عن نمو عدد ونسبة العاملين في الدولة في الأقطار العربية . ولكننا نستطيع من خلال المثال السوري ،هنا ايضاً ، أن نكوّن فكرة عن ذلك النمو .

جدول رقم (٥)

تعداد موظفي الدولة[٣٨]
السورية الخاضعين لقانون
الموظفين الأساسي (١٩٥٥ - ١٩٧٣)*

السنة	المجموع
١٩٥٥	٢٢٩٩٨
١٩٥٦	٢٢٤٥٦
١٩٦٢	٢٢٧٦٤
١٩٦٤	٢٥٣١٧
١٩٦٥	٢٨٣٦١
١٩٦٦	٣٠٧٨٤
١٩٦٧	٣١٦٧٧
١٩٦٨	٣٤٩٣١
١٩٦٩	٣٧٤٧٢
١٩٧٠	٣٩٥٦٩
١٩٧١	٤٢٠٠٦
١٩٧٢	٤٤٨٦٨
١٩٧٣	٥٠٦٨٨

(٣٨) المصدر نفسه .

(*) باستثناء وزارة الدفاع والمؤسسات المرتبطة بها .

في السنوات السبع الأولى (١٩٥٥ ـ ١٩٦٢) بقي إذن عدد العاملين في الدولة السورية الخاضعين لقانون الموظفين ثابتاً ، لكنه مال إلى التزايد السريع في العقد التالي (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣) حتى أنه تضاعف عملياً ، إذ انتقل من ٢٥٣١٧ عام ١٩٦٤ إلى ٥٠٦٨٨ عام ١٩٧٣ .

وهذا التطور عينه يُلاحظ ، ولكن بمزيد من البروز ، في نمو عدد مستخدمي الدولة السورية الخاضعين لنظام المستخدمين الأساسي .

جدول رقم (٦)
تعـداد مستخدمي الدولة[٣٩]
السورية الخاضعين لنظام
المستخدمين الأساسي (١٩٥٥ ـ ١٩٧٣)[*]

السنة	المجموع
١٩٥٥	٥٢٦٦
١٩٥٦	٥٥٩٦
١٩٦٢	١٢١٩٣
١٩٦٤	١٣٦٢٥
١٩٦٥	١٣٨١٨
١٩٦٦	١٤٠٨٧
١٩٦٧	١٤٠٩٨
١٩٦٨	١٧٧٥٩
١٩٦٩	١٨٣١٢
١٩٧٠	٢٢٩٤٧
١٩٧١	٢٤٠٥٤
١٩٧٢	٢٤٧٥٩
١٩٧٣	٢٥٧٠٦

إذن ، وفي حين أن عدد الموظفين بقي ثابتاً بين ١٩٥٥ و١٩٦٢ كما رأينا في الجدول الأول ، فإن عدد المستخدمين قد تضاعف في الحقبة نفسها مرة ونصف مرة إذ

(٣٩) المصدر نفسه .

(*) باستثناء وزارة الدفاع والمؤسسات المرتبطة بها .

انتقل ، كما يتبين من الجدول الثاني ، من ٥٢٦٦ عام ١٩٥٥ الى ١٢١٩٣ عام ١٩٦٢ . ثم لم يلبث هذا الرقم المستجد أن تضاعف في العقد التالي ، إذ ارتفع الى ٢٥٧٠٦ عام ١٩٧٣ . وبالاجمال ، فإن عدد المستخدمين قد تضاعف أربع مرات بين ١٩٥٥ و١٩٧٣ إذ انتقل من ٥٢٦٦ إلى ٢٥٧٠٦ .

وعلاوة على الموظفين والمستخدمين ، هناك عمال الدولة والقطاع العام الخاضعون لنظام التأمينات الاجتماعية . والمعطيات الاحصائية السورية المتاحة تشير الى أن نسبة تزايد عددهم كانت في حدود ٤٠٪ في مدى أربع سنوات كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٧)

عمال الدولة والقطاع العام[٤٠]
المشتركون في التأمينات الاجتماعية
في مطلع ١٩٧٠ - ١٩٧٤

السنة	المجموع
١٩٧٠	٨٣٨٧٧
١٩٧١	٩٤٩٧١
١٩٧٢	١٠٣٢٢٦
١٩٧٣	١١٤٣٤٦
١٩٧٤	١١٥٠٤٦

وقد بلغ مجموع عدد العاملين في الدولة السورية في ١٩٧٤/١/١ باستثناء وزارة الدفاع ، ٢١٩٣٣٩ ، وهم موزعون من حيث نوع العمل على النحو التالي :

نوع العمل[٤١]

تشريعيون وسياسيون —	اداريون وفنيون وكتبة	خدمات —	انتاج —	بيع — —	المجموع
١١٦٦	١٠٤٩٠٥	٤٥٨٨١	٦٥٣٤٨	٢٠٣٩	٢١٩٣٣٩

(٤٠) المصدر نفسه . (٤١) المصدر نفسه .

والملاحظة التي تفرض نفسها هنا هي أن عدد البيروقراطيين بالمعنى المتعارف عليه للكلمة (اداريون ، فنيون ، كتبة) يتعادل تقريباً (١٠٤٩٠٥) مع عدد العاملين في الخدمات والانتاج (٤٥٨٨١ + ٦٥٣٤٨) . ولكن حتى نكوِّن فكرة متكاملة عن ضخامة آلة الدولة ، فلا بد أن نضيف الى مجموع عدد العاملين في الدولة السورية (٢١٩٣٣٩) العدد ، ولو التقديري ، للقوات المسلحة السورية . والحال أن هذا العدد قدر في عام ١٩٧٦ بـ ٢٢٧٠٠٠[٤٢] . وإذا علمنا أن قوة العمل الفعلية في القطر السوري بلغ تعدادها في سنة ١٩٧٣ ، بموجب احصائيات المكتب المركزي للاحصاء ، ١٦١٢٠٠٠[٤٣] ، أمكننا ان نقدر بـ ٤٠٪ نسبة العاملين في الدولة الى مجموع قوة العمل الفعلية . وهذا الرقم فصيح الدلالة هو الآخر ، ويقدم مؤشراً اضافياً على أن عظام الدولة القطرية وعضلاتها قد اكتسبت صلابة الحديد .

مؤشر نمو السكان والعواصم : لقد كان تعداد سكان الوطن العربي ٨٧ مليوناً في عام ١٩٥٦ ، وارتفع الى ١٠٠ مليوناً عام ١٩٦٣ ، وإلى ١٢٢ مليوناً عام ١٩٧٠ ، وهو يقدر اليوم بـ ١٥٠ مليوناً ، وسيصل بحسب تقديرات الخبراء الى ٢٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.ومعدلات تزايد السكان فيه هي من أعلى المعدلات في العالم ، إذ تتراوح بين ٢١,٧ بالألف في مصر كحد أدنى و٣٣,٨ بالألف في العراق كحد أعلى ، بينما لا تزيد هذه المعدلات عن ٧ بالألف كحد أقصى في أوروبا الغربية مثلاً[٤٤] . وحتى نأخذ فكرة عما يعنيه هذا النمو السكاني ، حسبنا أن نتذكر ان تعداد سكان مصر الذي يناهز اليوم الأربعين مليوناً كان لا يزيد على مليونين ونصف عام ١٨٠٠ ، وان تعداد سكان الكويت الذي بلغ في نهاية عام ١٩٧٧ ١,١٢٩,٩٠٠ نسمة كان خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً على أبعد تقدير عام ١٨٦٨ .

وحتى نكون فكرة أدق عما تعنيه أرقام النمو السكاني في الوطن العربي ، ينبغي أن نتذكر أن أوروبا ، في عز ثورتها السكانية (الديموغرافية) ، ما زادت بأكثر من معدل ٧ بالألف سنوياً في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، و٧,٥ بالألف سنوياً في النصف الثاني من ذلك القرن[٤٥] .

---

(٤٢) هيثم الأيوبي ، **ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ، ص ٧٣ .

(٤٣) مصرف سورية المركزي ، **النشرة الربعية ١٩٧٥** ، ص ٧٥ .

(٤٤) كان معدل التزايد السكاني سنة ١٩٥٦ في سويسرا ٧,٤ بالألف ، وفي فرنسا ٦ بالألف ، وفي انكلترا ٤,٤ بالألف .

(٤٥) وارين تومسون ودافيد لويس ، **مشكلات السكان** ، ترجمة راشد البراوي (القاهرة : مكتبة الانجلو =

وما كان النمو السكاني في الوطن العربي ليكون ذا دلالة بالنسبة الى الموضوع الذي يعنينا هنا ، أي ميل التطور الفعلي الى ترسيخ الكيانات القطرية ، لولا اتسامه بسمتين اثنتين : (١) مواكبته لاميركا اللاتينية بوصفها أكثر مناطق العالم دينامية من الناحية الحيوية ؛ (٢) ارتفاع نسبة النمو الحضري فيه .

فأما التقارب في معدلات النمو السكاني بين العالمين العربي والأميركي اللاتيني فيكمن وجه الخطورة فيه في أن اميركا اللاتينية تقدم نموذجاً على تقومن دول وتحولها الى أمم قائمة بذاتها ، على الرغم من انتمائها اللغوي الواحد (جميع شعوب اميركا اللاتينية تنطق بالاسبانية ، باستثناء البرازيل التي تنطق بالبرتغالية) ، وبالرغم من أن الحدود السياسية فيما بينها قد رسمت في الأساس على نحو اصطناعي من قبل الدول « المتروبولية » . ومن دون أن نتوسع هنا في أوجه التشابه في الأوضاع بين كل من العالمين العربي والأميركي اللاتيني (لغة واحدة وتجزئة « كولونيالية » مصطنعة) ـ إذ لنا الى هذا الموضوع عودة ـ فإننا لا نستطيع أن نتغافل عن أن الانفجار الديموغرافي في أميركا اللاتينية مرتبط ـ في أحد مقوماته على الأقل ـ بسيرورة البناء القومي ، أي بحاجة الكيانات القطرية هناك الى استكمال أبعادها كدول ـ أمم .

ومن دون أن نزعم أن الوطن العربي هو صورة طبق الأصل عن العالم الأميركي اللاتيني ، فإننا لا نستطيع أن نتغافل عن ان الانفجار الديموغرافي يصلح لأن يكون ، في الوطن العربي أيضاً ، مؤشراً الى ترسخ الكيانات القطرية واحتمالات تقومنها .

ومما يرجح كفة تأويل كهذا أن نسبة النمو الحضري في الوطن العربي مرتفعة نسبياً (٣٥٪ مقابل ٤٠٪ في أميركا اللاتينية و٢٥٪ في آسيا و١٥٪ في افريقيا) ، وأن التقديرات الاحصائية لا تستبعد ان يصبح الوطن العربي حضرياً بنسبة ٧٠٪ في عام ٢٠٠٠ ، إذ سيصل تعداده على أساس هذه التقديرات الى ٢٥٠ مليون نسمة في سنة الألفين ، ١٧٠ مليوناً منهم من سكان المدن و٨٠ مليوناً منهم من سكان الريف[٤٦] .

وحتى هذه النسبة العالية للنمو الحضري ما كانت لتكون مؤشراً ذا دلالة بالنسبة الى الموضوع الذي يعنينا هنا ، أي ميل التطور الموضوعي الى ترسيخ الكيانات القطرية وقومنتها ، لولا أن النمو الحضري في الوطن العربي هو في المقام الأول نمو عواصم .

=مصرية ،بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٩) ، ص ٦٣٨ ـ ٦٤٣ .

(٤٦) سعد الدين إبراهيم ، « مدن العالم العربي : الحاجة الى استراتيجية حضرية جديدة ، » في دراسات عربية ، السنة ١١ ، العدد ٦ ، (نيسان / ابريل ١٩٧٥) ، ص ٨ ـ ٤٢ .

فلئن يكن معدل النمو السكاني في الوطن العربي ، بريفه وحضره ، يقل قليلاً عن ٣٪ سنوياً ، فإن معدل النمو الحضري فيه يتراوح بين ٤,٥ و٥,٥٪ .

ولكن إن كان سكان مدن الوطن العربي يتزايدون بسرعة تزيد بنسبة الثلثين على سرعة تزايدهم في الأرياف ، فإن معدل الزيادة في العواصم يفوق بضعف ، واحياناً بضعفين أو أكثر ، معدل الزيادة في المدن . فبغداد تتزايد حالياً بمعدل ٦٪ سنوياً ، والرياض بمعدل ١٠٪ سنوياً ، والدوحة بمعدل ١٥٪ سنوياً ، أما مدينة الكويت فتضرب رقماً قياسياً للنمو في العالم قاطبة ، وهو ١٨٪ سنوياً .

وإذا ما استمرت وتائر نمو العواصم العربية على ما هي عليه في الوقت الراهن ـ وليس ثمة في الأفق ما يشير الى أنها لن تستمر ـ فإن نهاية القرن العشرين ستشهد تطور عواصم عربية عملاقة .

فالقاهرة ـ التي تنمو الآن بمعدل « معتدل » جداً هو ٤,٥٪ سنوياً ـ سيصل تعدادها في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ مليون نسمة . وبغداد ـ التي تنمو الآن بمعدل يزيد على ٦٪ قليلاً ـ سيصل تعداد سكانها في العام ٢٠٠٠ الى ١٢ مليون نسمة . وإذا حافظت الرياض على المعدل الراهن لنموها ـ وهو ١٠٪ سنوياً ـ فإن تعداد سكانها سيصل الى ١٠ ملايين نسمة في نهاية القرن الحالي . وسيرتفع تعداد سكان الجزائر في الحقبة نفسها الى ٤,٨ ملايين نسمة . وبيروت الى ٣,٥ ملايين نسمة ، ودمشق الى ٣ ملايين نسمة ، وتونس الى ٢,٣ ملايين نسمة . أما مدينة الكويت فإنها اذا حافظت على المعدل الراهن لنموها وهو ١٨٪ سنوياً ـ وهذا يبدو من مستحيلات الأمور ـ فإن تعدادها سيصل في العام ٢٠٠٠ الى ٩ ملايين نسمة . ولكن حتى إذا قدرنا معدل نموها في ربع القرن القادم بـ ٧,٥٪ سنوياً ، فإن تعداد سكانها في العام ٢٠٠٠ سيصل الى ٤,٥ ملايين نسمة[٤٧] .

ومجموع تعداد هذه العواصم الثماني وحدها (القاهرة + بغداد + الرياض + الجزائر + بيروت + دمشق + تونس + الكويت) سيصل في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ مليون نسمة . وإذا أضفنا الى هذا المجموع التعداد المتوقع لسكان العواصم العربية الثلاث عشرة الأخرى ، لحضرت أمام أذهاننا صورة للوطن العربي في العام ٢٠٠٠ وهو مقطون بـ ٢٥٠ مليون نسمة ، يقيم ٧٥ مليوناً منهم ، أي ما نسبته ٣٠٪ في العواصم .

والحال أن نسبة سكان العواصم الى مجموع تعداد السكان في الوطن العربي ما

(٤٧) المصدر السابق .

كانت تزيد على ١٥٪ عام ١٩٧٠ . وهذه النسبة (١٥٪) ستستوعبها في العام ٢٠٠٠ ثلاث عواصم فقط (القاهرة + بغداد + الجزائر) .

وليس هذا فحسب ، بل إن منطقة الخليج تقدم لنا من الآن مشهد « دول ـ مدن » أو « دول ـ عواصم » نظير الكويت والدوحة اللتين يتكدس فيهما من الآن ٨٠٪ و٧٠٪ من سكان الكويت وقطر .

وفي الوقت الذي سيتضاعف فيه تعداد بعض عواصم الوطن العربي أو سيزيد الى ثلاثة أمثاله في نهاية القرن الحالي ليصل الى« نقطة الملايين العشرة أو ليتجاوزها»، فإن المرء لن يمكنه إلا أن يقف مذهولاً حين سيلاحظ أن الوطن العربي ، غير النامي صناعياً ، قد استغرق ٥٠ عاماً فقط ليصل الى نقطة الملايين العشرة تلك التي استغرقت من الغرب الصناعي ١٥٠ عاماً[٤٨] .

وكما وصف برتران دي جوفنيل ابتلاع سلطة الدولة لسائر السلطات الاجتماعية ، كذلك فإنه يسعنا الكلام عن امتصاصية VAMPIRISME عواصم الوطن العربي لمدنه ولأريافه على حد سواء .

والحال أن عاصمة الدولة هي خلاصتها ، مركزها ، معسكرها ، نقطة احتشاد بيروقراطيتها وامتيازاتها .

ونحن لن نتحدث هنا عن العاصمة القطرية كما تحدث فرانز فانون عن العاصمة الافريقية أو العالم ـ ثالثية ، بالمعنى السياسي ، من حيث أنها مسخ موروث عن العهد « الكولونيالي » ينبغي على المسؤولين الثوريين والديموقراطيين أن يفروا منه « فرارهم من الطاعون »[٤٩] ، ولكننا سنتحدث عنها فقط ، من المنظور الذي يعنينا في اطروحتنا ، بوصفها عواصم بالمعنى اللغوي للكلمة، عواصم تعصم دول التجزئة من الوحدة ، عواصم للأنانية البيروقراطية المتمحورة حول ذاتها ، عواصم للأنوية البيروقراطية التي ينهار الكون في نظرها إذا انهارت مركزيتها له ، عواصم يتخثر فيها دم السلطة وتتصلب شرايينها الى حد الاحتشاء والسداد ، عواصم لا ترى نفسها في غير دور العواصم وقد لا يطيب لها ان تتخلى عن هذا الدور ولو لصالح عاصمة الأمة وعاصمة دولة الوحدة ، عواصم يصح فيها ما قلناه في كثير من الزعماء ، فيها تتركز السلطة مثلما فيهم تتشخص ،

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) فرانز فانون ، معذبو الأرض ، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٣) ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

وتركيز السلطة ـ مثل تشخيصها ـ يضاعف فيها مُعامل الانانية ، وبكلمة واحدة عواصم تضحي بكل شيء على مذبحها ولا تضحي بنفسها على أي مذبح ، ولو كان مذبح الوحدة .

ولعل مما يعزز هذه الميول الأنوية والانانية في جسم العواصم العربية أن تضخمها لم يأت نتيجة تطور طبيعي.فهي في غالبيتها تضخمت وتتضخم بوصفها مراكز ادارية قبل ان تكون مراكز تجارة وصناعة وانتاج(٥٠) . وأخشى ما تخشاه في حال قيام الوحدة هو أن تخسر هذه المركزية الادارية ، هذا المحرك الذاتي المولد للامتيازات والارتزاق والهيمنة الاخطبوطية والطفيلية معاً .

* * *

إننا لا نبغي من وراء ذلك كله ان نقول ان الدولة القطرية قوة لا تقهر . بل مبتغانا أن نقول إنها قوة .قوة قيد التطور والتضخم . قوة قمينة ذات يوم بأن تنصّب نفسها أمة ، بأن تحقق وتكرس في ذاتها التطابق المنشود بين الدولة والأمة ، بأن تتحول ـ وهي القطرية ـ الى دولة « قومية » .

وعيب النظرية القومية التقليدية أنها لم تَرَ هذه القوة ، لم تَرَ هذا الخطر . صحيح أنه في زمن متأخر ـ ومتأخر جداً ـ (١٩٦٢) اكتشف شيخ المنظِّرين القوميين التقليديين ، ساطع الحصري ، مقلب الدولة القطرية ، فكتب يقول : « ان لكل دولة من الدول القائمة معالم خاصة ، مشهورة وملموسة ، وسلطات فعلية . . . ولكل دولة علم خاص بها ، وشرطة خاصة ، بملابس وشارات خاصة ، وجيش خاص ، ونشيد رسمي خاص ، وأوراق هوية و جوازات سفر ونقود خاصة وبتعبير أقصر ، ان لكل دولة من الدول العربية القائمة سلسلة من الأمور الخاصة بها ، يراها كل فرد من أفرادها منذ نعومة أظفاره ، ويألفها ، ويرتبط بها نفسياً ، ويشعر من جرائها بانه يختلف عن غيره من منتسبي الدول العربية الأخرى . وأما فكرة القومية العربية ـ عند تعدد الدول ـ فتكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية الملموسة ، وتبقى في حالة نزعة معنوية ، تجول في

---

(٥٠) وذلك هو الفارق الجوهري بين النمو الحضري العربي وبين النمو الحضري في الغرب الصناعي . فهنالك في الغرب ، كان التصنيع « هو العامل الذي صاحب النمو الحضري أو حفز اليه » أما هنا ، في الوطن العربي ، فإن العواصم ، من حيث أنها مراكز ادارية ، تسبق في نموها سائر المدن حتى ولو كانت مراكز انتاج وتجارة وصناعة . على هذا النحو سبقت دمشق في النمو حلب ، وعلى هذا النحو قد تسبق الرباط ذات يوم الدار البيضاء .

الخواطر وتختلج في الصدور ، فلا تجد أية مساعدة من طبيعة الحياة الإدارية والسياسية القائمة ، بل قد تجد منها معارضة شديدة»(٥١) »

وصحيح أن من جملة الاتجاهات الحديثة للفكر القومي التقليدي التركيز على خطورة الدولة القطرية على قضية الوحدة العربية ، والتشديد على القوة المادية لتلك الدولة : « إن الدول الاقليمية ليست أسماء على ورق ، بل هي أجهزة كاملة ومعقدة ، فيها رؤ ساء دول ، وملوك ، وحكومات ، ورؤ ساء وزارات ، ووزراء ، وقادة جيوش ، وقادة شرطة ، ومجموعة من كبار الموظفين والبيروقراطيين ، وفئات ضخمة من الناس يرتزقون من الحكم»(٥٢) .

نقول صحيح هذا كله ، ولكن اكتشاف النظرية القومية العربية التقليدية ـ ولو بعد طول تأخير ـ لمقولة الدولة القطرية ، لواقعيتها ، لماديتها ، لا يخفف شيئاً من غلواء المقدمات والنتائج المثالية لتلك النظرية .

فهذا الاكتشاف لم يتم بفضل النظرية ، بل رغماً عنها . لم يأت نتيجة لتوقع ، بل نتيجة لمفاجأة وصدمة . فالثقل المادي للحقائق الواقعة لا بد في نهاية المطاف أن يفرض ذاته حتى على أشد المثاليين مثالية ، ولا مناص من ان يُريَ ذاته حتى عبر أسمك نظارات المثالية وأشدها تغشية على البصر .

---

(٥١) ساطع الحصري : الاقليمية : جذورها وبذورها ، الطبعة ٢ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٤، ص ١٣ .

(٥٢) عصمت سيف الدولة الطريق الى الوحدة العربية (بيروت : ٨ دار الطليعة ، ١٩٦٨)، ص ٢٩ . وهذا المؤلف يتخوف من الدولة القطرية ويغالي في الرغبة في التطهر من سمومها الى حد أنه يحرم على الطليعة الثورية الوحدوية ان تتسلم الحكم في اية دولة قطرية : « تحت اية ظروف لا يجوز ان تتحول الثورة العربية الى دولة اقليمية . وفي كل الظروف يجب ان تبقى الطليعة العربية ، تنظيماً وقيادة ، فوق الدولة نظاماً وحكومة . . . ذلك عن دولة الوحدة النواة . أما في الدول الاقليمية الأخرى فلا يجوز للثوريين العرب ان يتولوا الحكم فيها . . . ولعل الالتزام بعدم الحكم في ظل الاقليمية ان يكون اول شروط الانتماء الى الطليعة العربية لتصبح قلة ، ولكن نقية ، فتستحق النصر» (المصدر نفسه ، ص ١١٨ ـ ١٢١).فلكأن النظرية القومية العربية التقليدية ، التي طالما تعامت عن العامل السياسي ، اكتشفت فجأة مقولة الدولة وواقعها القطري ، فاصيبت بالانبهار وما وجدت من رد سوى هذه النخبوية وهذه الفوقية وهذه التطهرية التي هي في خاتم المطاف موقف اخلاقي اكثر منه سياسياً .

ان مثالية النظرية القومية العربية التقليدية لا تكمن فقط في ازدرائها المباشر للمادية ، للعوامل المادية، للعوامل السياسية والاقتصادية على سبيل المثال[٥٣]، ولا في إعلائها فحسب من شأن العوامل الروحية والثقافية ، ونفيها لأي ارتباط للظاهرة القومية بمقومات مادية[٥٤]، بل تكمن أساساً في عجزها عن إدراك جدل « المادة و« الروح»، في عجزها عن فهم دور العوامل المادية في تشكيل العوامل الروحية، في عجزها عن استيعاب القوة المادية للأشياء بالإضافة الى قوتها الروحية[٥٥] .

فمما لا شك فيه ان فكرة القومية العربية هي قوة روحية كبرى، وهي ايضاً قوةمادية كبرى بمقدار ما تستملكها الجماهير . ولكن مما لا شك فيه ايضاً ان الدولة القطرية هي قوة مادية كبرى ، وهي ايضاً قوة روحية بمقدار ما تتحكم بوعي الجماهير .

وقوة القومية تكمن على وجه التحديد في مقدرتها ، في لحظة معينة من التاريخ ، وإذا ما بلغت أوج توترها ، أن تطيح بدول التجزئة ، مهما يكن الشأو الذي قطعته في التوطد المادي والروحي، ولكن قوة الدولة القطرية ، التي هي قيد تطور وتضخم ، تكمن ايضاً في قدرتها ، على المدى الطويل ، على إخضاع الفكرة القومية لسيرورة تآكل

---

(٥٣) من نماذج هذا الازدراء النص التالي لعبد الرحمن البزار: « الى اية هوة سحيقة ترانا ننحدر بالإنسانية إذا ما ثبتنا هذه الفلسفة المادية وجعلناها قوام وجودنا الاجتماعي ؟» بحوث في القومية العربية، مصدر آنف الذكر. ١٦٣) .

(٥٤) مع أن شيخ المنظرين التقليديين للقومية العربية هو اكثرهم عقلانية في الوقت نفسه، لكنه ايضاً من أشدهم تطرفاً في فهم الظاهرة القومية بمعزل عن العوامل السياسية والاقتصادية . يقول مثلاً : « الأحاسيس الوطنية والقومية لا ترتبط بالمنافع المادية والاقتصادية . انها من النوازع والعواطف التي تسمو عن الحسابات النفعية . انها تشبه حب الأطفال أو حب الأمهات لأطفالهم . انها لا تخضع لدواعي المنفعة والمصلحة . . كلنا نعلم ان النوازع الوطنية والقومية تدفع الناس ـ في بعض الأحوال ـ الى تضحية النفس . فمن الطبيعي ـ بل من الأولى ـ ان تدفعهم الى تضحية المصالح الاقتصادية عند الاقتضاء . . (الحصري، ما هي القومية ؟ ص ١٥٦). وتعليقنا: صحيح ، ربما، ولكن ما اكثر الناس ايضاً الذين تدفعهم مصالحهم الاقتصادية الى الدوس على النوازع الوطنية والقومية والتضحية بها!

(٥٥) نظلم التقليديين لو زعمنا ان المثالية حكر لهم دون سواهم ، فبين المحدثين ايضاً من يربأ بالأمة العربية أن يدخل عامل مادي ـ كالاقتصاد ـ في تكوينها . يقول منير شفيق : « نحن لا ننتظر تطورات اقتصادية معينة حتى نصبح أمة ، او لكي تصبح وحدتنا ضرورية . إننا متكونون كأمة منذ زمن بعيد، (شفيق في الوحدة العربية والتجزئة» ص ٩٤).

وتدجين ، وعلى إكساء نفسها ـ وهي القطرية ـ بقوة معنوية قومية متى ما انجزت تحولها ، وهي ضمن حدودها القطرية ، الى دولة ـ امة .

وفي الفصول التالية سنسلط بعض اضواء على سيرورة التآكل والتدجين تلك ، أي على الفعالية المادية للدولة القطرية في « تقطير» عوامل القومية ومقوماتها. والنظرية القومية العربية التقليدية تضع في طليعة تلك العوامل والمقومات اللغة والثقافة المشتركة والتاريخ المشترك . فلنرَ ما مآل هذه العوامل والمقومات في ظل التطور التضخمي للدولة القطرية .

الفصل الخامس

الدولة القطرية واللغة القومية

النظرية القومية العربية التقليدية هي نظرية لغوية في المقام الأول ، نظرية تضع إشارة تعادل ومساواة بين اللغة = الأمة .

يقول مؤلف « بحوث في القومية العربية» « ليس بين القوميات العديدة ـ فيما أحسب ـ قومية تصلح اللغة الواحدة أساساً لها ومقوماً فعالاً حيوياً من مقوماتها كالقومية العربية»[1] .

والحق ان نظرية اللغة = الأمة لا تكتفي بأن تعتبر اللغة اساساً للأمة ومقوماً فعالاً وحيوياً من مقوماتها ، بل تعتبرها الأساس والمقوِّم **الأوحد**. والحق ايضاً أن نظرية اللغة = الأمة لا تخصص نفسها بالأمة العربية ، بل تعمم المقياس على أمم المعمورة قاطبة .

يقول المؤلف نفسه : « المغتربون العرب قوميون ما بقوا شاعرين بقوميتهم ، مستمسكين بلغتهم ، متحسسين بروح تاريخهم ، وإن وجدوا في الاميركتين أو أوستراليا أو أنأى بقعة من بقاع افريقيا . . . وما يصح على العرب يصح على غيرهم . فالأرمن الموجودون في العراق أو سورية أو لبنان أو أية بقعة اخرى من بقاع الدنيا ، يبقون محافظين على قوميتهم الأرمنية ما بقوا يتكلمون لغتهم الأرمنية ، ويحسون بالرباط القومي الذي يؤلف بين الأرمن في كل بقاع الدنيا ، وإن كانوا بعيدين عن أرمينيا ، أو حتى لو فرض أن ارمينيا قد زالت نهائياً من الوجود»[2] .

---

(١) بحوث في القومية العربية، ص ١١٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٩

هكذا تتبخر جميع العوامل ، حتى بما فيها الأرض ، لتبقى اللغة وحدها ، ومن ثم الأمة . فما دامت اللغة صامدة ، فالأمة صامدة .

يقول ساطع الحصري : « إن حياة الأمة بلغتها . أما الموت بالنسبة إلى الأمة فليس ـ في حقيقة الأمر ـ إلا في الحرمان من اللغة الخاصة بها »[٣] .

ويقول كذلك : « إن حياة الأمم تقوم ـ قبل كل شيء ـ على لغاتها . وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أخرى تكون قد فقدت الحياة ، واندمجت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة . ولا نغالي إذا قلنا : إن اللغة هي روح الأمة وحياتها ، وإنها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري »[٤] .

إننا لا نشك في أن الأمة تموت إذا ماتت لغتها . ولكننا لا نشك أيضاً ـ وتلك هي نقطة خلافنا الجوهرية مع النظرية القومية العربية التقليدية ـ في أن الأمة قد تموت دون أن تموت لغتها .

« الأمة الانكليزية » ماتت في الولايات المتحدة الأميركية ، ولكن دون أن تموت فيها اللغة الانكليزية .

و« الأمة الانكليزية » ماتت في كندا ، ولكن دون أن تموت فيها اللغة الانكليزية .

و« الأمة الاسبانية » ماتت في أميركا اللاتينية ، ولكن دون أن تموت فيها اللغة الاسبانية .

و« الأمة البرتغالية » ماتت في البرازيل ، ولكن دون أن تموت فيها اللغة البرتغالية .

و« الأمتان الفرنسية والالمانية » ماتتا في سويسرا ، ولكن دون أن تموت فيهما اللغتان الفرنسية والالمانية .

و« الأمة الالمانية » ماتت أو تموت في النمسا ، ولكن دون أن تموت فيها اللغة الألمانية .

و« الأمة اليونانية » تموت في قبرص ، ولكن دون أن تموت فيها اللغة اليونانية .

---

(٣) الحصري ، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية ، ص ١٠٧ .

(٤) الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٦ .

بل لعل الأمة الالمانية نفسها ـ أمة اللغة ونظرية تعادل اللغة والأمة ـ هي في سبيلها الى أن تموت في الألمانيتين الاتحادية والديموقراطية ، دون أن تموت فيهما مع ذلك اللغة الالمانية .

وموضع الخطورة في النظرية القومية العربية التقليدية إيحاؤ ها بأن الأمة العربية باقية ما بقيت اللغة العربية . فإذا كان موت الأمة لا يعني بالضرورة انقراضها ، بل قد يعني أيضاً تفتتها وانقسامها الى أمم ، فإنه لا يعود من المستحيل تماماً أن نتصور أن تموت الأمة العربية دون أن تموت اللغة العربية .

والخطر الذي تواجهه الأمة العربية ليس خطر الموت الفيزيائي ، أي بمعنى الزوال والانقراض ، وإنما خطر الموت المعنوي ، أي بمعنى الانقسام وتكريس التجزئة(٥) . وبعبارة طباقية ، ان موت الأمة العربية يعني ولادة أمم عربية .

والحال أن نظرية اللغة = الأمة إذا كانت تصلح سلاحاً لدرء خطر الموت الفيزيائي ، فإنها مفلولة وعديمة الفعالية ـ الى حد كبير على الأقل ـ في مواجهة خطر الموت المعنوي .

فـ « الأمم العربية » ـ في حال تأبيد التجزئة ـ ستكون أمماً ناطقة باللغة العربية .

إن النظرية القومية العربية التقليدية إذ تضع ثقلها كله في توكيد الأطروحة القائلة ان حياة الأمة بلغتها ، وموتها بموتها ، توجِّه الأنظار الى خطر وهمي إلى حد كبير وتحجب عن الأنظار الخطر الفعلي .

فالمطروح على بساط البحث في ظل سيادة التجزئة والدول القطرية هو موت الأمة وليس موت اللغة .

والمقارنة بين العرب والأرمن غير جائزة . فليس العرب أمة في المنفى أو المهجر ، وإذا كانوا يعانون من الشتات ، فشتاتهم في وطنهم بالذات ، وفي أرضهم بالذات .

إن تمسك الأرمني بلغته القومية هو الرد الوحيد المتاح له في مواجهة عملية الصهر والانصهار التي هو عرضة لها . أما العربي فإنه لا يواجه خطر صهر أو انصهار في أمة أخرى ، إنما الخطر الذي يواجهه هو خطر « التقطير »، والحال أن التقطير يتم من داخل اللغة القومية لا من خارجها .

إن الدولة القطرية لا تلقي قفاز التحدي في وجه اللغة العربية ، بل هي تحرص ،

(٥) الحق أن الأمة العربية واجهت خطر الموت الفيزيائي في الجزائر ، وقد تواجهه أيضاً على امتداد المنطقة المحيطة باسرائيل والممتدة من الفرات إلى النيل .

على العكس ، حتى في سيرورة تقومنها ، على توكيد انتمائها العربي، أي انتمائها الى مجموعة « الأمم » الناطقة باللغة العربية .

ولهذا فإن المقارنة لا تجوز حتى مع الألمان . فلئن كان الدعاة القوميون الألمان قد وضعوا ثقلهم كله في توكيد معيارية اللغة للقومية ، فإن ذلك « يرجع أساساً إلى أن الالمان تفرقوا عبر التاريخ الأوروبي الوسيط ، وبداية الحديث ، في مختلف أنحاء وسط أوروبا وشرقها ، وصارت اللغة الالمانية هي الرابطة الرئيسية الوحيدة تقريباً بين الجماعات الالمانية المبعثرة »(٦) .

إن منطق النظرية يكمن في التاريخ أولاً . وهذه الأطروحة لا يؤكد صحتها شيء كما يؤكده تاريخ النظرية القومية الألمانية . والمثاليون واللاتاريخانيون هم وحدهم الذين يمكن أن ينسوا ان « الأحداث التاريخية بعثرت السكان الذين يتحدثون الالمانية في منطقة واسعة من وسط وشرق أوروبا انفصلت عن ألمانيا مع الوقت أو لم تكن تابعة لها قط . وقد نظر دعاة الوحدة الالمانية وخلفاؤهم النازيون إلى هذه الشعوب دائماً باعتبارها أجزاء من الأمة الالمانية ، وأعلن هتلر مرات كثيرة أنه حاميها . والالمانية لغة النمساويين وأغلبية السويسريين، فضلاً عن أنه توجد أو كانت توجد ، أقليات تتكلم الالمانية في دول البلطيق وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا ويوغوسلافيا وروسيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة والبرازيل وكثير من دول أمريكا الأخرى ، وفي المستعمرات الألمانية السابقة . بالإضافة إلى أن دعاة الوحدة الألمانية يعتبرون الهولنديين والفلمنكيين والدنماركيين أيضاً من الالمان ، بمعنى أوسع ، وينظرون الى لغاتهم كمجرد لهجات ألمانية »(٧) .

بديهي أننا لا ننكر مشكلة وجود أقليات عربية في أطراف الوطن العربي ، وكذلك في المغتربات والمهاجر الأميركية والأفريقية . واللغة العربية تلعب دوراً حيوياً في هذه الحال في بقائهم أو عدم بقائهم عرباً . لكن المشكلة المركزية في قضية الوحدة العربية ليست مشكلة الأقليات في أطراف الوطن العربي وفي المهاجر والمغتربات ، وإنما مشكلة جسم الأمة المقطع الأوصال إلى زهاء عشرين من الكيانات القطرية التي تنطق جميعها ، رسمياً وشعبياً ، باللغة العربية ، والتي انخرط بعضها وينخرط بعضها الآخر، في الجهار والعلن تارة وفي السر والخفاء طوراً ، في طريق التقوين الذاتي .

إن اللغة العربية لا تعاني من اضطهاد إلا في بعض المناطق الأطرافية من الوطن العربي ، حيث تعيش بعض الأقليات العربية تحت سيادة دول غير عربية . لكن ليس كذلك وضع اللغة العربية على امتداد الملايين الأحد عشر من الكيلومترات المربعة ، التي هي مساحة الوطن العربي . وحتى في الشمال الأفريقي ، حيث عانت اللغة العربية من

(٦) أحمد ، القومية والمذاهب السياسية ، ص ٤٥ .
(٧) هرتز ، القومية في التاريخ والسياسة ، ص ١١٣ .

اضطهاد في زمن الاحتلال الفرنسي ، فإن سيرورة التعريب ، وإن تكن بطيئة أحياناً ، تحملنا على الاطمئنان إلى مستقبل اللغة العربية هناك .

بل لعلنا نستطيع القول إن وجه الخطورة في سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية يكمن ، على وجه التحديد ، في كونها تتم من خلال التمسك باللغة العربية والحرص عليها ، لا من خلال الطلاق عنها والانشقاق . فمما لا شك فيه أن اللغة العربية راسخة في الوجدان العربي ، ومرتبطة بكل منجزات الحضارة التراثية ، فضلاً عن أنها لغة القرآن ، دين الغالبية العظمى من أبناء الوطن العربي . ولو صدرت عن أي كيان قطري محاولة للتقومن الذاتي على أساس من الانشقاق اللغوي ، لتحولت اللغة العربية على الفور ، بما لها من رسوخ في الوجدان العربي ، الى قوة هائلة للتصدي لمثل تلك المحاولة ، ولكن ما من دولة من الدول القطرية ، حتى تلك التي أعلنت رسمياً تكريس نفسها أمة قائمة بذاتها ، تنكر البعد اللغوي والحضاري العربي ـ الاسلامي ، لشخصيتها القومية المزعومة. يؤكد مثلاً مؤلف « الشخصية التونسية » ويعيد التوكيد مراراً وتكراراً « أنه ليس هناك من شك في أن الشعب التونسي مثل الشعوب العربية كلها يحس بأن هناك ما يجمع بعضه ببعض ، وهو يؤمن به ويؤكده ، وأهمه اللغة والدين ، وبصفة اوضح، الحضارة العربية الاسلامية »[٨] . بل أنه يذهب الى أبعد من ذاك ويؤكد أن اللغة العربية هي ضمير « الأمة التونسية » والمقوم الأول في شخصيتها : « أول مقوم من مقومات الشخصية التونسية هو اللغة العربية . . . ولغة الضاد أصبحت بالنسبة إلينا من طبيعة الأشياء والتحمت بكياننا أشد الالتحام » حتى « أصبحت اللغة العربية تسير في دمائنا وتكون العنصر الدائم القار الذي لا يمكن أن نحيد عنه وكأنه الضمير الذي يخز كلما تردى الفرد في الانحراف عن سواء السبيل »[٩] .

وقد دارت في الصحافة التونسية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ مناقشات واسعة حول ما سمي بـ « الوحدة القومية » . وقد ذهب أنصار « الوحدة القومية » ـ أي « الأمة التونسية » ـ إلى أن الشعب التونسي يملك المقومات الأساسية للأمة ، وعلى رأسها اللغة الواحدة التي هي العربية[١٠].

إن اللغة هي بلا ريب مقوم أساسي ، بل الأساسي ، في تكوين كل أمة. هذه حقيقة ما ونت تكررها ولا تسأم من تكرارها النظرية القومية العربية التقليدية . ولكن

---

(٨) بن سلامة ، الشخصية التونسية ، خصائصها ومقوماتها ، ص ١٥ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(١٠) راجع اعداد « العمل » و« لاكسيون » L'Action ، الناطقتين بلسان الحزب الدستوري الاشتراكي التونسي ، على امتداد شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٧٧ .

« المقلب » الذي نصبته الدولة القطرية السائرة في طريق التقومن الذاتي لتلك النظرية هو أنها أخذت عنها أطروحتها المعيارية الأولى وطبقتها على نفسها . فما دامت الأمة بحاجة إلى لغة قومية واحدة ، فإن « الأمة التونسية » ، مثلاً ، تملك أن ترفع نفسها بلا حرج الى عداد الأمم نظراً الى توفر وحدة اللغة لها ، وهي اللغة العربية . يقول مؤلف **الشخصية التونسية** أيضاً : « إنه لمن البديهي أولاً أن يتبادر إلى ذهن كل من يريد أن يعرف أخص خصائص أمة من الأمم أن يتجه إلى الظاهرة الأولى البارزة للعيان المعبرة عن الشخصية بأفصح لسان ، و التي فيها تكمن كل دقائق هذه الشخصية ، ألا وهي اللغة . فمن طبيعة الأشياء ان ندرس هذا المقوم الأول من شخصيتنا وهي لغتنا » ، وهذه اللغة هي العربية التي هي « اللغة الأصلية والوحيدة » والتي ليس إلا بها « يتم كمال الشعب واكتمال الأمة » ، ولهذا « فإنه ما أحس التونسي بالحاجة الى الدفاع عن كيانه إلا والتفت الى لغته وصانها وحفظها من المؤامرات وذاد عنها »[11].

ولئن ما أمكن للنظرية القومية العربية التقليدية أن تتوقع ذلك « المقلب » من جانب الكيانات القطرية ، فلأنها ـ في غمرة الانشداه بالنموذج القومي الأوروبي عامة والألماني خاصة ـ غالت في المماهاة بين اللغة والأمة إلى حد أنها أقامت بينهما علامة تساوٍ ، وحولت المماهاة إلى معادلة رياضية صرف يقبل طرفاها القلب والاستبدال بلا تمييز ، بحيث يصح أن يقال على حد سواء الأمة = اللغة ، واللغة = الأمة .

والحال أن هذه المعادلة غير صحيحة ، **بوجه عام** ، إلا في صيغتها الأولى : الأمة = اللغة . فكل أمة لا بد لها ، **بوجه عام** ، من لغة واحدة . ونحن نشدد على التقييد (**بوجه عام**) ، لأنه توجد في أوروبا ، كما في العالم الثالث ، أمم متعددة اللغات . وقد اصطدمت النظرية القومية العربية التقليدية بمثالين كلاسيكيين هما بلجيكا وسويسرا . وقد تخلصت النظرية القومية العربية التقليدية من إحراج هذين المثالين بأن أفتت ، بتسرع ، أن كلاً من بلجيكا وسويسرا « دولة لا أمة »[12] ولكنها ، بالمقابل ، ضربت

---

(١١) بن سلامة ، **الشخصية التونسية ، خصائصها ومقوماتها** ، ص ٦٧ ، ٨٣ ، ١٠١ .

(١٢) « يتبين من كل ما سبق ان سويسرة دولة لا أمة . دولة تضم عدة قوميات . سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية ، أجبرتهم على التعايش والتآزر تحت راية دولة اتحادية » (الحصري ، «القومية واللغة ، » في **ابحاث مختارة في القومية العربية** ، ص ٣٠٠).ومثل هذا الكلام قيل عن بلجيكا ، التي حُلّ إشكالها بالقول بأنها شذوذ تاريخي تمخض عن اجتماع أمتين في دولة واحدة . ومن دون ان ندخل في مناقشة مفصلة لهذا « الشذوذ » المزعوم ، نكتفي بأن نورد ما يقوله هنري بوخ ، الاستاذ في جامعة بروكسل الحرة في الندوة الرابعة لمعهد الفلسفة السياسية الدولي (١٩٦٥) : « لقد كان شعار القوميين البلجيكيين : « الفلمنك والوالون مجرد أسماء ؛ أما كنيتنا فبلجيكيون » كما أن القوميين الوالونيين لا يتكلمون ابداً عن « أمة والونية » ، مثلما لا يتكلم نظراؤ هم الفلمنكيون عن « أمة فلمنكية » ، بل يستخدم هؤلاء وأولئك لفظ « الشعب » =

صفحاً مطلقاً عن المثال الهندي ، مع أن الهند على عراقتها التاريخية تقدم نموذجاً ساطعاً على أمة متعددة اللغات(١٣) .

لكن إن صح ، كقاعدة عامة ، أن لكل أمة لغة واحدة ، فليس صحيحاً ، حتى ولا كقاعدة عامة ، أن لكل لغة أمة واحدة .

فمن مصادفات التاريخ السعيدة ان تتطابق الأمم واللغات ، ولكن من وقائع التاريخ أيضاً أن الكثير من الأمم ، والكثير من اللغات ، لا تتمتع بمثل ذلك التطابق .

والمثال الساطع ، الصارخ ، على أن اللغة الواحدة لا تترتب عليها بالضرورة أمة واحدة تقدمه أميركا اللاتينية . فهناك سبع عشرة دولة ـ أمة تنطق جميعها بالاسبانية (خلا البرازيل الناطقة بالبرتغالية)(١٤) . ولقد كان من المحتم أن تصطدم نظرية معيارية اللغة للأمة ـ ولا سيما في شقها لحصري ـ بإحراج المثال الأميركي اللاتيني . ولكن هنا أيضاً ، وكما في المثالين السويسري والبلجيكي ، جرى التخلـص من الاحراج بتسرع ، عن طريق الافتراض بأن الظروف الخاصة لأميركا اللاتينية ـ اختلاط المعمرين الأوروبيين بالهنود الأميركيين ـ حال دون توحدها في دولة واحدة . وإذا كانت واقعة واحدة (كواقعة الاختلاط) قد حالت بين اللغة وبين أن تلعب دورها التوحيدي القومي ، فكيف يمكن الجزم بأن القاعدة العامة ، بل حتى المطلقة ، في التاريخ هي قاعدة اللغة = الأمة ؟

الواقع أن المثال الأميركي اللاتيني يستأهل منا أن نقف عنده بمزيد من التأني

=للاشارة الى أسرتهم القومية » (« حول المسألة القومية في بلجيكا » في: Albertini et autres, **L'idée de la nation**, p. 126).

(١٣) « هناك بالتأكيد دزينة أو أكثر من اللغات الرئيسية ، ومنها ما لا يمت الى الاخريات بصلة ، ويتكلم بكل واحدة منها مليون أو أكثر ، وهي في مجموعها تشمل الجانب الأعظم من السكان ، والى هذه يجب أن نضيف اربعاً وعشرين لغة أو لهجة قبلية ، يتكلم بكل منها ١٠٠ ألف شخص أو أكثر ، و٧٢٠ لغة أو لهجة هندية يستعمل كلاً منها أقل من ١٠٠ ألف ، وثلاثاً وستين لغة غير هندية وفي مقدمتها الانكليزية . ولكن اعظم الفجوات اللغوية على الاطلاق وأكبرها اهمية سياسية أيضاً انما تحشر نفسها بين لغات الشمال ، ومن ضمنها الهندية ، المشتقة من السنسكريتية أو المتأثرة بها تأثراً شديداً ، ولغات الجنوب مثل التميلية أو التلجية التي تخص الفئة الدرافيدية التي تغايرها مغايرة جذرية » (احصاء الهند ١٩٥١ ، الوثيقة رقم ١ ، نقلاً عن : امرسون ، من **الاستعمار الى الاستقلال** ، ص ١٧٤) .

(١٤) باستثناء غويانا الانكليزية والفرنسية والهولاندية، وكذلك باستثناء جزيرة هايتي والجزر الصغيرة الاخرى .

والتروي ، لأن نقاط التشابه بين أميركا اللاتينية والوطن العربي كثيرة .

فإذا ما استثنينا البرازيل ، نظراً الى انفرادها بلغة واحدة ، وجدنا أن تعداد سكان الوطن العربي والعالم الأميركي اللاتيني واحد تقريباً ، وكذلك معدل النمو الديموغرافي الهائل الارتفاع(١٥) .

وأميركا اللاتينية مقسمة ، على شاكلة الوطن العربي ، الى دول كبيرة الحجم ودويلات صغيرة الحجم جداً(١٦) .

وقد استعمر أميركا اللاتينية ، كما هو شأن الوطن العربي، مستعمرون من أمم شتى ، على رأسهم الاسبان والبرتغاليون ، ولكن كذلك الانكليز والفرنسيون والهولانديون .

والحدود القائمة بين دول اميركا اللاتينية هي في غالب الأحيان ، وكالحدود ما بين الدول العربية ، إدارية ومن اصطناع المستعمرين(١٧) .

وحين بدأت أميركا اللاتينية حركة تحررها القومي في مطلع القرن التاسع عشر ـ سابقة بذلك الوطن العربي بقرن كامل من الزمن ـ عقدت آمالاً عريضة على أن يكون طريق الاستقلال هو طريق الوحدة القومية . وإنما من منظور وحدوي ، لا استقلالي فحسب ، قاد سان مارتن وبوليفار وسوكر حروب التحرر القومي(١٨) . ولكن بدلاً من أن تعزز أميركا اللاتينية وحدتها غداة الاستقلال (استقلال في ظل الهيمنة الاميركية

---

(١٥) في عام ١٩٧٠ كان تعداد سكان الوطن العربي كما رأينا ١٢٢ مليون نسمة وفي عام ١٩٧٣ بلغ تعداد سكان اميركا اللاتينية الناطقة بالاسبانية ١٢٢ مليون نسمة .

(١٦) مساحة الوطن العربي ١١,٥ مليون كيلومتر مربع ، ومساحة العالم الأميركي اللاتيني ١١,٥ مليون كيلومتر مربع ايضاً ، وبدون البرازيل ٩,٥ ملايين كيلو متر مربع .

(١٧) من الأقوال المشهورة في هذا الصدد ما قاله وزير خارجية الأرجنتين ، خوسيه ماريا كنتيلو ، امام المؤتمر الأميركي العام في ليما في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٨ : « ان جنسياتنا مخلوقات ادارية من وضع الدول الاسبانية والفرنسية والبرتغالية ، فحدود معظم الجمهوريات الأميركية الاسبانية إنما هي حدود ملكيات بالنيابة ، أو مقاطعات أو ألوية ادارية قديمة » (نقلاً عن : امرسون ، **من الاستعمار الى الاستقلال** ، ص ٥١٤) .

(١٨) كان سان مارتن جنرالاً ارجنتينياً ، ولكنه حرر تشيلي وبيرو.وكان بوليفار فينيزويلي الأصل ، لكنه أسس جمهورية « كولومبيا الكبرى » من فينيزويلا وكولومبيا واكوادور ، وعمل بحماسة لتأسيس اتحاد كونفيدرالي من سائر دول اميركا الجنوبية . وكان انطونيو سوكر ضابطاً في جيش بوليفار ، وفينيزويلي الأصل ، لكنه تابع معارك تحرير اميركا الجنوبية كلها وصار رئيساً للجمهورية البوليفية .

اليانكية) ، سارت في طريق تعزيز التجزئة وتوطيد الكيانات القطرية التي ما لبثت أن تحولت إلى كيانات قومية .

ولقد كانت وحدة اللغة عاملاً أساسياً في تضامن الأميركيين اللاتينيين فيما بينهم ، ولكنها ما كانت كافية بحد ذاتها ، وبمعزل عن سائر العوامل الأخرى ، لتوحيدهم في دولة قومية واحدة . فكانت المحصلة النهائية تكريس التجزئة القطرية وبزوغ أمم أميركية لاتينية[١٩] .

ونحن لا نضرب مثال العالم الأميركي اللاتيني مماهاةً بينه وبين الوطن العربي . فالأمة العربية تتمتع بعراقة تاريخية ما أتيحت لـ « الأمة » الأميركية اللاتينية ، وهذا ما يتيح لها ، بالتوازي ، قدرة أكبر على مقاومة سيرورة التقطر أو التقومن القطري . وبالمقابل ، تتمتع أميركا اللاتينية بعراقة في استقلال الكيانات القطرية تعود الى عام ١٨٢١ ، بينما الكيانات القطرية العربية حديثة الاستقلال : فمصر قد استقلت بمعنى من المعاني عام ١٩٣٦ ، وسورية عام ١٩٤٥ ، والجزائر عام ١٩٦٢ . وهذا معناه أن سيرورة التقومن الذاتي لا تزال في بدايتها في الوطن العربي ، وهي قابلة للارتكاس ، بينما هي في أميركا اللاتينية قد اكتملت وتكرست بصورة نهائية منذ أمد بعيد . وبالفعل ، لا وجود اليوم لحركة قومية موحدة أو تنزع الى التوحد في أميركا اللاتينية ، بينما الحركة القومية العربية لا تزال ، رغم الانتكاسات ، حية نابضة ، وهي في حالة صراع ـ متفاوت الشدة حسب الأقطار ـ مع سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية .

إذن فالمقصود من الاستشهاد بالمثال الأميركي اللاتيني هو تعزيز النضال في سبيل الوحدة ، على أساس أن معرفة العدو هي الخطوة الأولى على طريق قهره .

والمقصود من الإصرار على الاستشهاد بالمثال الأميركي اللاتيني هو التحرر الذاتي من الطمأنينة التي أسلست لها قيادها النظرية القومية العربية التقليدية التي وجهت الأنظار ، كما قلنا ، نحو خطر وهمي (موت اللغة) وغفلت عن الخطر الفعلي (ولادة أمم متعددة في ظل لغة واحدة) .

إن اللغة الاسبانية لم تعصم أميركا الاسبانية من التفتت إلى دول ـ أمم . واللغة

---

(١٩) من دلائل احراج المثال الاميركي اللاتيني لنظرية اللغة = الأمة ان ساطع الحصري ـ كما لاحظ بحق الياس مرقص ـ يتحاشى استخدام تعبير « الأمم » في حديثه عن شعوب أميركا اللاتينية . بيد أن هذا التحاشي لا يغير شيئاً في الامر الواقع .

العربية ، رغم أنها قوة توحيد هائلة ، قد لا تستطيع بمفردها ، وبمعزل عن كل العوامل الأخرى ، أن تعصم الأمة العربية من الأيلولة الى مصير « الأمة » الأميركية اللاتينية .

وكما أن صمود اللغة الإسبانية لم يكن صموداً لـ « الأمة » الأميركية اللاتينية ، كذلك فإن صمود اللغة العربية لن يكون بحد ذاته ضمانة صمود الأمة العربية ، ولا سيما أن سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية العربية تتم ، كما قلنا ، في ظل وحدة الانتماء - لا الانشقاق - اللغوي .

إن النظرية القومية العربية التقليدية قد تجاهلت أن اللغة كانت فعلاً عامل حياة أو موت بالنسبة الى القوميات الأوروبية . فهذه القوميات قد تكونت من خلال الانشقاق عن اللغة اللاتينية الأم ، وكانت عرضة على امتداد التاريخ الأوروبي الحديث لعمليات ضم وصهر . وليس ثمة شيء من هذا بالنسبة الى الأمة العربية ، أو بالنسبة إلى اللغة العربية ، باستثناء ما كانت عليه الحال في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي . ولكن النظرية العربية عن اللغة = الأمة لم توضع بدالة الوضع الجزائري أو المغربي العربي . بل هي رأت النور واستكملت بناءها في المشرق العربي قبيل الاستقلال وبعيده ، أي بالتحديد في المكان والزمان اللذين ما كانت تواجه فيهما اللغة العربية معركة حياة أو موت .

والحق أن النظرية القومية العربية التقليدية ، التي كانت لا تاريخية في طرحها للمسألة القومية ، كانت لا تاريخية أيضاً في طرحها لمسألة اللغة . ونحن لا نقصد بتاريخية اللغة أنها ، كالأمة ، تولد وتموت في التاريخ . فهذه مسلّمة ما عادت تقبل نقاشاً . بل قصدنا بالطرح التاريخي لمسألة اللغة أن ندرك أنها ، وهي تلعب دورها الأكيد والهائل في التوحيد القومي ، تكون خاضعة لشروط تاريخية تحدد معامل فعاليتها .

إن اللغة ، مثلها مثل أي عامل آخر من عوامل التكوين القومي ، قد تكون عاملاً ساكناً هامداً على امتداد حقب طويلة من التاريخ ، وقد تنفجر فعاليتها بأقصى طاقتها - كما ثوران البركان - في لحظات معينة من التاريخ .

وغالباً ما يكون انفجار الفعالية اللغوية رهناً بعامل وسيط حافز Catalyseur ، تماماً كما في التفاعلات الكيميائية . وساطع الحصري يقدم لنا بنفسه المثال على ذلك في كتابه **البلاد العربية والدولة العثمانية** . فقد كان المثقفون من العرب المسيحيين هم أول من تنبه لدور اللغة القومي ، ولكنهم لم يكونوا السابقين الى التنبه لهذا الدور ، إلا بعامل - وحافز - انتمائهم الديني . فقد كان « تعليم الأدب العربي واللغة العربية

وجد موئلاً في المدارس الأجنبية والمدارس المسيحية الطائفية ، فانتشر تعليم الأدب العربي بين المسيحيين أكثر من انتشاره بين المسلمين ، لأن العرب المسلمين لم يؤسسوا مدارس خاصة بهم ، بل ظلوا يرسلون أولادهم الى المدارس الحكومية ، ولغة التعليم في المدارس الحكومية كانت اللغة التركية »[٢٠] .

إن اختلاف اللغة بين العرب والعثمانيين لم يكن كافياً وحده لإشعال فتيل الوعي القومي العربي ، ولكن تضامن الاختلاف اللغوي مع الاختلاف الديني هو الذي أظهر الى حيز الوجود والوعي البعد القومي للغة لدى العرب المسيحيين اولاً ، ثم لدى العرب المسلمين .

والواقع أن اللغة قديمة ، بينما وعي دورها القومي حديث . وليست اللغة هي التي ترفع الشعب أو الأمة الى مستوى القومية ، وانما القومية هي التي تكتشف وتكرس البعد القومي للغة .

إن اللغة هي بكل تأكيد معطى سابق ، لكن اللغة القومية معطى لاحق : انها بنت الوعي وليست أمه : « عندما يصير الشعب بوجه عام يعرف القراءة والكتابة ويتمتع بوعي سياسي ، تبلغ المجتمعات اللغوية التي ينتمي اليها أهمية ثقافية وسياسية جديدة »[٢١] .

والوعي بدوره معطى لاحق ، لا سابق . فهو ابن السيرورة التاريخية قبل أن يكون أباها . ففي أوروبا مثلاً ، لا يمكن فصل نمو البذور الأولى للوعي القومي عن اختراع الطباعة . فهذا الاختراع أتاح امكانية نشر التعليم الشعبي ، وسرّع تطور اللغة القومية وانتشارها وإغناءها ، وأدخل الى ساحة الفعل التاريخي قطاعات أوسع فأوسع من جماهير الشعب . ومن هنا أمكن تحديد الحركة القومية بأنها أساساً حركة ديموقراطية كبرى . ولئن يكن لفظ الأمة أصبح إنجيل هذه الحركة ، فلا يجوز أن ننسى أن هذا اللفظ نفسه NATION كان يطلق ، قبل النهوض الديموقراطي الكبير في أوروبا ، على الطبقات العليا الحاكمة فقط ، بينما كان « الشعب » (PEUPLE بالفرنسية ، VOLK بالالمانية) مستثنى بكل ازدراء من « الأمة » .

والواقع أن مفهوم اللغة بالذات مجرد أكثر مما ينبغي . فهناك اللغة المنطوقة ، وهناك اللغة المكتوبة . ودور الأولى كبير في تنظيم التعامل اليومي والتفاهم ، بينما دور الثانية أكبر في تنظيم الفكر والعقل . واللغة لا تصير لغة قومية حقاً إلا بقدر ما تتحول

---

(٢٠) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة ٣ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٥) ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢١) امرسون ، من الاستعمار الى الاستقلال ، ص ١٦٧ .

من لغة منطوقة إلى لغة مكتوبة أيضاً . فقبل العصور الحديثة واختراع الطباعة ما كان يمكن الكلام عن لغة قومية بملء معنى الكلمة ، لأن اللغة المكتوبة كانت امتيازاً موقوفاً على شريحة محدودة من الارستقراطية وكتبتها . لكن اختراع الطباعة عمم اللغة المكتوبة ، فكان نهوض اللغة القومية والحركة الديموقراطية معاً في العصور الحديثة .

بزوغ اللغة القومية مرتبط إذن بتحول أساسي في دورها ووظيفتها ومركزها . وهذا التحول مرتبط بدوره بحدث مادي ، موضوعي ، تاريخي عظيم ، هو اختراع الطباعة . لكن هذا التحول لا يقتصر على دور اللغة ومركزها ، بل يطال أيضاً بنيتها : ففي أوروبا أدى اختراع الطباعة وتعميم التعليم الشعبي الى تفجير اللغة اللاتينية ـ لغة الكنيسة والكتبة ـ وإلى إحلال اللهجات الشعبية محلها ، والى رفع هذه اللهجات ـ بعد عقلنتها وضبطها وتقعيدها ـ الى مستوى اللغة المكتوبة ، اللغة القومية .

وشبيه هذا التحول يمكن ان نلحظه أيضاً على صعيد اللغة العربية : فصحيح أن لغتنا القومية لم تعرف ـ عند « دقرطتها » ـ مصير اللغة اللاتينية ، ولكن صحيح أيضاً ، وبخلاف ما تزعمه النظرية اللاتاريخية في اللغة ، أن بنية اللغة العربية بعد النهضة تختلف اختلافاً جوهرياً عنها قبلها .

فقبل النهضة الحديثة كانت العربية الفصحى « محدودة النطاق لانتشار الأمية . فكانت مقصورة على طبقة من أصحاب الثقافة الدينية ، وهي الثقافة التي كانت لها الصدارة قبل النهضة . وكانت هذه الثقافة الدينية تدور حول نفسها وتجتر ماضيها القريب ، ولا تكاد تتجاوز الهوامش والحواشي والشروح . وكان الأدب المدني أو الدنيوي يدور في الدائرة نفسها ، ويتنافس أصحابه في ميدان المحسنات البديعية والتلاعب اللفظي وتكرار الصيغ الموروثة . فكانت تبعاً لذلك مسافة الخلاف بين هذه اللغة المتصنعة وبين اللغات العامية واسعة فسيحة »[٢٢] .

أما ابتداء من عصر النهضة فصاعداً ، فإن « هذه اللغة المسجوعة المثقلة بالزخارف والزينة لم تلبث أن نزعت عنها أثقالها وتجردت من زخارفها المصطنعة وصارت مرسلة طليقة ، وخف التزمت في وجوب التزام الصحاح من الالفاظ ، فانفسح المجال لآلاف الألفاظ المعربة والدخيلة والعامية بعد شيء من صقل ، وسمح لها ان تحتل مكانها بين الألفاظ الأصلية . . وزال قدر كبير من التحرج في المصطلح النحوي والصرفي ، وحدث قدر كبير من التساهل في الصيغ والتراكيب ، فشاعت في العربية المكتوبة أساليب جديدة تمت بصلات إلى العامية والى اللغات الأوروبية . وأهم من هذا كله ان اللغة العربية اقتحمت ميادين الثقافة كلها من علوم وآداب وفنون ، ودارت المطابع في شرق الوطن العربي

---

(٢٢) عبد العزيز الاهواني ، ازمة الوحدة العربية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢) ، ص ٤١ .

وغربه وخارجه تصدر آلافاً من صحف يومية ومجلات اسبوعية وشهرية ، وتضخمت المكتبة العربية الحديثة تأليفاً وترجمة تضخماً هائلاً(٢٣) ، وأصبحت ملايين الكتب المدرسية في أيدي الصغار في مدن الوطن وقراه(٢٤). بل صار المستمع الأمي يفهم ما يوجه إليه في الإذاعة من نشرات إخبارية وأحاديث باللغة العربية »(٢٥) .

ليست اللغة اذن عاملاً فوق التاريخ.صحيح أنها تفسر قطاعاً واسعاً من التاريخ القومي ، لكنها هي نفسها ، في نشوئها وتطورها وتحولها البنياني،تتفسر بالتاريخ .

وعلى الرغم من أن الدراسات اللغوية الحديثة تركز على بنية اللغة ، بما هي كذلك ، أي من حيث أنها بنية تنظيمية للعقل وشكل أساسي لوجود الفكر ، لكن التمييز بين الوعاء والمضمون في هذه البنية لا يزال ضرورياً.ومن المنظور الذي يعنينا في هذه الدراسة ، فإننا لا نستطيع ان نماري في أن الاشارة اللغوية تبقى - مهما طرأ على مضمونها من تبدل - عربية ، لكن هذه الاشارة نفسها ، المشروطة في مضمونها تاريخياً ، قد تحمل مؤدى معاكساً أو مفارقاً للفكرة العربية . فحين يرد،على سبيل المثال، تعبير « الأمة التونسية » ١٤ مرة في فصل من عشر صفحات من كتاب لأستاذ فلسفة بالجامعة التونسية(٢٦) ، فإن الوعي الذي تسهم هذه اللغة العربية في تشكيله لن يكون بالتأكيد وعياً قومياً ، بل وعياً قطرياً متقوماً . وحين يقول لنا رئيس الجمهورية التونسية بنفسه ان « ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية ، وان من مصلحة تونس ان ترتبط بالغرب ، وبفرنسا بصورة أخص ، وان مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة . . وان اجتياز البحر الأبيض لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية »(٢٧)، فلن يشق علينا أن ندرك أن اللغة القومية للأمة العربية يمكن ان تقوم أيضاً مقام اللغة القومية (للأمة) أو (الأمم) القطرية .

(٢٣) نسبياً بالطبع . أما بالقياس الى لغات المجتمعات الحديثة المتقدمة، فان المكتبة العربية لا تزال فقيرة جداً كماً ونوعاً .

(٢٤) هنا أيضاً لا بد من تصحيح نسبي، فقد كان ينبغي القول : « في مدن الوطن اولاً ثـم في قراه ؛ وفي ايدي الصغار اولاً ثـم في أيدي الصغيرات » .

(٢٥) الاهواني ، **أزمة الوحدة العربية** ، ص ٤٣ .

(٢٦) هو الفصل السادس من كتاب محجوب بن ميلاد ، **الحبيب بورقيبه في سبل الحرية التونسية** (تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٦٤) . ومن هذا القبيل أيضاً حديث المؤلف عن « الذات التونسية » (ص٥٣) ، وعن « ساعة تونس في التاريخ » (ص ٤١) ، وعن « الطبيعة التونسية » (ص ٣٧) ، وعن « نجم تونس » و « دعوة الاقدار لتونس الخالدة » (ص ٤١) وعن كون « الأمة التونسية حقيقة انسانية تاريخية »(ص ٥٣) .

(٢٧) نقلاً عن : الطاهر عبد الله ، **الحركة الوطنية التونسية ، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**، (بيروت : مكتبة الجماهير ، ١٩٧٦) ، ص ١٥٥ .

إن هذه ، بلا ريب ، أمثلة مشتطة. ونحن نعلم أن النظرية القومية العربية التقليدية قد سبق لها أن اصطدمت بأمثلة مشتطة مشابهة في مناقشاتها مع دعاة القومية الفرعونية أو السورية أو الفينيقية . ولكن لا بد هنا من التمييز بين الاقليمية والقطرية . فالدعوات الاقليمية التي دخلت معها النظرية القومية العربية التقليدية في مساجلات كانت في المقام الأول دعوات ايديولوجية لا تستند استناداً مكيناً الى تطور مادي ملموس على صعيد الواقع الموضوعي(٢٨) . أما النزعة القطرية إلى التقومن الذاتي فهي ، على العكس ، إفراز أيديولوجي لنمو الكيانات القطرية ولتضخمها واقعياً ومادياً . ومن هنا فإن النزعة القطرية الحديثة أخطر شأناً بما لا يقاس من النزعة الاقليمية القديمة . أضف إلى ذلك أن النزعة القطرية لا تعبر عن نفسها ، نظير النزعة الاقليمية السابقة ، تعبيراً أيديولوجياً واعياً وممذهباً فقط ، بل هي تبث سمومها أيضاً في اللاوعي ، وبلغة يومية غير ممذهبة . ولقد سقنا في الفصل الأول من هذا الكتاب أمثلة على سيادة اللغة القطرية في حياتنا اليومية ، وفي مستطاعنا ان نطيل لائحة هذه الأمثلة إلى ما لا نهاية : البترول **العراقي** ، الجيش **السوري** ، المرأة **الكويتية** ، الوطنية **المصرية** ، التجارة **اللبنانية** ، الفوسفات **الأردني** ، الجهاد **الجزائري** ، الزراعة **السودانية** ، الجماهير **الليبية** ، التلفزيون **القطري** ، المطبخ **المغربي** ، الخ .

وبديهي أن هذه اللغة القطرية لا تسود في حياتنا اليومية بلا منازع ، فاللغة العربية لا تزال تحتفظ بكل صفات ومؤهلات اللغة القومية ، ولكن لا نستطيع إلا أن نلاحظ أن سيرورة تقطير هذه اللغة القومية هي سيرورة نامية ومطردة ، وذلك بحكم اطراد نمو الكيانات القطرية ، وعلى الأخص بحكم تفاقم عملية تقطير الثقافة العربية ، كما سنرى في الفصل التالي .

---

(٢٨) هذا الطابع الايديولوجي « المعلق في الهواء » - الى حد ما على الاقل - للدعوات الاقليمية يتضح عيانياً من خلال مثال الدعوة الى المصرية الفرعونية : « تفتخر المصرية بأنها صاحبة اطول تاريخ عرفته الدنيا وأقدم حضارة ظهرت على الأرض. وهذا الشعور حديث العهد في مصر : انه وليد القرن الماضي فقط . . . ولم ينفذ الى طبقات الشعب ، وانما اقتصر على المثقفين العصريين في مجتمع لا تزال اكثرية اهله تناضل ضد الأمية .

« لم يكن المصريون قبل القرن الماضي يعرفون عن تاريخ مصر القديمة شيئاً ذا بال . وقد ارتبطت مصر الفرعونية في أذهانهم بالسحر والطلاسم والجبروت الذي جعل من فرعون إلهاً يعبد . . كان المصريون يجهلون ذلك التاريخ ويحسون بالغربة نحو هذه الهياكل الضخمة القائمة على جانبي الوادي ، ويروون عن اصحابها خرافات تسربت اليهم من الآداب الشعبية . وكان المسيحيون والمسلمون على السواء لا يتعاطفون مع مصر الفرعونية لمشاعرهم الدينية. ولا يزال هذا الشعور قائماً بين السواد الاعظم من السكان » (الاهواني ، **أزمة الوحدة العربية**، ص ١٤ - ١٥) .

والحق أن سيرورة تقطير اللغة العربية لا تقتصر على المضمون ، بل تطال أيضاً الوعاء ، البنية اللغوية بالذات . وتحضر الى الذهن هنا للحال الدعوات النظرية الى استعمال العامية بدلاً من الفصحى ، والممارسات الفعلية في هذا المضمار . ونحن من دون أن نكون من دعاة وأد العامية ، فإننا لا نستطيع أيضاً أن نكون من أنصار بعثـها. وبالرغم من جميع المراهنات على أن الفصحى ستطرد رويداً رويداً ، مع انتشار التعليم وزوال الأمية ، اللهجات العامية ، إن لم يكن من مضمار الاستعمال اليومي ، فعلى الأقل من مضمار الاستعمال الثقافي ، فإننا نلاحظ ان وسائل الاعلام السمعية البصرية - وهي الوسائل التي طغت على كل ما عداها في العصر الحديث - قد روجت ترويجاً شديداً لاستخدام اللهجات العامية في السينما والاذاعة والتلفزيون . وهذا ما حدّ حداً شديداً ، كما سنرى في الفصل التالي ، من التبادل أو التفاعل الثقافي ما بين الكيانات القطرية .

إن اللغة العربية غير مهددة - لأسباب تاريخية عينية لا مجال للخوض فيها هنا - بأن تؤول الى المصير الذي آلت إليه اللغة اللاتينية . واللهجات العامية لا تشكل بحد ذاتها خطراً ، ولكن سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية لا تبيح لنا أن نتجاهل مخاطر استعمال اللهجات العامية على نطاق واسع ، ولا سيما في أجهزة الإعلام السمعية - البصرية ، والأهم من ذلك مخاطر تنظير هذا الاستعمال .

وبالفعل ، إن اللغة العربية ، غير المهددة بتكرار مصير اللغة اللاتينية ، مهددة بالمقابل ، وعلى المدى الطويل ، بتكرار مصائر بعض اللغات القومية الحديثة التي تفرعت عن اللاتينية ، وانقسمت بدورها الى لهجات قومية . فلو أمكن لسيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية أن تستكمل تطورها وأبعادها ، فليس ثمة من ضمانة لعدم تحول اللهجات الاقليمية أو القطرية الحالية الى لهجات (قومية) ، مع محافظة اللغة الفصحى على حيويتها وأهميتها ومركزها كلغة مشتركة لمنظومة ثقافية - حضارية متميزة ولكن غير مندمجة (أي كلغة للعالم العربي ، لا للأمة العربية) .

إن التطور السريع والعميق ، بل الثوري ، الذي أنجزته اللغة العربية في عصر النهضة قد عصمها نهائياً ، على حد اعتقادنا ، من التناثر ، على منوال اللاتينية ، الى لغات قومية متعددة ، ولكن سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية لن تعصم ، في حال استمرارها وتعمقها ، اللغة العربية من حدوث انتحاءات لهجاتيه قومية فيها ، على منوال الانتحاءات التي حدثت بين اللغة الانكليزية واللهجة الاميركية ، بين اللغة الاسبانية واللهجات الاميركية اللاتينية ، بين اللغة الفرنسية واللهجات السويسرية

والبلجيكية والكندية (اقليم « كيبيك ») ، بين اللغة الهولندية واللهجة الافريكانية ، بين اللغة الالمانية واللهجة اللوكسمبورغية أو حتى النمساوية ، الخ . . .

وهذا الخطر الذي تواجهه اللغة العربية ، والذي لا يزال مجرد احتمال ، على اعتبار أن سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية هي في بدايتها ليس إلا ، يجثم من الآن بكل ثقل الحقيقة الواقعة في بعض الكيانات القطرية التي أعلنت نفسها رسمياً وقانونياً دولاً قومية . وهكذا نجد محاولات التنظير القومي للهجات الاقليمية ناشطة على قدمٍ وساق في أوساط المثقفين ذوي النزعة القطرية . يقول مؤلف الشخصية التونسية مثلاً : « لا يخفى على أحد أن اللغة العربية التي دخلت مع الإسلام شعوباً عديدة وتغلغلت فيها استحالت اليوم إلى لهجات عامية متفرعة عن الأم . . إذن من المعقول ان نبحث في هذا الذي غيَّر اللغة الأم الأولى فصار يُنطق بها في هذا القطر بصورة غير التي ينطق بها في القطر الآخر . هي ظاهرة واضحة لا يمكن أن ينكرها أحد ، وهي التي تكمن فيها مقومات كل شخصية من شخصيات هذه الشعوب »[٢٩] .

ومن هذا المنطلق فإنه لا يعود يكفي القول ان « أول مقوم من مقومات الشخصية التونسية هو اللغة العربية » ، بل هو « اللغة العربية واللهجة التونسية » ، لأن اللغة العربية ان كانت تعلِّم التونسي « كيف يعتز بحضارته العريقة العربية الاسلامية وبخصائصها » ، فإن اللهجة التونسية هي التي تعلمه « كيف يتميز ايجابياً عن أخيه المصري أو الجزائري أو المغربي حتى يشعر بعزة وطنه الأصغر أمام وطنه الأكبر »[٣٠] .

وعلاوة على ظاهرة اللهجات العامية ، التي حولتها وسائل الاعلام السمعية ـ البصرية ، من لغة منطوقة الى لغة مكتوبة ، مع كل ما ينطوي عليه هذا التحول من خطر تنظيم بنية قطرية للعقل العربي ، تعاني أقطار المغرب العربي ، التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي ، من مأزق لغوي آخر هو ازدواجية اللغتين العربية والفرنسية . وهنا أيضاً ، في تحليلنا المقتضب لمأزق الازدواجية هذا ، سيكون معولنا على المثال التونسي .

إن أول ما يسترعي الانتباه في هذا المجال هو أن تطور الازدواجية اللغوية ، كتطور العامية ، مرتبط أساساً بتطور طبقة حاكمة قطرية تتصرف على أساس أنها طبقة قومية . من هنا، وكما أن الظاهرة القومية لم تعد في الأزمنة الحاضرة مجرد ظاهرة لغة بل ظاهرة اقتصاد وسياسة أيضاً، كذلك فإن المسائل اللغوية ذاتها ما عاد من الممكن أن تدرس من

---

(٢٩) بن سلامة ، الشخصية التونسية ، خصائصها ومقوماتها ، ص ١٧ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

وجهة نظر لغوية خالصة ، بل بات من المحتم أن تدرس أيضاً من وجهة نظر السياسة والاقتصاد . وعلى هذا الاساس « لا يجوز أن نغفل أن من جملة العناصر الهامة التي تفسر تعاظم الاهتمام بالمسائل اللغوية في تونس التغير الذي طرأ منذ الاستقلال على العلاقات بين القمة والقاعدة في المجتمع التونسي . فخلافاً لما كان يجري في عهد حكم البكوات ، تسعى الحكومة الجمهورية الى أن تشرح للجماهير الشعبية سياستها من خلال المهرجانات الخطابية والاجتماعات الحاشدة . وقد أحس قادة البلاد بالحاجة الى التفاهم مع الشعب بلغة مبسطة ، مفهومة ، وفي متناوله المباشر . والرغبة في ايجاد حل لهذا الوضع المحير وجدت ترجمتها في بعض التجديدات اللغوية . فقد لوحظ بالفعل أن مثال رئيس الجمهورية التونسية ، الذي استبدل العربية الكلاسيكية بالعربية الدارجة ، أو ما يسمى بالعربية الوسيطة ، في معظم خطاباته الكثيرة العدد ، قد ذاع وانتشر رويداً رويداً ، حتى ان استخدام اللغة الدارجة ، الذي كان مرذولاً فيما سبق عمَّ تونس على نحو ملموس »[٣١] .

وما تقدم قوله عن التوسع في استعمال اللغة الدارجة ، يمكن أن يقال أيضاً عن التوسع في استعمال الفرنسية والازدواجية الفرنسية ـ العربية . وأول ما ينبغي تسجيله هنا أن « الوضع بعد الاستقلال لم يتغير كثيراً عما كان في زمن الحماية . فخلافاً لما كان يسود الاعتقاد ، وبالرغم من أن بعض قطاعات الحياة القومية قد عربت (مثل وزارة الداخلية) ، فإن اللغة الفرنسية لم تتراجع بل يمكننا القول إن الفرنسية تتوسع استعمالاً بفضل الشريحة الحاكمة الحالية التي حصلت تأهيلها بالفرنسية والتي تعتبر اللغة الفرنسية نافذة للبلاد على العالم . وقد كان عالم الاجتماع الفرنسي المعروف جاك بيرك محقاً إذ لاحظ أن اللغة الفرنسية تُبنيت اكثر مما فرضت في العديد من الأوساط الافريقية الشمالية ، وهذا حتى قبل الاستقلال ، ثم ان الاستقلال يسر رواجها أكثر مما قلصه »[٣٢].

وما دامت الشريحة الحاكمة الحالية في تونس ذات ثقافة غربية فرنسية في الأساس ، فمن حقنا ان نتوقع ان « ممارسة الازدواجية اللغوية مقيض لها أن تدوم لحقبة طويلة من الزمن . ألم يلخص وزير تونسي سابق للتربية القومية الوضع على النحو التالي : إن الازدواجية اللغوية الأصيلة التي ينجم عنها تركيب غني للثروات الحية للغتين وثقافتين ، لا تنطوي على أي خطر استلاب للشخصية القومية ، بل تنطوي ، على العكس ، وبالنسبة الى هذه الشخصية ، على جميع فرص الانبعاث والتفتح والتطور بمجاراة العالم الحديث »[٣٣]؟ .

وحتى نكون فكرة عن مدى خطورة الثنائية اللغوية في المغرب العربي، حسبنا ان نذكر أن صحيفتين من أصل خمس صحف يومية تصدر في تونس تحرران بالفرنسية،[٣٤] وان ثمة إذاعتين يوميتين كاملتين ، واحدتها عربية والأخرى فرنسية ، وان التلفزيون

(٣١) غرمدي ، « مشكلات التعدد اللغوي في تونس في .Renaissance du monde arabe, p. 314

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٧ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٣١٧ ـ ٣١٨ .

(٣٤) وهما L'Action الناطقة بلسان الحزب الدستوري الاشتراكي الحاكم ، و Le Temps التي تتمتع بنوع من الاستقلال الاداري .

التونسي أخيراً يبث برامجه مناصفة بالعربية والفرنسية[٣٥] .

ولئن يكن عدم تعريب معظم وزارات الدولة التونسية ودوائرها ومؤسساتها شاهداً مبيناً على الترابط الوثيق بين تطور البنية اللغوية للدولة القطرية وبين التكوين الثقافي والتوجه السياسي والاجتماعي للبيروقراطية الحاكمة ، فإن الزائر لتونس لا يستطيع إلا أن يلاحظ ان الثنائية اللغوية منتشرة في تونس العاصمة بوجه خاص ، وبدرجة أقل بكثير في ما يسمى هناك بـ « الداخل ».ذلك ان العاصمة ، في تونس كما في كل قطر عربي آخر ، هي مركز تجمع البيروقراطية ونقطة احتشادها . وصحيح ان تونس العاصمة تضم أقل من خمس سكان البلاد ، لكن هذه الملاحظة لا تشكل عزاء بحد ذاتها ، لأن العاصمة أولاً هي مركز القرار السياسي ، وفيها تتلخص حياة « الأمة » ولأن معدل نمو العواصم الديموغرافي ثانياً يعادل ، كما رأينا سابقاً ، ضعف معدل نمو « الداخل ».فتونس العاصمة اليوم هي الخمس، ولكنها غداً (في العام ٢٠٠٠) الثلث ، وربما أكثر !

* * *

إن جميع الملاحظات المتضمنة في هذا الفصل لا تنكر بحال من الأحوال الوظيفة التوحيدية الكبيرة التي تؤديها اللغة العربية ، مثلها مثل أي لغة قومية اخرى[٣٦] .

لكن هذه الوظيفة التوحيدية الكبيرة ليست ، ولم تكن ولن تكون ، كافية بحد ذاتها للحؤول بين الدولة القطرية وبين أن تتصرف تصرف الدولة « القومية » القائمة بذاتها .

وحدوث انتحاءات لهجاتية أو مثنويات لغوية وإن في ظل هيمنة ما يحرص بعضهم على تسميته باللغة الأم[٣٧] يؤكد ان اللغة العربية ـ التي هي المقوم الأول للأمة العربية ـ

---

(٣٥) علماً بأن البرامج التي تبث بالفرنسية لا تطبع معها ترجمتها الى العربية نظير ما هو حاصل في معظم التلفزيونات العربية ، حين تبث برامج اجنبية . ومما يلفت النظر ان الافلام الفرنسية التي تعرض في صالات السينما التونسية لا تطبع معها ترجمتها الى العربية ، بينما تطبع ترجمة فرنسية مع الافلام العربية (المصرية) التي تعرض في الصالات عينها .

(٣٦) نكرر هنا ما تقدم قوله في المقدمة : فغاية هذا البحث هي رصد تظاهرات الظاهرة القطرية واذا لم نكن قد أوردنا شواهد على الدور التوحيدي للغة العربية ، فلأن ذلك يخرج عن نطاق بحثنا . ولا مجال بالتالي للومنا على أن الصورة التي نقدمها لوضع اللغة العربية (أو لوضع الثقافة العربية في الفصل التالي) ليست صورة متوازنة بين قوى الجذب القومية وقوى النبذ القطرية .

(٣٧) ان هذه التسمية تنم بذاتها عن موقف قطروي يصادر سلفاً على انشقاق « اللغة الأم » الى تعدد من لغات قطرية ـ قومية .

ليست هي ذاتها بمنجى من عملية « التقطير » : فلا هي ، بحد ذاتها ، عاصم من تقومن ما هو قطري ، ولا هي ، بحد ذاتها ، عاصم من تقطر ما هو قومي .

واللغة هي ، أولاً وأخيراً ، ثقافة لغة . فإذا أردنا ان نعرف حقيقة ومدى التشويه القطري الذي حلّ باللغة العربية في ظل الميل الموضوعي للكيانات القطرية الى التقومن على ذاتها ، فما علينا إلا أن نرى ما آلت إليه الوحدة المفترضة للثقافة العربية في هذا الزمن القطري . وهذا ما سيكون موضوع الفصل التالي .

الفصل السادس

الدولة القطرية والثقافة القومية

ثمة نظرية ساذجة ولا تاريخية تفترض بأن وحدة الثقافة هي بصورة طبيعية وتلقائية من وحدة اللغة .

يقول مثلاً، مؤلف «المجتمع العربي» : « ترتب على وحدة اللغة وحدة الثقافة ومختلف الفنون العربية ، وهذا وضع طبيعي . . . فما دامت اللغة واحدة فإن الثقافة التي تحملها تكون موحدة كذلك »[١] .

وإلى هذه النزعة العفوية يضيف مؤلف « الأمة العربية » ، مثلاً ، نزعة لا تاريخية مرفوعة الى درجة المطلق : « وحدة الثقافة كانت وما زالت من أهم الميزات التي تطبع المجتمع العربي على مختلف العصور والأزمان . . . وكم انقرضت الدول ودالت ، وكم أتى الحكام وذهبوا ، وكم خضعت أجزاء من الوطن العربي لمستعمر أو غاصب ، ولكن بقيت وحدة الثقافة العربية ، رغم هذه الأحداث التي مرت بالأمة العربية ، ثابتة لم تمس »[٢] .

بديهي أن هذا الكلام يبعث على الطمأنينة الكبيرة . ولكن الطمأنينة شيء والحقيقة شيء آخر . وأسوأ أنواع الطمأنينة هو ذاك الذي يعمى عن الواقع ويُعمي عنه .

والحق أن المعلم ساطع الحصري ، كان بصدد هذه النقطة المحددة ، وربما بصدد نقاط أخرى كثيرة ، أقل مثالية وأكثر عقلانية من كثير من التلاميذ . فصحيح أنه حين قال : « اضمنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة » ، أكد مرة

(١) ليلة ، المجتمع العربي ، ص ٤٣٤ .
(٢) محمد فرج ، **الأمة العربية** (القاهرة : دار الفكر العربي ، د .ت .)،ص ٥٨٤ .

أخرى نزعته المثالية الثقافوية ، لكنه كان أكثر عقلانية وواقعية من الورثة، لأنه لم يستنتج وحدة الثقافة بصورة ميكانيكية من وحدة اللغة ، بل أدرك أن وحدة الثقافة ، رغم وحدة اللغة ، مهددة في ظل التجزئة القطرية ، وأنها بالتالي مطلب لا واقع .

لنستمع إليه وهو يقول مثلاً : « إذا كانت مناهج الدراسة تختلف الآن اختلافاً كبيراً بين درعا في سوريا وبين إربد المجاورة لها في الأردن مثلاً ، فلا شك في أن السبب في ذلك ليس اختلاف الأحوال والبيئات في هاتين المدينتين ، بل هي الحدود السياسية التي خطتها أيدي الاستعمار في تلك الديار »(٣) . ثم لنستمع إلى قول حازم نسيبه التالي : « العامل الحقيقي الذي يؤلف الأمة في دنيا العرب اليوم لا يقوم في منظمة مركزية سياسية ، ولا في جغرافية مؤاتية ، وإنما هو في التواصل الاجتماعي : فالصحافة الحديثة ، والمذياع ، والسينما ، تخدم اليوم في تأليف الأمة العربية أكثر من سائر العوامل الأخرى مجتمعة . وليس للعالم العربي قيادة سياسية واقتصادية معترف بها ، ولكن له قيادة ثقافية ذات سلطة لا تعترف بالحدود السياسية . والناس يطالعون في كل بلد يتكلم العربية ، بحماسة متساوية ، شعراء العرب أمثال : أحمد شوقي وحافظ إبراهيم من مصر ، وخليل مطران وأمين الريحاني وبشارة الخوري من لبنان ، ومعروف الرصافي وجميل صدقي الزهاوي ومحمد رضا الشبيبي من العراق ، وعمر أبو ريشة ومحمد سليمان الأحمد من سورية . وما يقال في الشعراء يقال في كتّاب القصة وكتاب المسرح وعلماء الاجتماع والمؤرخين والأدباء والصحافيين ، فهؤلاء هم الذين أوجدوا الوعي الموحد والسلوك الموحد ، اللذين أفضيا الى تكوين أمة ، على الرغم من كل عوامل التفرقة »(٤) .

إن ما كان عند ساطع الحصري نزعة ثقافوية يتطور لدى التلاميذ والورثة الى نزعة ثقافوية نقية ومشتطة ، والمعادلة الحصرية بين اللغة = الأمة تنقلب لديهم إلى معادلة : الثقافة = الأمة . والحال أن الفارق كبير . ففي الفرضية الأخيرة ، نجد أن وحدة الثقافة هي معطى أول ، قَبْلي ، بينما هي عند الحصري مطلب . كما أن الثقافة الواحدة في الفرضية الأخيرة « ذات سلطة لا تعترف بالحدود السياسية ، وذات جوهر أبدي أزلي ثابت لا يتغير مهما تغيرت الدول وتعددت و« انقرضت ودالت » ، ومهما تبدل الحكام و« أتوا وذهبوا » ، بينما كان الحصري يدرك ، بقدر أو بآخر ، خطر الحدود السياسية على وحدة الثقافة ، ويتخوف من أن يؤدي تعدد تلك الحدود الى تعدد في هذه الثقافة .

---

(٣) الحصري ، **حول الوحدة الثقافية العربية** ، ص ٤٣ ـ ٤٤ . والحصري على حق في مثاله عن درعا واربد ، ولكنه ما كان ليكون على قدر مماثل من الحق لو أخذ مثال درعا واسيوط ، مثلا . فالكيانات القطرية ليست على درجة واحدة من الاصطناع السياسي . ومما لا شك فيه أن لمصر ، ككيان قطري ، امتدادا في التاريخ لا يتمتع بمثله الكيان الأردني . ونظرية تساوي الأقطار العربية كأسنان المشط من حيث الاندماج القومي والمشروعية التاريخية هي نظرية مفروضة من المنطق على الواقع ، وليست ثمرة استقراء لمنطق الواقع .

(٤) نسيبة ، **القومية العربية: فكرتها، نشأتها، تطورها**، ص ١١٥ ـ ١١٦ .

والواقع أن التمييز بين اللغة والثقافة تفرضه مكانة كل منهما في بنية المجتمع. فلو أخذنا بالتقسيم ـ الميكانيكي النزعة بعض الشيء ـ الذي يعيِّن مكانة اللغة في بنية المجتمع التحتية ، ومكانة الثقافة في بنيته الفوقية ، أمكن لنا أن نلاحظ أن الثقافة ، بحكم انتمائها الى البنية الفوقية ، أشد وأسرع تأثراً بكثير من اللغة بالتغيرات الطارئة على القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية[٥] . ومن المنظور الذي يعنينا في أطروحتنا هذه ، نستطيع الجزم بلا حرج بأن حساسية الثقافة بسيرورة التقطر القاعدية أشد بما لا يقاس من حساسية اللغة . وبالفعل ، من الممكن أن نتصور تكوّن ثقافات قطرية متعددة حتى في ظل لغة قومية واحدة . وفي الوطن العربي اليوم تسود اللغة العربية بلا منازع (تقريباً) في جميع الكيانات القطرية ، ولكن دارة الثقافة القطرية قد باتت مع ذلك شبه مغلقة في العديد من تلك الكيانات .

ماذا نعني بانغلاق الدارة الثقافية القطرية ؟ نعني أن الثقافة العربية أصابها في ظل الكيانات القطرية وسيرورة تقومنها الذاتي ما أصاب الاقتصاد . فكما أن المبادلات الاقتصادية ما بين الدول العربية يحكمها ، في ظل التجزئة القطرية والسوق الرأسمالية العالمية ، قانون التدهور المستمر ، حتى أن نسبتها باتت لا تتعدى اليوم ٧٪ . كذلك فإن التبادل أو التفاعل الثقافي ما بين الكيانات القطرية هو قيد التدهور المستمر . ولعله لو كان في الامكان قياس هذا التدهور كمياً ، لوجدنا أن معدل التبادل الثقافي لا يزيد على رقم ٧٪ الاقتصادي .

ومما لا شك فيه أن سيرورة تدهور المبادلات الثقافية العربية أخفى عن النظر من سيرورة تدهور المبادلات الاقتصادية ، وليس ذلك بسبب استحالة القياس الكمي فحسب ، بل أيضاً لأن وسيلة التداول الثقافي العربي لا تزال ، رغم كل شيء واحدة ـ هي اللغة ـ بينما الوسيلة بالذات في التداول الاقتصادي قد باتت متعددة ، إذ أن لكل دولة قطرية عربية ، على طريقة الدول القومية الناجزة ، عملتها النقدية الخاصة بها ، والمسماة تجاوزاً بالوطنية (مع أنها في الواقع قومية ، والدليل أن اللفظ حينما يترجم الى الفرنسية مثلاً يقال : (Monnaie Nationale)[٦] .

---

(٥) كلاسيكياً ، درج العرف على إدراج الدولة في البنية الفوقية ، لكن تطور الدولة الحديثة ، بما فيها الدولة القطرية العربية كما كنا رأينا ، قد نقل الدولة من دائرة البنية الفوقية الى دائرة النشاط الانتاجي والقاعدة التحتية .

(٦) إذا كان حازم نسيبة ـ ذو المنطلقات المثالية الثقافوية ـ الذي كتب كتابه الآنف الذكر بالانكليزية في أواسط الخمسينات قد عجز عن رؤية تدهور حدود التبادل الثقافي العربي ، فإن له في ذلك بعض العذر : ففي ذلك الزمن كانت سيرورة التطور التضخمي للدولة القطرية العربية في بدايتها ليس إلا. ولكن عجبنا كامل إزاء=

بالرغم من تعذر القياس الكمي المطلق ، فإننا نستطيع أن نقدم بعض الأرقام عن أحجام ومعدلات التبادل الثقافي العربي في بعض جوانبه ومواده .

فبالرجوع إلى « دليل القصة المصرية القصيرة » نستطيع أن نحصي أكثر من ٥٠٠٠ قصة قصيرة لـ ٣١٠ من الكتّاب نشرت على مدى نصف قرن من الزمن (١٩١٠ ـ ١٩٦١) في صحف ومجلات مصرية باستثناء أقل من ١٠٠ قصة نشرت خارج القطر المصري ، وتحديداً في مجلتي « الأديب » و « الآداب » اللبنانيتين[7]. ونسبة ١٠٠ الى ٥٠٠٠ تعطينا فقط ٢٪ .

وقد صدرت في الحقبة نفسها ٤٠٨ مجموعات قصصية ، وقد طبعت كلها في القطر المصري بلا استثناء .وقد كان من الممكن أن نقول إن المعدل إذن هنا صفر٪ لولا أن بعض المجموعات المطبوعة في القطر المصري تأخذ طريقها الى التوزيع في بعض الأقطار العربية .

وبديهي أن هذه الأرقام والمعدلات لا تصلح لأن تكون مؤشراً على مدى التبادل الثقافي العربي، لأن مصر كانت على الدوام قطراً مركزياً فيما يتعلق بشؤون الطباعة والنشر . ولكننا لا نستطيع إلا أن نلاحظ أن مصر إن تكن قطراً مصدراً للانتاج الثقافي ، فإنها ليست بحال من الأحوال قطراً مستورداً بشكل هام . ومن ثم فإن الانتاج الثقافي المصري يمكن ـ نظرياً على الأقل ـ أن ينتشر في الوطن العربي ، ولكن الانتاج الثقافي العربي محدود الامكانية نظرياً وعملياً بالمقابل للانتشار في القطر المصري .

إذن فلنأخذ قطراً غير القطر المصري ، وليس له بالتالي دور عربي مركزي في الطباعة والنشر . فبالرجوع الى « فهرست القصة العراقية »[8] نستطيع أن نحصي ٣٦٥٠ رواية وقصة لكتاب من القطر العراقي نشرت في مدى نصف قرن أيضاً

= توكيد سمير أمين ـ ذي المنطلقات المادية التاريخية ـ في كتابه الصادر بالفرنسية عام ١٩٧٦ أنه « من شطآن المغرب الاطلسية الى الخليج ، من البحر المتوسط الى قلب الصحراء الكبرى وأعالي النيل ، يتكلم مئة مليون انسان لغة واحدة ، ويستمعون الى اذاعات واحدة ، ويقرأون كتباً واحدة ، ويرون أفلاماً واحدة » (أمين ،**الأمة العربية**،ص ١١) . ونحن لن نتردد بأن نصف هذه الصورة الزاهية لوحدة الثقافة العربية بأنها ميتولوجية وتعود الى ما قبل عهد طوفان الدولة القطرية وسنبين في الصفحات التالية لماذا .

(٧) **دليل القصة المصرية القصيرة** ، ١٩١٠ ـ ١٩٦١ ، إعداد سيد حامد النساج (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) .

(٨) **فهرست القصة العراقية** ، اعداد عبد الإله احمد (الجمهورية العراقية : وزارة الأعلام، بغداد: دار الحرية، ١٩٧٣) .

(١٩٠٨ - ١٩٦٢) في ٣٩٢ صحيفة ومجلة عراقية ، ولم ينشر منها سوى حوالي ١٥٠ قصة ورواية خارج القطر العراقي في ١١ مجلة اسبوعية وشهرية عربية . ونسبة ١٥٠ إلى ٣٦٥٠ تعطينا ٤٪ فقط .

وقد نشرت ، في الحقبة الممتدة من ١٩١٩ الى ١٩٧٠ ، ٣٦٠ رواية ومجموعة قصصية ، وقد طبعت كلها في العراق باستثناء ٢٩ رواية ومجموعة قصصية ، أي ما نسبته ٨٪ فقط .

ومن الممكن هذه المرة أن نعتبر هذه المعدلات مؤشرات حقيقة ، لأن الصحف والمجلات والكتب العراقية محصورة التوزيع عملياً والى حد كبير جداً داخل القطر العراقي .

وإذا خرجنا من نطاق قطر بعينه الى نطاق الوطن العربي بأسره ، وجدنا أنه كانت تصدر في عام ١٩٧٣، ١٠٦٥ دورية يومية واسبوعية وشهرية عن ١٨ دولة عربية[٩] . ومن هذه الدوريات ١٣٣ صحيفة ، و١٢٩ مجلة عامة ، و٥٦ مجلة متخصصة في اللغة وآدابها ، و٣٣ مجلة متخصصة في التاريخ والآثار ، و٣٦ مجلة متخصصة في شؤون الشباب ، و٢٠ مجلة متخصصة .

ولنبدأ بالصحيفة ، تلك التي كان هيغل يقول عنها إنها بمثابة الصلاة اليومية لمواطن العصور الحديثة . فهل يمكن القول إن نسبة التبادل الصحفي في الوطن العربي تبلغ حتى سبعة بالمئة ؟ ان ٧٪ من ١٣٣ صحيفة تعادل ١٠ صحف تقريباً . فهل يمكن ان نقول عن أي قطر عربي إنه يستورد ١٠ صحف من الأقطار العربية الأخرى أو انه يسمح بدخولها اليه ؟ ثم ، أليس كبيراً بما فيه الكفاية عدد الأقطار التي لا تسمح بتداول أي صحيفة من قطر عربي آخر فيها ؟

وحتى في حال تسليمنا بأن بعض الأقطار يستورد عشر صحف من الأقطار العربية الأخرى أو يسمح باستيرادها ، فهل تكون نسبة السبعة بالمئة قد تحققت ؟ الواقع أننا لا نستطيع هنا الكلام لا عن ٧٪ ، بل ولا حتى عن ٠٧ , ٠٪ . ذلك أن الصحف التي تستورد من الأقطار الأخرى لا تستورد بوجه عام إلا بمئات النسخ فقط ، وهي لا توزع أصلاً إلا في بعض اكشاك العواصم ، وبرسم السياح العرب و « الجاليات » العربية في المقام الأول .

---

(٩) الدوريات العربية : دليل عام للصحف والمجلات العربية الجارية في الوطن العربي (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة التوثيق والاعلام ، ١٩٧٣) .

وإذا تركنا جانباً نسبة استيراد الصحف فيما بين الأقطار العربية ، وحاولنا استنباط هذه النسبة من المساحة التي تحتلها شؤون الوطن العربي في الصحافة القطرية ، لوجدنا انه من الصعوبة بمكان الحديث عن نسبة ٧٪ . ففي أحسن الأحوال ، وأحسن الأحوال فقط ، تخصص الصحف القطرية صفحة بكاملها من صفحاتها لشؤون الوطن العربي . ونظراً الى أن عدد صفحات الجريدة يتراوح عادة بين ٨ و١٦ صفحة ، فإن معدل التبادل ضمن اطار الصحيفة القطرية يتراوح بدوره بين ١/٨ و ١/١٦ . وهذا في أحسن الأحوال . والواقع أن صحيفة مثل « الاهرام » التي تعد من كبريات الصحف في الوطن العربي ، والتي تصدر عادة بـ ١٦ صفحة ، ما عادت تخصص لشؤون الوطن العربي سوى نصف عمود أو عمود واحد تدرجه أصلاً في صفحة « أخبار العالم » المخصصة للشؤون الخارجية الدولية . وإذا أضفنا إلى ذلك بعض الأخبار العربية التي قد تنشر أحياناً على الصفحة الأولى والتي تتعلق بوجه خاص بالخلافات ما بين الأنظمة العربية وكذلك بالقضية الفلسطينية(١٠) ، أمكننا أن نرفع الحجم الى عمودين ، وإذا علمنا ان عدد الأعمدة في الصفحة الواحدة من « الاهرام » هو ثمانية ، فإن النسبة الحجمية لشؤون الوطن العربي فيها لا تتعدى في هذه الحال ٢/ ١٦× ٨ = ١/ ٦٤ ، أي ١,٥٪ . وحتى مع هذه النسبة اللامتناهية الضآلة ، فإن حضور الوطن العربي في « الاهرام » هو من خلال الاخبار السياسية فحسب . أما لو نقبنا في أبواب الرياضة أو الأدب أو الاجتماعيات على سبيل المثال ، لتدنت نسبة ذلك الحضور الى الصفر .

وما قلناه عن الصحف يصح أن يقال عن المجلات ، ولكن ربما بشيء من التحفظ . إذ أنه في الوقت الذي لا وجود فيه في جميع أقطار الوطن العربي إلا لصحف قطرية ، فإنه لا تزال هناك بعض مجلات قومية ـ قومية التوجه والاهتمام والتوزيع ـ تصارع لكي تبقى على قيد الحياة . وإذا أبحنا لأنفسنا ان نخص بالذكر هنا مجلتي « الآداب » الأدبية و « دراسات عربية » الفكرية ، والمجلات التي أنشئت في لبنان في الأعوام الأخيرة مثل « المستقبل العربي » ، فلا مفر في الوقت نفسه من ان نلاحظ أن الأرقام التوزيعية لهذه المجلات ـ في حدود اربعة آلاف إلى عشرة آلاف نسخة(١١) ـ على

---

(١٠) القضية الفلسطينية لا تزال ـ حتى الآن على الأقل ـ هي القضية العربية المركزية في الصحافة العربية قاطبة . ولكنها قضية مركزية آخذة بالتآكل من خلال تعميدها الدبلوماسي باسم أزمة الشرق الأوسط .

(١١) مع استثناء كبير يتمثل في مجلة « العربي » الصادرة في الكويت . غير أن التوزيع العربي الكبير لهذه المجلة يرجـع ، في احد أسبابه ، الى أن المادة التي تقدمها لقرائها «مسالمة» وليس لها طابع نفيي ، مما يساعدها على اجتياز حواجز الرقابات القطرية بسهولة .

صعيد الوطن العربي بأسره يعادل في معظم الاحيان أو حتى يقل عن الرقم التوزيعي للمجلة القطرية المماثلة في نطاق القطر المعني .

والواقع أن ميل الدارة الثقافية القطرية الى الانغلاق على نفسها يتمثل ، في ما يتمثل ، في أفول المجلة القومية التي يكتب فيها كتّاب من شتى انحاء الوطن العربي وتتوجه الى قراء من شتى أنحاء الوطن العربي أيضاً ، لتحل محلها المجلة القطرية المحصورة كتّاباً وقراءاً وتوزيعاً بالقطر الذي تصدر فيه . ويتوازى هذا الميل مع ميل آخر هو حلول الدولة القطرية محل المثقفين الأفراد أو المؤسسات الثقافية المستقلة في تمويل المجلات الفكرية والأدبية وإصدارها والاشراف على تحريرها وتوجيهها . وبالرغم من كل دعاوى الفكر والأدب في الاستقلال ، وفي التمسك بمنطلقات قومية ، فإننا نشهد في كل دولة من دول الوطن العربي تكاثراً وتضخماً في عدد المجلات الفكرية والأدبية المحرومة من الاستقلال المالي والتوجيهي ومن الفعالية القومية معاً . وهذا التكاثر هو بحد ذاته دليل آخر على ما كنا أسميناه بامتثالية « الانتلجانسيا » العربية بوجه عام للبيروقراطية القطرية .

أما من حيث القياس الكمي فسنكتفي بشاهد واحد تقدمه لنا مجلة « الدارة » ، وهي مجلة فكرية فصلية تصدر عن دارة الملك عبد العزيز بالرياض بالمملكة السعودية و « تعنى بتراث وفكر المملكة والجزيرة العربية والعالم العربي والاسلامي » كما تعرّف نفسها في صدر صفحتها الأولى . والعدد الذي بين يدينا منها هو العدد الثالث من السنة الرابعة الصادر (في شوال ١٣٩٨هـ/ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨م) . يقع العدد في ٢٨٦ صفحة ، ويتألف من ١٨ مادة بين دراسة ومقال وتعليق تتوزع على النحو التالي :

أولاً ـ حركة إحياء التراث بعد توحيد الجزيرة (٧ صفحات) .

ثانياً ـ معالم الشعر السعودي المعاصر (١٧ صفحة) .

ثالثاً ـ نجد منذ القرن العاشر الهجري حتى ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٥ صفحة) .

رابعاً ـ سمو الاسلام وعالميته (١٣ صفحة) .

خامساً ـ الصقعاء مدينة أثرية (١٦ صفحة) .

سادساً ـ من تراثنا : مقبل الذكير (٢٢ صفحة) .

سابعاً ـ قضاة نجد اثناء العهد السعودي (٣٣ صفحة) .

ثامناً ـ صور من الشعر الشعبي (٥ صفحات) .

تاسعاً ـ دراسة ديموجرافية لبعض القرى المختارة بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية (١١ صفحة) .

عاشراً ـ ملامح عن الثقافة في المجتمع السعودي (١٠ صفحات) .

احد عشر ـ البترول والتنمية الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية (٤٠ صفحة) .

اثنا عشر ـ أدب وتراث (١٣ صفحة) .

ثالث عشر ـ عرض الكتب : من أحاديث السمر (١٢ صفحة) .

رابع عشر ـ عرض الكتب : فيصل في قمة التاريخ (٢٦ صفحة) .

خامس عشر ـ طريق الحج بين الكوفة ومكة (٥ صفحات) .

سادس عشر ـ البيليوغرافيا : مجلات الجزيرة العربية والخليج (١٢ صفحة) .

سابع عشر ـ ملاحظات حول مقال « الخريطة السكانية في المملكة العربية السعودية » (٣ صفحات) .

ثامن عشر ـ حول مقال نصير الدين الطوسي ، العالم الرياضي (٧ صفحات) .

وكما نلاحظ من هذه العناوين فإن ١٢ مادة (من أصل ١٨) مخصصة لمواضيع « سعودية » خالصة ، و٤ مواد تتناول مسائل سعودية ـ عربية ، ومادتان فقط لا تتقيدان بالاطار السعودي .

أما من حيث توزيع عدد الصفحات فإن ١٧٧ صفحة مخصصة لمواد « سعوديه » خالصة ، و٧٠ صفحة لمواد سعودية ـ عربية ، و٢٠ صفحة لمواد تراثية عربية ـ اسلامية . اذن فالسعودية حاضرة (بمشاركة عربية) في ٢٤٧ صفحة من أصل ٢٦٧ ، أي بنسبة ٩٢٪ من مجمل عدد صفحات المجلة ؛ وحاضرة وحدها ، وبدون أي مشاركة ، في ١٧٧ صفحة من أصل ٢٦٧ ، أي بنسبة ٧٠٪[١٢] .

ويقدم لنا الكتاب العربي بدوره صورة مماثلة لتلك التي تقدمها الدوريات العربية عن تردي حجم ومعدل التبادل الثقافي العربي ، وعن تفاقم اتجاه الدارة الثقافية القطرية

---

(١٢) استكمالاً للصورة لا بد أن نشير الى أن ثمة مواضيع في العدد المذكور من المجلة لا يشير عنوانها الى قطريتها السعودية ، ولكنها كذلك هي من حيث المضمون أو الاطار القطري الفعلي . فباب « من تراثنا » مخصص لمقبل الذكير، وهو مؤرخ سعودي حديث (١٨٨٢ ـ ١٩٤٤) ، ومؤلف كتاب « مطالع السعود في أخبار نجد وآل سعود » كما ان باب « صور من الشعر الشعبي » يضم قصيدتين باللهجة العامية السعودية .

الى الانغلاق على ذاتها . وبالرغم من عدم توفر معطيات إحصائية في هذا المجال ، فإن الوقائع التالية بليغة الدلالة بلاغة الأرقام :

ـ إن مصر التي كانت الى عهد قريب أكبر مصدِّر للكتاب العربي كانت ولا تزال في آخر لائحة المستوردين له . وهذا معناه أن مصر ، التي هي ربع الأمة العربية ، لا تتفاعل ثقافياً مع ثلاثة أرباع الأمة الأخرى إلا باتجاه واحد . وحتى هذا التبادل الأحادي الاتجاه آخذ بالضمور بفعل القيود المالية القطرية المفروضة على استيراد الكتاب وتصديره .

ـ إن أقطار المغرب العربي ، التي تمثل في مجموعها هي الأخرى ربع الأمة العربية ، تلعب في عملية تبادل الكتاب العربي عكس الدور الذي تلعبه مصر . فهي مستوردة للكتاب العربي ، لكنها غير مصدرة له . لتفاعل إذن هنا أيضاً أحادي الجانب . فالكتاب المشرقي موجود ـ ولو نسبياً ـ في مكتبات المغرب . ولكن الكتاب المغربي عديم الوجود في مكتبات المشرق .

وحتى في المشرق العربي ، فإن الكتاب المطبوع في أي قطر من أقطاره لا يأخذ طريقه بحرية الى الأقطار الأخرى . وباستثناء الكتاب المنشور في لبنان ، والذي لا يزال يشق طريقه ـ رغم عراقيل الرقابة والقيود البيروقراطية والمالية ـ الى أقطار عربية شتى ، فإن الكتاب المنشور في العراق غير ذي وجود ملموس في سورية أو في لبنان ، وكذلك فإن الكتاب المنشور في سورية غير محسوس الوجود في الخليج أو العراق ، الخ .

ـ إن أكبر عائق في وجه انتشار الكتاب العربي ، والتبادل الثقافي بوجه عام ، هو عائق الرقابة والقيود البيروقراطية المالية . والحال أن المصلحة التي تخدمها الرقابة والقيود المالية هي « مصلحة » قطرية أولاً وأخيراً . وعلى مذبح هذه المصلحة القطرية يجري عملياً نحر وحدة الثقافة العربية المفترض فيها أنها مقوم أساسي من مقومات الوجود القومي للأمة العربية . والحق أن دور الرقابة القطرية أخطر بكثير من كل ما يمكن أن يقال عنه . ولعلنا نقترب من استيعاب خطورته لو قلنا إن للرقابة القطرية على صعيد الثقافة ما للحماية الجمركية على صعيد الاقتصاد من فاعلية . فالحماية الجمركية لا تحمي الاقتصاد القومي بقدر ما تخلقه أولاً ، وكذلك فإن الرقابة لا تحمي الثقافة القطرية بقدر ما تخلقها أولاً . وسوف نرى من خلال الأمثلة العينية عما قليل أن ليست وحدة الثقافة القومية معرضة لخطر التفتيت فحسب ، بل ان ثمة ثقافة قطرية قيد الخلق والتطوير ، وهي مرشحة ، كالدولة القطرية التي تفرزها ، للدخول الوشيك في سيرورة تقومن ذاتي .

والرقابة ، التي هي مظهر آخر من مظاهر تضخم الدولة القطرية ونزعتها الامتصاصية ، لا يقتصر دورها السلبي في التبادل الثقافي العربي على الكم ، بل هو نوعي أيضاً . فالفكر الأكثر رواجاً في الوطن العربي ، والذي لا تقيم الرقابات القطرية في وجهه أية عراقيل ، هو الفكر المدجَّن الذي لا فعالية تغييرية له . وليس من قبيل المصادفة، على سبيل المثال ، ان تكون مجلة شهرية كـ«العربي» من أكثر المجلات العربية رواجاً وتوزيعاً . فهي في نظر الرقيب القطري لا أذية لها ، ولذلك فلا بأس من أن تفتح أمامها حدود جميع الأقطار . وبالمقابل ، فإن المجلة القومية حقاً ، المجلة التي لا تتملق الوضع القطري القائم والتي تتطلع إلى تغييره لا الى تكريسه ، هي مجلة على خصام والرقيب القطري . وحتى عندما يسمح بدخولها الى القطر المعني ، فإنه لا يفعل ذلك إلا بحذر شديد ، ومع تدخل مقصه أو قلمه الأحمر في كثير من الأحيان . كذلك فإنه لا يندر ان تسمح الرقابة القطرية لمجلة قومية بالدخول لا لشيء إلا بهدف « ترويضها » . فالمجلة المسموح لها بالدخول الى قطر بعينه ، مضطرة حكماً إلى مداراة الرقابة فيه : ومن ثم فإنه لا يندر أن تفرض على نفسها نوعاً من الرقابة الذاتية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار تعدد الرقابات القطرية وتعدد سياساتها أو سياسات الأنظمة التابعة لها ، فليس يصعب علينا أن ندرك أن المجلة القومية المسيَّسة الحريصة على أن تدخل الى أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية هي في نهاية المطاف مجلة محكوم عليها في أغلب الأحوال بالعجز الذاتي . وذلك هو السبب العميق في اعتقادنا لأفول معظم المجلات القومية في الوطن العربي : فالاحراج الدائم الذي عليها مواجهته هو خسارة طرف من الطرفين : إما خسارة الرقيب القطري ، وبالتالي تحمل قراره بالمنع من الدخول ، وإما خسارة فعاليتها التغييرية وطاقتها النفيية . والخيار في كلا الحالين خاسر .

إن ضمور المضمون في المجلة العربية ، وتضاؤل عدد المجلات ذات التوجه القومي التي ما تزال تصارع بغية الصمود والاستمرار ، والوفاة المبكرة للكثير من محاولات أو مشاريع إصدار مجلات قومية ، كل ذلك يجب أن نبحث عن علته الرئيسية ـ والمباشرة أحياناً ـ في ما سنسميه بلا تردد بمعسكرات اعتقال الفكر العربي التي هي الرقابات القطرية[١٣] .

---

(١٣) إن الرقابة ، بما هي كذلك ، وبصرف النظر عن كونها قطرية ، مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وللاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي نص على حق الانسان في أن يقرأ ما يشاء وعلى حق الأفكار في أن تُتداول بلا عراقيل أو قيود . ومن ثم ، فإن الغاء الرقابة على الكلمة المكتوبة يجب ان يحتل مكانه في رأس قائمة المطالب الديمقراطية للانتلجانسيا العربية.

ثم إن دور الدولة القطرية في تقطير الثقافة العربية وتدجينها ليس محض دور سلبي متحدد بالرقابة ، بل هو أيضاً دور ايجابي يتمثل في إنشاء دارة ثقافية واعلامية قطرية مغلقة . وكما أقمنا موازاة بين الرقابة والحماية الجمركية ، سنقيم هنا موازاة أخرى بين الدارة الثقافية والاعلامية القطرية المغلقة وبين شبكة المواصلات . فالكثير من الباحثين المحدثين في الظاهرة القومية يؤكدون على دور شبكة المواصلات في التوحيد القومي(١٤) . وقد انتبه بعض الباحثين العرب بدورهم الى حاجة الوطن العربي الى « ثورة نقلية TRANSPORTATION REVOLUTION حتى يمكن الربط بين أطرافه المترامية . تماماً مثلما حدث في كندا التي لم يقرب بين مقاطعاتها الست إلا مد الخط الحديدي الذي يعبر قارة أميركا الشمالية من شرقها الى غربها »(١٥) .

ولكن كما ان هذه الثورة النقلية على صعيد الوطن العربي ككل بقيت الى حد كبير بلا تنفيذ ، بل اكتفى كل قطر بتطوير شبكة مواصلات داخلية ، فبقي الوطن العربي بلا خط حديدي قومي ولا طريق بري قومي ، ولا حتى طريق جوي قومي ، كذلك اكتفى كل قطر بتطوير شبكة ثقافية واعلامية داخلية ، فبقي الوطن العربي بلا صحيفة قومية ولا اذاعة قومية ولا تلفزيون قومي ، ولا حتى كتاب قومي . والحال أن دور شبكة المواصلات الاعلامية مشابه لدور شبكة المواصلات النقلية . إنه دور توحيدي ، ولكنه كذلك ـ وبالنسبة نفسها ـ دور تمييزي وتفريقي . بل لنقل إنه يؤكد الهوية بقدر ما يثبّت الغيرية . فالداخلون في الشبكة ـ سواء أكانت نقلية أم إعلامية ـ هم غير الموجودين في خارجها . والشبكة توحد الأوائل من خلال تمييزهم عن الأواخر . ومن منظور الوضع العربي ، فإن الشبكة تخلق وتميت : تخلق هوية قطرية وتميت الهوية القومية ، وبموت

---

(١٤) « ليس من المبالغة أن نقول إن السكك الحديدية ساعدت الشمال في تحقيق انتصاره على الجنوب في عام ١٨٦٥ ، وفي اقامة حكومة قومية قوية في واشنطن . وبعد عام ١٨٦٩ ، جعلت شبكة الحديد الواسعة من الولايات المتحدة وحدة متماسكة .

« أما في فرنسا وبريطانيا ، فإن هذه السكك ساعدت على تقريب المصالح المتباعدة والأشخاص المختلفين ، وجعلتهم وحدة متماسكة .

« ووضحت هذه القضية أكثر في الدويلات الايطالية حيث قامت السكك الحديد بترقيع « الحذاء الايطالي » على حد قول غيوشي . .

« بذلك عززت هذه الخطوط المشاعر القومية التي كانت في طريق النمو ، وفي الوقت نفسه ساعدت على تعريف مختلف الأفراد بأوجه حياة أممهم ، وذلك عن طريق تيسير السفر والمواصلات وجعلها رخيصة وسريعة ، كما شجعت على توحيد لغة التخاطب وطراز الملبس والعادات الاجتماعية بصورة عامة » (شيفر ، القومية : عرض وتحليل ، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦) .

(١٥) أبو العز ، « الوطن العربي ، مقدمة جغرافية » ، في دراسات في المجتمع العربي ، ص ٨ .

الهوية القومية ، أي تحولها إلى غيرية ، تصير الهوية القطرية ذاتها هوية « قومية » .

الشبكة أو الدارة الثقافية والاعلامية القطرية هي اذن عامل آخر من عوامل تقومن الكيانات القطرية .

وبدهاً نحن لا نقول إن هذه الشبكة أو الدارة قد انغلقت ، بل نقول : إنها ـ واقعياً ـ آخذة أكثر فأكثر بالانغلاق(١٦) .

لقد استعرضنا آنفاً بعض ملامح التقوقع القطري في وسائل الثقافة المكتوبة : الصحيفة والمجلة والكتاب . وإذا انتقلنا الآن الى الوسائل السمعية ـ البصرية ، لعكست لنا المرآة القطرية الصورة السلبية نفسها .

وبادىء ذي بدء لنقل ان الكلمة المسموعة المنظورة باتت تلعب في حياة الانسان المعاصر دوراً أخطر بما لا يقاس من ذاك الذي تلعبه فيها الكلمة المقروءة . ولا يحجم علماء الاجتماع المعاصرون عن استعمال تعبير « الانسان التلفزيوني » ، تماماً مثلما يتحدث علماء « الانتروبولوجيا » عن الانسان الناطق أو العاقل ، مشيرين بذلك ـ ولو من قبيل المبالغة ـ الى أن اختراع التلفزيون قد لا يقل خطورة وأهمية عن ظهور الوعي أو اختراع اللغة لدى انسان ما قبل التاريخ .

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن ثمة إنساناً تلفزيونياً عربياً هو قيد التكوين اليوم ، ولكنه عربي قطري لا عربي قومي .

لقد كان الفيلسوف الرومانسي الألماني هردر يذهب إلى أن البيئة المادية هي العامل الرئيسي في تحديد القوميات المختلفة . والحال أن الوسائل السمعية ـ البصرية باتت

---

(١٦) والانغلاق القطري للدارة الثقافية يوازيه استتباعاً انحطاط في مضمون المادة الثقافية العربية المقدمة على أطباق قطرية . فمن قبل ، أي يوم لم يكن وجود لدارات ثقافية قطرية ، كان الأديب من هذا القطر أو ذاك لا ينال شهرة في سائر الأقطار العربية إلا إذا كان يتمتع بموهبة ادبية أكيدة تؤهله لذلك . أما اليوم ، فإن كل قطر يحاول ان يدفع الى خشبة المسرح بكوكبة كاملة من أهل الأدب ، سواء أكانت موهبتهم الأدبية تؤهلهم لذلك أم لا . والوطن العربي يعج اليوم على صعيد القصة والرواية مثلاً بمسوخ أدبية قطرية يقال في وصفها : هذا نجيب محفوظ الأردن ، وهذا نجيب محفوظ سورية ، وهذا نجيب محفوظ العراق ، وهذا نجيب محفوظ السعودية ، الخ. . . والحق أن تطوير كل قطر لشبكة مواصلات اعلامية وفكرية خاصة به لم يؤد ، كما توهم بعضهم ،الى نمو ثقافي عام ،وانما على العكس الى تضخم سرطاني شكلاً والى خرع مزرٍ مضموناً . ولكن يبقى العزاء ان التاريخ كفيل بغربلة جميع الزعامات الأدبية المفروضة اليوم ، بقوة الأجهزة الاعلامية ، على الساحات القطرية . ويبقى العزاء أيضاً ان الأمة لا تهب الثقة والشهرة لأي أديب قطري إلا بقدر ما يكون أهلاً ، حقاً وفعلاً ، لأن يكون حضوره قومياً .

تشكل اليوم بيئة الانسان الجديدة . صحيح أنها بيئة مصطنعة ، مكيَّفة ، لكنها من هنا بالتحديد أشد تأثيراً في عقل الانسان من البيئة الطبيعة ، وأقدر منها على تكوين ذهنيته ونفسيته ، وأفعل منها في توجيه ارادته وتأطيرها .

إن الانسان العربي الذي يقضي ثلاث ساعات أو خمساً من حياته اليومية مشدوداً الى شاشة التلفزيون القطري لا يعود يشعر ـ وهذا أقل ما يقال ـ بأن القطر الذي ينتمي إليه هو كيان مصطنع ، ولا بأن ولاءه له بالتالي هو ولاء اعتباطي .

إن التلفزيون هو وسيلة اخرى ـ وبالغة الخطورة ـ في يد الدولة القطرية من وسائل تطبيع ما هو اصطناعي ؛ وسيلة أخرى ـ وبالغة الخطورة ـ لتحويل الحدود السياسية الفلكية الى حدود طبيعية . ومما يزيد في خطورة هذا الدور أن تقنية البث التلفزيوني بالذات هي تقنية قطرية . وهذا بعكس تقنية البث الإذاعي على سبيل المثال . فالمواطن العربي يملك حرية نظرية في أن يستمع الى اكثر من اذاعة عربية واحدة ، ولكنه لا يملك عملياً وتقنياً من فرصة ـ إلا فيما ندر ـ لمشاهدة برامج تلفزيونية غير تلك التي تبثها الشبكة القطرية التي هو أسيرها .

وبداهةً ، هذه الميزة التقنية للاذاعة لا تلغي مضمونها وتوجهها القطري . فالاذاعة الأكثر استماعاً داخل كل قطر من الأقطار هي الاذاعة القطرية . والاذاعات الوحيدة التي لا تحد نفسها بقطر بعينه من الأقطار هي الاذاعات الأجنبية التي تبث باللغة العربية (كإذاعتي لندن ومونتي كارلو) . والتوجه القطري للاذاعة العربية ـ كما للتلفزة ـ لا يتجلى فقط في نشرات الاخبار[١٧] والتعليقات السياسية ، بل كذلك في برامج الرياضة والأسرة والمنوعات والاجتماعيات ، والأهم من ذلك كله في البرامج المبثوثة باللهجات العامية . فالاذاعة « القومية » في تونس على سبيل المثال ، تبث يومياً البرامج التالية بالعامية :

- الشعر الشعبي في مواكب الإفراح (١٥ دقيقة)
- لقاء في ساعة (٦٠ دقيقة) .
- معرض الصحافة التونسية باللسان الدارج (١٠ دقائق) .

---

(١٧) لنلاحظ أن نشرات الأخبار في جميع الاذاعات القطرية تعطي مكانة الصدارة للاخبار القطرية مهما تكن عادية ، وتتبعها بعد ذلك بالأخبار العربية ثم الدولية . وبغض النظر عن الحجم المتضخم للأخبار المحلية بالنسبة الى الاخبار العربية والدولية معاً ، فإن ترتيب الاخبار هو بحد ذاته ترتيب قيمي : فالشؤون القطرية لها الأولوية على كل ما عداها لا لشيء إلا لأنها قطرية .

ـ نشرة الأخبار والتعليق السياسي باللسان الدارج (٣٠ دقيقة) .

ـ البث المباشر (٦٠ دقيقة) .

وهذا بالاضافة إلى أن معظم فقرات برامج العمال والفلاحين والأطفال والمرأة والمقابلات والتمثيليات الاذاعية تبث باللهجة العامية .

أضف إلى ذلك كله أن الأغنية العربية ، التي تلعب دوراً هاماً في تكوين النفسية المشتركة ، ما تزال بوجه عام أغنية عامية أي قطرية . فبرنامج « ما يطلبه المستمعون » ـ الذي تبثه الاذاعة « القومية » في تونس لمدة ساعتين يومياً باسم « أغنية لكل مستمع » ـ تضمن في الفترة الاذاعية الواقعة بين ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ و٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ مئة وأربعاً وثلاثين أغنية ، كانت مغناة بالعامية باستثناء ست منها بالفصحى . وأكثر من نصف تلك الاغاني ، وبالتحديد ٧٢ أغنية ، كان باللهجة العامية التونسية . وبالمقابل ، أذيعت ٥٦ أغنية باللهجات العامية العربية الأخرى . ولكن ان تكن الأغنية العامية المصرية أو المشرقية ذات وجود محسوس في الاذاعة « القومية » التونسية أو في سائر اذاعات المغرب العربي ، فإن الأغنية العامية التونسية أو المغربية بوجه عام لا وجود لها على الاطلاق في اذاعات مصر والمشرق العربي . أضف إلى ذلك أن ٤٧ أغنية من أصل الاغاني الـ ٥٦ التي أذيعت باللهجات العامية العربية كانت باللهجة العامية المصرية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ظروفاً تاريخية خاصة قد أتاحت للهجة العامية المصرية أن تصبح مفهومة على نطاق عربي قومي[١٨] ، وأن هذه الظروف الخاصة ما عاد من الممكن ان تتوفر لأي لهجة قطرية أخرى ، فإننا نستطيع أن نجزم بأن اللهجات العامية تقف حائلاً أساسياً دون تطوير التبادل الثقافي العربي ودون تكوين النفسية المشتركة العربية ، وهو التكوين الذي باتت وسائل الاتصال الجماهيري تلعب فيه ، كما رأينا ، دوراً رئيسياً .

---

(١٨) تصور بعضهم ، ومنهم ابراهيم انيس في **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) ، ان اللهجة العامية المصرية يجب أن تصبح « هي اللغة المشتركة التي توحد بين الأمم العربية » بحكم الظروف التاريخية التي جعلت من مصر « مركز الزعامة لكل الأمم العربية » . وبغض النظر عن التخليط بصدد « الأمم العربية » وعن خطورة الدعوة الى إحلال العامية محل الفصحى كلغة قومية مشتركة ، فإننا نستطيع أن نلاحظ أن تطور الكيانات القطرية والشبكات الاعلامية القطرية قد أوقف مد اللهجة العامية المصرية وقضى عليها بالانحسار على صعيد الوطن العربي ، وأحيا أو أعاد الاعتبار الى سائر اللهجات القطرية التي ما استطاعت مع ذلك ان تحطم جدار العزلة القطرية وأن تكتسب ميزة اللهجة العامية المصرية من حيث قابليتها للفهم على صعيد قومي .

ومن دون أن نزعم أن استخدام اللهجة العامية شر مطلق، لا نستطيع أن نتجاهل دورها السلبي في التبادل الثقافي العربي وفي تكوين النفسية المشتركة . فليس من قبيل المصادفة ، على سبيل المثال ، أن تزداد العزلة القطرية للمسرح العربي طرداً مع اعتماد العامية لغة لهذا المسرح . ومع أن الكثير من الفرق المسرحية في الوطن العربي تطلق على نفسها اسم الفرقة القومية أو المسرح القومي ، فإنه لا وجود اليوم في العالم العربي لمسرح قومي. ودون أن ندعي أن المسرح يمكن أن يلعب اليوم الدور الذي لعبه في أوروبا بالأمس في بلورة العقليات والنفسيات القومية المشتركة ، نلاحظ أن الميل المتزايد الى استخدام العامية في المسرح العربي يفعل باتجاه تقطيره لا قومنته . وبالفعل ، ان التبادل المسرحي العربي شبه معدوم اليوم ،فيما خلا أيام المهرجانات المحدودة الفعالية والجمهور أصلاً .

وما قلناه عن المسرح يمكن أن يقال ـ مع التشديد ـ على السينما . فالعامية هي ملكة السينما العربية بلا منازع . ولئن تكن ظروف تاريخية خاصة قد أتاحت للسينما المصرية ـ رغم اعتمادها المطلق على العامية ـ ان تعرف رواجاً في جميع انحاء الوطن العربي ، فإن اعتماد العامية المحلية لغة للأفلام السينمائية المنتجة في الأقطار العربية الأخرى يحد حداً شديداً دون رواج هذه الأفلام على صعيد قوسي . والحال أن انكماش السوق القومية للسينما العربية يؤثر سلباً لا على التبادل الثقافي العربي فحسب ، بل كذلك على نمو الصناعة السينمائية العربية وعلى تقدمها التقني . إذ أن السوق القطرية ، مهما تكن كبيرة ، لا تستطيع أن تغطي تكاليف انتاج الفيلم المحلي . فالسوق المصرية ، مثلاً ، وهي أكبر سوق محلية بين سائر الأسواق السينمائية العربية ، لا تغطي بحسب ما تشير بعض الاحصاءات ، إلا أقل من نصف تكاليف انتاج الفيلم المحلي(١٩) . والحال أن غيرها من الأسواق العربية القطرية لا يستطيع بحد ذاته أن يغطي حتى نصف ذلك النصف . وعلى هذا ، فإن الصناعة السينمائية العربية تجد نفسها محكومة بالتناقض الأساسي التالي : الانتاج قطري ، واستهلاكه لا يمكن ان يتم إلا في سوق قومية ، والحال أن اللغة العامية للفيلم المحلي المنتج في غير مصر تحد من تداوله في الأقطار.

---

(١٩) يحسب محمد العشري ، مؤلف كتاب اقتصاديات صناعة السينما في مصر، ان تكاليف انتاج ١٢ فيلماً انتجها القطاع العام في مصر (وهذه الافلام هي : الطريق ، بين القصرين ، اغلى من حياتي ، هي والرجال ، اعترافات زوج ، الحرام ، العنب المر ، طريد الفردوس ، المراهقان ، العائلة الكريمة ، العقل والمال ، الجبل) بلغت ٤٧٧,٥ الف جنيه ، بينما لم تزد ايراداتها من السوق المحلية المصرية على ٢٣٠,٤ الف جنيه. وقد كان الاجمالي الوسطي لنفقة انتاج الفيلم الواحد ٣٩,٨ ألف جنيه ، لم تغط منها ايرادات السوق المحلية سوى ١٨,٣ ألف جنيه (اقتصاديات صناعة السينما في مصر ، (القاهرة : دار الهنا للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ، ص ٢٩٦) .

العربية . والمأزق هو على التحديد كما يلي : فإما أن يكتفي الفيلم المحلي بإيرادات توزيع قطري محدود فيلجأ منتجوه الى تخفيض نفقات انتاجه مما ينعكس سلباً على مستواه الفني ، وإما ان يعتمد الفيلم المحلي في تغطية نفقات انتاجه على المعونة أو المساهمة المالية الحكومية ، مما يعني في خاتمة المطافـ ـوضع صناعة السينما في خدمة الدولة القطرية ودفع الدارة الثقافية والاعلامية القطرية الى المزيد من الانغلاق . ولا ريب في أن المخرج من هذا المأزق يبقى في هذا المجال ، كما ربما في كل مجال آخر ، هو الانتاج العربي المشترك ، وأول شروط مثل هذا الانتاج هو تحرر السيناريو من الاطار القطري ومن اللهجة العامية القطرية . لكن المشكلة ان الاتجاه العام في السينما العربية كما في سائر مظاهر الحياة الثقافية العربية ليس الخروج من الاطار القطري ، بل الانصياع له أكثر فأكثر وكأنه ـ كاللغة بالذات ـ قدر مقدر[٢٠] .

وبالفعل ، وكما أن الأبحاث الحديثة تؤكد على الدور الكبير للغة بوصفها شكلاً لوجود الفكر وإطاراً للتفكير ، فإن من يمعن النظر في مظاهر الحياة الثقافية العربية ، التي يفترض فيها ان تكون موحدة بحكم وحدة اللغة ، سيلاحظ ولا بد أن القطر ، بما هو كذلك ، يعادل دوره أكثر فأكثر دور اللغة كإطار للتفكير ، وحتى كشكل لوجود الفكر . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى . لكننا لن نستقي أمثلتنا مع ذلك من عالم وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ، نظراً لوقوعها تحت الهيمنة المباشرة للدولة القطرية ، بل سنستقيها من مضمار يفترض فيه أنه أكثر المضامير تحرراً من تلك الهيمنة ، نعني مضمار الكتاب حيث التأليف فيه لا يزال فردياً ومستقلاً الى حد كبير عن أجهزة الدولة القطرية وسلطتها وأيديولوجيتها وتمويلها[٢١] .

لنبدأ أولاً بمثال « بريء » ، وليكن كتاب **دراسات نقدية في ضوء المنهج**

---

(٢٠) مثال : في محاضرات الطاولة المستديرة التي نظمتها في بيروت هيئة الأونسكو حول « السينما والثقافة العربية » ، أكد طاهر الشريعة ، رئيس قسم السينما بكتابة الدولة للشؤون الثقافية والأنباء في تونس ، ان الحل لأزمة نمو الصناعة السينمائية المحلية في جميع الأقطار العربية هو الانتاج العربي المشترك ، واعترف بأن « العالم العربي يضمن للفلم التونسي سوقاً للتوزيع في كل أقطاره » ، لكنه ارتأى بالمقابل ، نزولاً عند مقتضيات الاطار القطري المتصلب على ذاته الى درجة التقومن ، أن النوع « النفيس والمطلوب » من الأفلام هو « الأفلام التونسية الصرفة » لأن « هذا النوع من الافلام الذي يحمل طابعه القومي هو وحده الصالح للاحراز على قيمة عالمية » (**السينما والثقافة العربية**) ، محاضرات الطاولة المستديرة تحت رعاية واشتراك الاونسكو ، بيروت تشرين الأول ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ (بيروت : مركز التنسيق العربي للسينما والتلفزيون ، [١٩٦٥]) ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(٢١) علماً بأن الدولة صارت هي الناشر ايضاً في معظم الأقطار العربية .

الواقعي[٢٢] . فأول ما يطالعنا منه قول المؤلف في المقدمة : « من الظاهرات الملحوظة في حياتنا الأدبية بلبنان غياب وجه النقد الأدبي عنها ، حتى وقتنا هذا . . . لا أعني بذلك أن ليس للنقد وجود في حركة النشاط الأدبي عندنا . . بل الذي أعنيه أن النقد الأصولي أو « المنهجي » في التعبير الحديث هو ما نفتقده في لبنان »[٢٣] .

بديهي أنه لا يدخل في نيتنا أن نتهم مؤلف « دراسات نقدية » بقطرية التفكير ، بل العكس هو الصحيح ، فهو معروف لدى القراء بأنه صاحب قلم تقدمي وضعه دائماً في خدمة قضية الديموقراطية والعروبة في لبنان ، وقضية الاشتراكية في الوطن العربي . ولكننا لا نستطيع إلا أن نلاحظ أن القطر اللبناني ، بما هو كذلك ، متخذ هنا اطاراً للتفكير . فهو يتحدث عن حركة النقد الأدبي « عندنا . . في لبنان » وينعي على الحياة الأدبية « اللبنانية » غياب النقد المنهجي عنها . والسؤال هو : هل غياب النقد المنهجي ظاهرة محصورة بالحياة الأدبية في لبنان ، أم أنه ظاهرة عامة في الحياة الأدبية في معظم ـ ان لم نقل في جميع ـ أقطار الوطن العربي ؟ وهل القارىء الذي يتوجه إليه مؤلف « دراسات نقدية » هو محض قارىء لبناني حتى يتحدث وإياه عن « حياتنا الأدبية » بتواطؤ ضمير الجمع المتكلم ؟ ثم ما معنى الكلام عن حياة أدبية خاصة بلبنان ، مع أن الدور الثقافي الأول للبنان ، بدور نشره ومجلاته وصحفه ، هو دور عربي وبرسم المشرق العربي بصورة خاصة ؟

ولنأخذ مثالاً « بريئاً »[٢٤] آخر ، وليكن كتاب « الأدب والأديولوجيا في سورية »[٢٥] . وهنا لا تستوقفنا تعابير مثل « الأدباء السوريين » و « الأدب السوري » و « الحياة الأدبية السورية » فحسب ، بل نلاحظ أن القطر ، بما هو كذلك ، قد أصبح فعلاً اطاراً للبحث والتفكير . ففي حين أن مؤلف « دراسات نقدية على ضوء المنهج الواقعي » لا يخصص ، رغم كل الحديث عن « حياتنا الأدبية بلبنان » ، سوى قسم يسير من كتابه لمعالجة بعض ظواهر هذه « الحياة » ، فإن مؤلفي « الأدب والأديولوجيا في سورية » قد اتخذا من القطر المسمى في العنوان اطاراً نهائياً وحصرياً للبحث ، ليدرسا

---

(٢٢) حسين مروة ، دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي ، الطبعة ، مزيدة ، منقحة (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٦) .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٢٤) نقصد بـ « البراءة » هنا عدم وجود نيات قطروية مسبقة .

(٢٥) بو علي ياسين ونبيل سليمان ، **الأدب والأديولوجيا في سورية** (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٤) .

نتاج عشرين كاتباً وشاعراً سورياً جرى اختيارهم بدالة انتمائهم القطري لا أكثر ولا أقل .

وعلى سبيل المثال ، لا الحصر بالطبع ، نضع هنا قائمة شديدة الاقتضاب بأسماء بعض المؤلفات التي تشير عنوانياً الى قطرية الإطار التفكيري . ولن يكون اختيارنا للأمثلة مطلق الاعتباطية ، بل سنحصره عن عمد بقطرين ، واحدهما من المشرق والثاني من المغرب ، كانت النزعة القومية العربية فيهما قوية وناهضة على الدوام : ليبيا والعراق .

ففي باب « القصص الليبية » من « الببلوغرافية الوطنية الليبية »[٢٦] نجد النماذج التالية من العناوين :

- الناس والدنيا . **قصص من ليبيا** .
- وتبعثرت النجوم . **مجموعة قصص ليبية** .
- غروب بلا شرق . **قصة ليبية** .
- نفوس حائرة . **صور من الحياة في ليبيا** .
- فتاة على رصيف مبلل . **اقصوصات ليبية** .
- الفرصة والقناص . **قصص ليبية** .
- الشراع الممزق . **قصص ليبية** .
- مرسال **وقصص ليبية اخرى** .
- ١٤ قصة من مدينتي . **طرابلس** .
- كريم الدين وبساط الريح . **مجموعة من القصص الشعبي الليبي** .
- الجدار . **مجموعة قصص ليبية** .

ومن العراق تواجهنا النماذج التالية من عناوين الدراسات الأدبية والفنية التي اختارت القطر ، بما هو كذلك اطاراً حصرياً للبحث والتفكير[٢٧] .

- تطور الفكرة والأسلوب في الأدب العراقي في القرنين التاسع عشر والعشرين .
- الأدباء العراقيون المعاصرون وانتاجهم .

---

(٢٦) البيليوغرافية الوطنية الليبية ١٩٥١ - ١٩٧١ (الجمهورية العربية الليبية : وزارة الاعلام والثقافة ، ادارة المراكز الثقافية القومية ، ١٩٧٢) .

(٢٧) دليل مطبوعات وزارة الاعلام ١٩٦٨ - ١٩٧٤ (بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٥) .

- نشأة القصة وتطورها في العراق .
- القصص في الأدب العراقي الحديث .
- الفن القصصي في الأدب العراقي الحديث .
- الاتجاه الواقعي في الرواية العراقية .
- الرواية في العراق .
- المرأة في القصة العراقية .
- اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث .
- الاتجاهات الوطنية في الشعر العراقي الحديث .
- الثقافة المحلية في العراق .
- واقع الثقافة في العراق .
- مدخل الى الموسيقى العراقية .
- الفن العراقي . المنابع التاريخية في العراق المعاصر .
- الفن المعاصر : حركة الرسم في العراق .
- الملابس الشعبية في العراق .
- الصناعات اليدوية في العراق .
- مقدمة في تاريخ الفن العراقي .
- الفن التشكيلي المعاصر في العراق .
- العراق مهد الفن الاسلامي .
- فن الملصقات في العراق .
- الفن العراقي المعاصر .
- من التراث الشعبي في العراق .
- المخطوطات العراقية المرسومة في العصر العباسي .
- دليل الفنانين العراقيين .
- البيانات الفنية في العراق .
- دليل الفنانين التشكيليين العراقيين .

ونظراً الى أن القائمة يمكن ان تكون لامتناهية الطول ، ولا سيما متى ما شملت الأقطار العربية الأخرى ، وتجنباً للاعتباطية التي لا مفر من ان تتحكم في وضع قائمة كهذه ، سنلجأ إلى اعتماد مقياس آخر في بيان مدى اتخاذ القطر، بما هو كذلك ، اطاراً للبحث والتفكير . وسيكون مقياسنا هذا رسائل الماجستير والدكتوراه التي منحتها

الجامعات العربية منذ ۱۹۳۰ وحتى نهاية ۱۹۷۰[٢٨] .

لقد منحت الجامعات العربية خلال الحقبة المذكورة ٨٤٥ رسالة ماجستير ودكتوراه في التربية وعلم الاجتماع واللغة العربية والجغرافية والاقتصاد والقانون وادارة الأعمال وعلم الحيوان والتاريخ. وسنتناول بالتحليل التوجه القطري أو القومي لهذه الرسائل في كل فرع من فروع العلم على حدة .

ففي **الاقتصاد** منحت الجامعات العربية ٥٢ رسالة ماجستير ودكتوراه ، كانت ٣٩ منها ذات توجه قطري صريح . وقد منحت الرسائل كلها من جامعات مصرية (القاهرة ، عين شمس ، الاسكندرية) ، ومن نماذج هذا التوجه القطري :

- التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية في مصر .
- تمصير البنوك الاجنبية وأثره في الاقتصاد القومي (المصري) .
- الرقابة على النقد الأجنبي في مصر .
- دراسة تحليلية لدور بنك مصر في الاقتصاد القومي (المصري) .
- تسويق المنسوجات القطنية في مصر .

وثمة سبع رسائل تناولت شؤوناً غير شؤون القطر المصري ، وبالتحديد شؤون الاقتصاد العراقي والسوداني ، وكان مؤلفوها جميعهم عراقيين أو سودانيين :

- دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في العراق .
- النظام النقدي في العراق .
- سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .
- سياسة العراق التجارية .
- تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان .
- أحوال السودان الاقتصادية قبيل الفتح المصري .
- أحوال السودان الاقتصادية تحت الادارة المصرية .

والشيء الذي يلفت النظر في رسائل الاقتصاد الاثنتين والخمسين أن ما من واحدة

---

(٢٨) دليل الرسائل العربية (الكويت : جامعة الكويت ، مراقبة المكتبات قسم التوثيق ، ١٩٧٢) .

منها كانت قومية الإطار . وصحيح أنه منحت رسائل ذات طابع عام ، ولكنها لم تكن محدودة بالوطن العربي . ومن نماذجها :

- دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة .

- المعونة الاقتصادية الخارجية وأثرها على الدول التي لم تستكمل نموها الاقتصادي .

- اعداد الميزانيات التقديرية .
- مراقبة الصرف .

وفي **القانون** ، الدستوري والمدني والجنائي ، منحت الجامعات العربية ٨٨ رسالة ماجستير ودكتوراه ، حدّت ٣٤ منها نفسها بإطار قطري صريح . وقد منحت جامعة محمد الخامس بالرباط ثلاث رسائل ، وجامعة دمشق رسالة واحدة ، وباقي الرسائل منحته جامعات مصرية .

الرسائل الممنوحة من جامعة محمد الخامس هي :

- تدابير الوقاية في التشريع الجنائي المغربي .
- بطلان العقود وإبطالها في التشريع المغربي .

- البينة بالشهادة والقرائن في التشريع المدني المغربي .

ومن نماذج الرسائل القطرية الإطار أو التوجه الممنوحة من الجامعات المصرية :

- الادارة الحكومية في مصر ووسائل رفع كفايتها الانتاجية .

- أعمال السيادة في القانون المصري .
- جريمة الزنا في القانون المصري .
- الحرية الشخصية في التشريع الجنائي المصري .
- القصد الجنائي في القانون المصري المقارن .

- المركز القانوني للشركات الأجنبية في مصر .

- الولاية على مال القاصر في القانون المصري .
- نظرية الاستغلال في القانون المدني المصري .

ويلاحظ أن الرسائل الثماني والثمانين التي منحتها الجامعات العربية لم تتضمن ولا

رسالة واحدة في القانون العربي المقارن على سبيل المثال . بل إن الرسالة الوحيدة في القانون المقارن كانت :

- الامتداد القانوني لعقود الايجار في القانونين المصري والفرنسي .

كما أن الرسالة الأخرى اليتيمة التي تحررت من الاطار القطري الصرف كانت رسالة في الشريعة الاسلامية بعنوان :

- النظرية العامة للالتزامات في الشريعة الاسلامية .

وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى أننا حين حددنا بـ ٣٤ فقط من أصل ٨٨ عدد الرسائل القانونية التي حدت نفسها بإطار قطري صريح ، فإننا لم نأخذ في حسابنا الرسائل التي قد تكون قطرية الإطار ، ولكن دونما إشارة صريحة الى ذلك في عناوين الأطروحات . ومن أمثلة هذا النوع من الرسائل :

- المسؤولية الطبية في قانون العقوبات (فمن المؤكد ان قانون العقوبات المعني هنا هو القانون المصري) .

- نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية (المصري أيضاً) .

وفي ادارة الأعمال مُنحت ٣٣ رسالة ماجستير ودكتوراه ، وكانت كلها من جامعات مصرية ، وقد حدت ٢٦ منها نفسها باطار قطري صريح . وهذه بعض نماذجها :

- صناعة السكر في مصر ووسائل تنظيمها والنهوض بها .

- السياسة الحكومية وأثرها في نشاط الشركات المساهمة في مصر .

- أثر الاعلان في الحياة التجارية المصرية .
- العلاقات العمالية في الصناعة في مصر .

والرسالة اليتيمة التي كان لها اطار يتجاوز الاطار القطري هي :

- العلاقات العمالية الاسلامية في المجتمع الحديث .

إذن ولا رسالة واحدة في علم ادارة الأعمال ذات توجه عربي قومي ، بل ولا رسالة واحدة في علم ادارة الأعمال المقارن بين الأقطار العربية .

وفي علم الحيوان منحت الجامعات المصرية تحديداً ٧٠ رسالة ، حدت ٣٦ منها

نفسها بإطار قطري صريح . ومن نماذج هذه الرسائل :

- دراسات عن بيومترية ونمو وتقدير السن لنوعين من السردين المصري .
- دراسات مورفولوجية وبيولوجية لبعض قواقع الحياة العذبة في مصر .
- التصنيف الخلوي لبعض القوارض المصرية .
- دراسات تشريحية على الخفافيش المصرية .
- دراسات بيولوجية ومورفولوجية لبعض اسماك النيل .

ولا ريب في أن الأطروحات المشار إليها مفيدة بيئوياً ، مهما قيل عن حدها نفسها بإطار قطري . ولكن نزعة قطرية ملفتة للنظر تبرز بصدد ما يسمى بالضفدع المصري ، دونما أية فائدة بيئوية ملموسة هذه المرة . فالرسائل حول هذا الضفدع بلغ عددها ١٢ رسالة ، وهي :

- التشريح التكويني للقناة الهضمية في الضفدعة المصرية الرقطاء .
- زراعة بعض الأعضاء الجنينية للضفدعة المصرية الرقطاء .
- الهضم في الضفدعة المصرية .
- دراسات عن تكوين الجهاز البولي التناسلي في الضفدع المصري الشائع .
- دراسات وصفية وتجريبية على تكوين العين في الضفدعة المصرية .
- تأثير الغدة الدرقية واليود على تحور الضفدعة المصرية .
- تأثير الحرارة على أنزيم الامبلين البنكرياسي في الضفدعة المصرية .
- دراسة مراحل النمو الأولي للضفدع المصري .
- دراسة التجدد في الضفدعة المصرية الشائعة .
- دراسات تجريبية في مراحل النمو الأولي للضفدع المصري .
- تجدد الطرف الخلفي للأطوار اليرقية المتحولة للضفدع المصري .
- دراسات على التشريح التكويني للجهاز التناسلي للضفدع المصري ، وعلى تأثير بعض الهرمونات الجنسية الصناعية على هذا الجهاز .

ولو كان منظور دراستنا هنا مختلفاً ، لكان أمكن الاعتراض لا على قطرية تلك

الأطروحات الجامعية فحسب ، بل كذلك وأساساً على عقم معظمها ولا جدواها وطابعها الاقرب الى أن يكون غرائبياً Exotique . والحق ان القوارض والدواجن والمواشي تبدو لنا ، وحتى ولو قرنت بصفة « المصرية » ، أحق بالدراسة من تلك الضفدعة الرقطاء. هذا فضلاً عن حيوانات « عربية » عديدة اخرى لم تحظ بالدراسة حتى اليوم. واذا أخذنا بعين الاعتبار أن حل أزمة الغذاء العربي ، وعلى الأخص المصري ، مرهون في رأي الخبراء العرب والأجانب بتطوير الزراعة وتطوير الثروة الحيوانية في السودان ، مثلاً ، فإن الالتفات الى دراسة حيوانات الوطن العربي لا يعود امراً قومياً مجرداً ، بل مسألة تنموية وضرورة حياتية وبيئوية .

في التربية منحت الجامعات العربية ٢٣ رسالة ، وجاءت ١٧ منها محدودة بإطار قطري . وما يسترعي الانتباه هنا أن عشر رسائل منحتها جامعة بغداد ، وثماني رسائل منحتها جامعة دمشق ، وخمس رسائل منحتها جامعات مصرية . وبالتوازي مع هذا التوزع القطري « المتوازن » ، ركزت الأطروحات الجامعية القطرية على الشؤون التربوية الخاصة بالقطر المعني . فمن نماذج الرسائل العراقية مثلاً :

- تقييم التفتيش الابتدائي في العراق .
- مشكلات ادارة المدارس الثانوية في العراق .
- تقييم منهج العلوم العامة في الصف الأول المتوسط في ضوء ميول التلاميذ وحاجات المجتمع العراقي .
- تطور التعليم الصناعي في العراق .
- مشكلات التعليم الأهلي في العراق .

ومن نماذج الرسائل السورية :

- دراسة حضارية لقيم الطلبة في جامعات الجمهورية العربية السورية .
- ادارة المدارس العامة في سورية وتطورها بين ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥ .
- التعليم المهني في الجمهورية العربية السورية بين واقعه وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والرسالة الوحيدة التي خرجت عن الاطار القطري عالجت موضوعاً من مجتمع اجنبي ، وهي :

ـ دراسات التعلم وتطبيقاتها في الاتحاد السوفياتي .

ورغم كل الأدب القومي الانشائي أو العلمي عن الحاجة الى توحيد مناهج التعليم في الوطن العربي ، مثلاً ، لم تحاول أية أطروحة جامعية تربوية أن تتناول هذه المسألة الحساسة أو أية مسألة أخرى من مسائل التربية والتعليم على نطاق قومي .

في علم الاجتماع منحت الجامعات العربية ٣٤ رسالة ، حدت ١٩ منها نفسها بإطار قطري . وقد منحت الجامعات المصرية ٣٣ رسالة ، ومنحت جامعة الكويت رسالة واحدة هي :

ـ الهجرة والتغيير البنائي في المجتمع الكويتي .

ومن نماذج التوجه القطري في الرسائل المصرية :

ـ التشرد في مصر .
ـ القيم والعادات في مصر .
ـ بقايا البدائية في الكلام في مصر الحديثة .
ـ الاحسان العام في مصر .

والجدير بالاشارة هنا أن الكثير من الرسائل « السوسيولوجية » التي منحتها الجامعات المصرية تقدم بها طلاب عرب من أقطار عربية اخرى . وقد انعكس في هذه الرسائل بدوها التوجه القطري أو التأطير القطري . ومن هذا القبيل :

ـ دراسة اجتماعية نفسية للمجتمع الكويتي .
ـ عادات الزواج وتقاليده في منطقة عكار شمال لبنان .

ـ دراسة اجتماعية انثروبولوجية لقرية الراشدية من ضواحي الأعظمية في لواء بغداد .

ـ الضمان الاجتماعي وتطبيقه في العراق .

ـ عادات وتقاليد الأسرة السودانية في أم درمان .
ـ التغير الاجتماعي في مدينة الرياض .

ومن دون أن يخالجنا شك في جدوى هذا التخصص القطري أو المحلي، فإننا لا نستطيع إلا أن نلاحظ أنه ما من رسالة واحدة تناولت مسائل اجتماعية عامة أو مشتركة أو مقارنة على صعيد الوطن العربي .

في اللغة العربية وآدابها منحت الجامعات العربية ٢٥٠ رسالة . وقد منحت جامعة الكويت رسالة واحدة ، وجامعة بغداد ٢٦ رسالة ، أما باقي الرسائل فقد منحته جامعات مصرية .

والملاحظ هنا الانخفاض الكبير في نسبة الرسائل ذات التوجه أو التأطير القطري ، إذ لم يتجاوز عددها ٣٩ من أصل ٢٥٠ .

ورسائل اللغة العربية تؤكد ، بوجه العموم ، على طابع الوحدة في الثقافة العربية القديمة أو التراثية . ولكن لا يندر أن تبرز توجهات قطرية حتى في الموقف من التراث . ومن الأمثلة على ذلك :

- الشعر في مصر ، نشأته واتجاه تطوره .
- الأدب العربي بمصر من الفتح الاسلامي الى دخول الفاطميين .
- حياة النثر في مصر إلى القرن الرابع الهجري .
- الوصف في شعر العراق في القرنين الثالث والرابع الهجري .
- شعر الفكاهة في العراق في القرن الرابع الهجري .
- سامراء في أدب القرن الثالث الهجري .

وننوه هنا بأن الرسائل الثلاث الأُوَل لمؤلفين مصريين ، والثلاث الأخر لمؤلفين عراقيين .

ولكن إذا كانت وحدة التراث الثقافي العربي من القوة والنفوذ بحيث أمكنها ، بوجه العموم ، أن تصمد أمام هجمة التيارات وأطر التفكير القطرية ، فإننا نلاحظ بالمقابل هيمنة شبه مطلقة للتوجه القطري في دراسات الأدب العربي الحديث.

فمن أصل الرسائل الـ ٢٥٠ ثمة ٥١ رسالة في الأدب الحديث . ومن هذه الرسائل الحديثة ٢٨ رسالة ذات توجه أو تأطير قطري صريح . وهذه نماذجها :

- التطور نحو الواقعية في القصة المصرية الحديثة .
- الشعر والسياسة في مصر الحديثة من الحملة الفرنسية الى الثورة العرابية .
- أثر المقامة في نشأة القصة المصرية الحديثة .
- فن المقال في الأدب المصري الحديث الى أوائل القرن العشرين .

- روايات جورجي زيدان ودورها في الرواية المصرية .
- النيل في الأدب المصري .
- أثر الثقافة الأوروبية في الأدب المصري الحديث .
- التطور والتجديد في الشعر العراقي الحديث حتى قيام الحرب العالمية الثانية .
- القصة القصيرة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية .
- أهداف الشعر العراقي وخصائصه في القرن التاسع عشر .
- حياة الأدب الفلسطيني الحديث حتى النكبة .
- الشعر في سورية من الحرب العالمية الثانية الى قيام الجمهورية العربية المتحدة .
- القصص اللبناني في النهضة الحديثة الى ما قبل الحرب العالمية الأولى .
- حلقة النقد في الأدب العربي الحديث في لبنان .
- الشعر الحديث في السودان من ١٨٤٠ - ١٩٥٢ .
- الشعر الكويتي الحديث (وهي الرسالة الوحيدة في اللغة العربية الصادرة عن جامعة الكويت حتى عام ١٩٧٠) .

وغني عن البيان أن تعدد الاطارات القطرية لهذه الرسائل لم يكن نتيجة اهتمام متبادل بل على العكس : فأبناء القطر هم الذين يدرسون أدبه .

أضف إلى ذلك أن ثمة شكلاً آخر مبطناً أو ضمنياً من التوجه القطري في رسائل اللغة العربية ، وهو ذاك الذي يتمثل في اختيار صاحب الرسالة موضوعاً لرسالته شاعراً أو أديباً من قطره . إلا أننا لم ندرج هذا النوع من الرسائل في عداد الرسائل الـ ٣٩ ذات التوجه أو التأطير القطري .

في **الجغرافية** منحت الجامعات العربية ٥٦ رسالة ، صدر ١١ منها عن جامعة بغداد ، والباقي عن جامعات مصرية . والاطار القطري يسود في هذه الرسائل جميعاً بلا منازع . ومن نماذج الرسائل العراقية :

- سكان لواء ديالي : توزيعهم ، نموهم ، نشاطهم الاقتصادي وكيانهم الاجتماعي .
- زراعة الحمضيات في لواء ديالي .

ـ زراعات الخضراوات ومستقبلها في لواء الحلة .
ـ صناعة النسيج في بغداد .
ـ التوزيع الجغرافي لزراعة القطن في لواء الكوت .
ـ صناعة السمنت في العراق .
ـ التوزيع الجغرافي لاستهلاك النفط الأبيض ، الكيروسين ، في العراق .

ومن نماذج الرسائل المصرية :

ـ الجغرافيا البشرية لأراضي شمال الدلتا .
ـ الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا .
ـ دراسة ديموغرافية لمديرية قنا .
ـ تطور توزيع السكان في مديرية الدقهلية منذ أواسط القرن التاسع عشر .
ـ الجغرافيا التاريخية لإقليم الفيوم .
ـ الجغرافيا الاقليمية لواحة سيوه . .
ـ اقليم مريوط : بعض نواحي جغرافيته الطبيعية وأثرها في الحالة الاقتصادية .

والملاحظة التي تفرض نفسها هنا هي أن جميع هذه الرسائل هي في « الميكروجغرافية » لا في « الماكروجغرافية » .

ومع أن التخصيص القطري أو المحلي يكاد يكون « طبيعياً » و« مشروعاً » في الدراسات الجغرافية ، لكن التركيز على الجغرافية الصغرى قد أسقط جغرافية الوطن العربي الكبرى من كل حساب .

أمة مجزأة بجغرافية مجزأة : هذه هي النتيجة المؤسية التي يكاد يخرج بها محلل الرسائل الجامعية الجغرافية العربية. والحال أن الأمم تُصنع وتتكون في الجغرافية ، كما في التاريخ .

وإذا كان من المسلم به ، على كل حال ، أن للأمة العربية تاريخاً ، حتى وإن لم يكن لها جغرافية ، فإن الأبحاث الجامعية التاريخية تقدم لنا هي الأخرى مشهداً مؤسياً عن عملية سلخ للأمة العربية عن تاريخها من خلال تجزئته وتقطيره .

ففي التاريخ منحت الجامعات العربية **٢٣٩** رسالة ماجستير ودكتوراه، وقد منحتها جامعات مصرية ، باستثناء **٣٢** منها منتحها جامعة بغداد .

وتبرز التوجهات القطرية في رسائل التاريخ في الأشكال التالية :

(أ) **التركيز على دراسة التاريخ القديم ، ما قبل العربي الاسلامي ، لكل قطر** . وما كنا لنستشم رائحة النزعة القطرية في ذلك لو كان هناك ضرب من « التبادل القطري » أو « التوازن القطري » . ولكن الواقع هو أن دراسة التاريخ القديم لكل قطر موقوفة على أبناء هذا القطر. وبعبارة أوضح ، إن الرسالات الصادرة عن جامعات مصرية ولطلبة مصريين هي التي تعالج الحقبة الفرعونية في تاريخ مصر ، بينما تتولج الرسالات الصادرة عن جامعة بغداد العراقية ولطلبة عراقيين بمعالجة الحقبة الآشورية والبابلية في تاريخ العراق . ومما يترتب على مثل هذا النزوع اختلال التوازن في دراسة التاريخ القديم للوطن العربي. ففي حين تبرز جوانب تفصيلية في التاريخ الفرعوني والآشوري ، يظل ستار من الصمت والتعتيم مسدلاً على التاريخ القديم للأقطار العربية الأخرى . ومن نماذج هذا التوجه القطري في الرسالات المصرية :

- العقاقير عند قدماء المصريين .
- التربية والتعليم في مصر القديمة .
- المرأة والعرش في مصر الفرعونية .
- تماثيل الموتى في الدولة القديمة .
- الشؤون الاجتماعية في مصر الفرعونية .
- مصر والعالم الخارجي في عهد رمسيس الثالث .
- فكرة الخلق في مصر الفرعونية .
- الحلي في مصر القديمة .

ومن نماذج الرسالات العراقية :

- عقود قرض في العهد البابلي .
- عقود البيع البابلية .

(ب) **التجزئة القطرية للتاريخ العربي الاسلامي** . ومن أمثلتها في الرسائل المصرية :

- حالة مصر في العهد الفاطمي .
- الخلافة العباسية في مصر .
- علاقة مصر بالخلافة من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية .

- الحكم المصري في بلاد العرب .
- قيام الدولة الأيوبية في مصر .
- ملامح الشخصية المصرية في الدراسات البيانية .
- التاريخ الحربي المصري في عهد صلاح الدين الأيوبي .

ومن أمثلة هذه التجزئة القطرية في الرسالات العراقية :

- العراق في العصر الأموي من الناحية السياسية والادارية والاجتماعية .
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي .
- القباب العباسية في العراق .
- العقود والأقبية العراقية في العصور الاسلامية .
- تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- المنسوجات العراقية الاسلامية .
- المآذن : نشأتها وتطورها في آثار العراق الى نهاية العصر السلجوقي .
- الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية .
- المحاريب العراقية منذ بداية العصر الاسلامي إلى نهاية العصر العباسي .

وتأخذ التجزئة القطرية للتاريخ العربي الاسلامي مظهراً ثالثاً يتجلى في الرسالات التي يعدها طلبة عرب يدرسون في جامعات القطر المصري ، والتي يحدون موضوعها بإطار قطرهم الخاص ، ومن نماذج هذه التجزئة :

- تاريخ الحجاز في القرنين الأول والثاني للهجرة .
- تونس من سقوط الدولة الصنهاجية الى قيام الحفصية .
- الحسبة في المغرب .
- دولة بني أيوب في اليمن .
- انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ١٧١٥ - ١٨٣٥ .

ومن الأشكال المبطنة للتوجه القطري في رسالات التاريخ الجامعية دراسات الشخصيات والحركات التاريخية التي كان لها دور أو إطار قطري بارز ، وذلك من قبل طلاب نفس القطر الذي قامت فيه تلك الحركات أو عاشت فيه تلك الشخصيات .

. ومن أمثلة ذلك الكثرة النسبية للرسالات المصرية عن الدولة الفاطمية وحركة محمد علي والدولة المملوكية . ويقابلها من ناحية الرسالات العراقية الكثرة النسبية للرسالات عن دولة الاتابكة والسلاجقة والدولة المزيدية وحركات الشيعة .

وفي مجال دراسة الشخصيات التاريخية ، نلاحظ تركيزاً في الرسالات المصرية على دراسة الشخصيات « المصرية » التالية :

- سيرة الظاهر بيبرس .
- الأشرف خليل بن قلاوون .
- الناصر بن قلاوون .

وتركيزاً في الرسالات العراقية على الشخصيات « العراقية » التالية :

- صفوان بن جهم .
- عماد الدين زنكي .
- زيد بن علي .

ومقابل كل ذلك الزخم القطري في دراسة - بل تجزئة - التاريخ العربي لا نعثر من أصل **٢٣٩** رسالة إلا على أقل من عدد أصابع اليد من الرسالات التي تعالج موضوعات قومية أو تحدد نفسها بالاطار القومي . ومن أمثلتها النادرة :

- العرب والترك أثناء الحرب العالمية الأولى .
- الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الاسلامية في العصر العباسي الأول .

وهناك زهاء عشر رسالات لم تحد نفسها باطار قطري ، ولكن لا لتتبنى الاطار العربي أو القومي ، بل الاطار الاسلامي . ومن أمثلتها :

- نظام الاقطاع الاسلامي في العصور الوسطى الى نهاية عصر الأيوبيين .
- تاريخ الالقاب والمراسيم في الاسلام .
- الزندقة والزنادقة منذ ظهور الاسلام حتى نهاية العصر العباسي الأول .
- صلاح الدين وتوحيد الجبهة الاسلامية زمن الصليبيين .
- مقدمة لتاريخ التعليم الجامعي في الاسلام .

والآن ، وبعد هذا الاستعراض المقتضب والسريع لعناوين الرسائل الجامعية العربية وتوجهاتها القطرية ، هل نستطيع أن نتبنى قولة فيخته فنقول كما كان قال عن الأمة الالمانية : إننا نتوقع بعث الأمة العربية من الجامعات العربية ؟ أم نعكس الآية ونقول : إن الجامعات العربية هي بدورها جامعات قطريـة وتابعة لدول قطرية ، وعاملة باتجاه غلق دائرة الثقافة القطرية واستكمال سيرورة التقومن الذاتي للكيانات القطرية ؟

وما لا يجوز أن ننساه ، ونحن نطرح تساؤلاً بمثل هذه القسوة ، ان المسألة ليست مسألة محض رسائل جامعية تُسجل وتُحرر وتناقش ثم تحفظ نسخ منها في مكتبات الجامعات ، بل هي أخطر من ذلك بكثير ، لأنها تتعلق مباشرة لا بتكوين المربين فحسب ، بل بتكوين مربي المربين . فمن معدِّي اطروحات الماجستير والدكتوراه اليوم سيتم في الغد اختيار أساتذة الجامعات . وهؤلاء سيخرّجون رعالاً تلو الرعال من المثقفين الجامعيين . والمثقفون هم حَمَلة الوعي . فهل نستطيع أن نفترض أن وعيهم سيكون قومياً وهم الذين سيتكونون قطرياً على أساتذة تكونوا قطرياً ؟

وما لا يجوز أن ننساه أيضاً أن التوجه أو التأطير القطري للبحث الجامعي ليس حتمية تاريخية أو قدراً مقدوراً. فصحيح أن الواقع القطري يفرز موضوعياً توجهات وانتحاءات ايديولوجية قطرية ، لكن الوعي - وهذه ميزة التاريخ البشري - قادر دوماً على تصحيح مسيرة الواقع .

كلا ، ليس القطر كاللغة قدراً . فاللغة بنية تنظيمية جبرية للعقل ، أما القطر فليس اطاراً جبرياً للفكر والتفكير ، أو أنه لا يكون كذلك إلا بقدر ما يدلل المفكر أو الباحث أو المثقف على خرع قومي وعلى امتثالية قطرية .

التحرر من اللغة لا يكون إلا بفعل انخلاع ALIENATION . أما التحرر من الإطار القطري للبحث والتفكير فهو فعل وعي وارادة .

وحتى لا يبدو وكأننا نتهم الوسط الجامعي الأكاديمي بالخرع القومي ، فإننا سنشير الى تجربة اخرى في ميدان البحث الأكاديمي ثبتت فيها موضوعياً وعملياً إمكانية تجاوز الإطار القطري ، إن لم يكن الى حد كبير فعلى الأقل الى حد ملموس .

التجربة المعنية هنا هي تجربة « معهد البحوث والدراسات العربية » ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية . فرسائل

الماجستير التي منحها هذا المعهد خلال عشرين سنة من إنشائه[٢٩] ، والتي بلغ عددها ٧٢ رسالة ، عكست توجهاً عربياً ملموساً عكس بدوره التكوين ما فوق القطري للمعهد .

وعلى الرغم من أن المعهد المذكور لم يبرأ كل البرء من آثار النزعات القطرية ، فقبل عدداً من الأطروحات التي تحد نفسها باطار قطري صرف ، فإن الرسائل الممنوحة من قبله أو المسجلة لديه[٣٠] تنم في غالبيتها عن حرص على تجاوز الاطار القطري الى إطار قومي .

فمن نماذج الرسائل الأدبية واللغوية مثلاً :

- الاتجاه القومي في الشعر المعاصر .
- المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون .
- الاناشيد الوطنية في الشعر العربي .
- العروبة في شعر المهاجر الامريكي الجنوبي .
- القومية العربية في الشعر العربي الحديث في تونس .
- مشكلة اللغة في المسرح العربي .
- البطل الروائي العربي امام الحضارة الغربية[٣١] .

ومن نماذج الرسائل التاريخية :

- الوحدة العربية بين فكرة انشاء الدولة الموحدة ونظام جامعة الدول العربية .
- الترك والعرب في العهد الدستوري العثماني من ١٩٠٨ الى ١٩١٤ .
- تطور فكرة القومية العربية في مصر بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨ .
- موقف مؤتمر فرساي من بلاد المشرق العربي .

ومن نماذج الرسائل الاقتصادية :

- تسويق البترول العربي .

---

(٢٩) دليل رسائل الماجستير ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية) .

(٣٠) بلغ عدد الرسائل المسجلة في عام ١٩٧٣ والتي لم تكن قد نوقشت بعد ١٠٢ رسالة .

(٣١) يقابل هذه الرسائل مع الأسف عدد من الرسائل القطرية الاطار . ومن نماذجها : =

ـ التنمية الاقتصادية في الدول العربية .
ـ مجالات التعاون الاقتصادي العربي .
ـ أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات الدول العربية .
ـ التعاون الاقتصادي الاقليمي بين البلاد النامية مع الاشارة الخاصة للبلاد العربية[٣٢] .

* * *

لنلخص الآن كل ما أردنا قوله في هذا الفصل :

إن وحدة الثقافة ليست نتيجة حتمية وميكانيكية لوحدة اللغة . اللغة لها دور كبير في توحيد الثقافة ، ولكن عدم التطابق بين الحدود السياسية والحدود اللغوية في زمن تضخم الدولة وتعاظم امتصاصيتها لكل ما عداها يشل فعالية ذلك الدور الى حد كبير .

الثقافة ، كاللغة ، ليست عاملاً فوق التاريخ . انها تتكون، تتوحد أو تتمزق في التاريخ . والتاريخ الذي يتكون الآن تاريخ قطري . وفي ظل هذا التاريخ ، وفي زمن سؤدد المرئيات ـ المسموعات ، تظهر إلى حيز الوجود دارات ثقافية قطرية محكومة بميل متعاظم إلى الانغلاق . والتبادل الثقافي العربي ، كالتبادل الاقتصادي ، محدود. والرقابة القطرية تلعب في الثقافة عين الدور الذي تلعبه الحماية الجمركية في الاقتصاد . والقطر ، بما هو كذلك ، أصبح منافساً للغة بالذات في تأطير العقل والبحث والتفكير ، مثلما تشهد على ذلك اتجاهات حركة التأليف الفردي والجامعي .

إذن هنا أيضاً لا يمكن الاطمئنان الى مسيرة موضوعية اكيدة للثقافة العربية

= ـ الشعر العربي في سورية بين الحربين .
ـ المسرحية العربية في سورية منذ نشأتها حتى سنة ١٩٦٨ .
ـ الأسطورة في الشعر العراقي المعاصر .

(٣٢) هي ذي ، بالمقابل ، نماذج من الرسائل الاقتصادية القطرية الإطار:
ـ السياسة الجمركية في سورية من عهد الاحتلال الى عهد الاستقلال .
ـ اقتصاديات الكهرباء في جمهورية مصر العربية .
ـ تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لدولة الكويت .
ـ التنمية الصناعية في الجمهورية العربية المتحدة .
ـ مكانة البترول في الاقتصاد العراقي .

الواحدة غير القابلة للانقسام : فهذه المسيرة ليست تلقائية وليست محكومة بعامل وحدة اللغة دون سواه ، بل هي مصنوعة ، وصانعتها هي الكيانات القطرية المتمتعة بقوة مادية سياسية واقتصادية واجتماعية ، والمنساقة في سيرورة تقومن ذاتي .

كلا ، لا يمكن الإخلاد الى الاطمئنان على وحدة مصير الثقافة العربية ، على نحو ما كان ساطع الحصري يخلد إليه من اطمئنان يوم جزم قائلاً : « كلا ، لا يوجد ـ ولن يوجد ـ أدب مصري وأدب عراقي أو شامي أو أدب تونسي . لا يوجد ـ ولن يوجد ـ شعر مصري وشعر لبناني وشعر عراقي »(٣٣) .

فما نحن بحاجة إليه ليس فعل اطمئنان ولا فعل ايمان ، وإنما فعل وعي وفعل قلق . فليس الشعر ، ليس الأدب ، هو وحده الآخذ بالتقطر ، بل الثقافة بمجملها .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن « ظهور ثقافة مشتركة يحتمل ان يكون في الغالب نتيجة لبلوغ الذاتية القومية ، بقدر ما يكون سبباً من أسباب خلقها »(٣٤) ، فإن القلق الذي ينبغي أن يوقظنا من طمأنينتنا الدهرية لا بد أن يأتي أشد هصراً وعنفاً : فالثقافة المقطّرة ـ إذا ما ترسخت ـ لن تكون مجرد تعبير عن انحلال الذاتية القومية للأمة العربية ، بل ستكون عاملاً من عوامل بناء ذاتية قومية جديدة لـ « الأمم » العربية .

وامتثالية « الانتلجانسيا » العربية ـ بصفة عامة ـ أمام البيروقراطيات القطرية هي ، في سيرورة التقطير الثقافي تلك ، عامل تسريع وتيسير .

وإن بدا حكمنا هذا قاسياً ، فلأننا نعلم أنه كما أن لا ثقافة بدون مثقفين ، كذلك لا ثقافة مقطّرة بدون مثقفين مقطّرين . فهل نغالي إذا قلنا إن الفعل الأول المطلوب من المثقفين في هذه الحال هو فعل رفض وعدم مشاركة : رفض للتأطير الفكري وعدم مشاركة في لعبة إغلاق الدارة الثقافية القطرية .

ولو شططنا في الخيال الى ما فوق حدود التصور ، ولو حلمنا بأن المستحيل ممكن ، لأبحنا لأنفسنا أن نتخيل أن « الأنتلجانسيا » العربية تداعت الى إضراب جماعي عن كل عمل في إطار قطري وأعلنته إضراباً مفتوحاً الى ان تتحقق المطالب التالية :

أولاً ـ إلغاء الرقابة في جميع الأقطار العربية .

---

(٣٣) الحصري ، « نظرية الاقليمية في الأدب العربي ، » في ابحاث مختارة في القومية العربية ، ص ٤٦٥ .
(٣٤) امرسون ، من الاستعمار الى الاستقلال ، ص ١٨٦ .

ثانياً ـ ربط جميع شبكات الاذاعة والتلفزيون[٣٥] في الأقطار العربية بحيث يتمكن المواطن العربي من أن يسمع ما يريد ويرى ما يريد ويسمع ما يريد من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه .

ثالثاً ـ توزيع الصحف والمجلات والكتب على نطاق الوطن العربي بأسره (ولن يكون صعباً في هذه الحال أن نتصور أن التوزيع القومي سيستتبع لا محالة انفتاح وسائل الاتصال الجماهيري على قضايا الوطن العربي في شتى أقطاره ، كما لن يكون صعباً أن نتصور ان القارىء العربي سيفضل أن يبتاع الصحيفة التي تزوده ، دون أن تهمل شؤون قطره ، بأوسع المعلومات عن شؤون الأقطار الأخرى) .

رابعاً ـ الانسحاب من جميع المنظمات والاتحادات المهنية القطرية والاصرار على عدم الانتساب إلا الى منظمات واتحادات مهنية قومية .

خامساً ـ التمويل والانتاج والتوزيع العربي المشترك في مضمار السينما والمسرح .

سادساً ـ تحرير المتاحف من قطريتها ، وتبادل الآثار على صعيد قومي (نقل جزء من الآثار الفرعونية الى متاحف العراق وجزء من الآثار الآشورية والبابلية الى متاحف مصر ، مثلاً) .

إنه برنامج مغرق في الخيال كما أسلفنا القول . ولكنه ، عند إمعان التفكير ، ليس برنامجاً مستحيل التنفيذ . ورحلة الألف ميل تبدأ دوماً ، كما يقال ، بخطوة واحدة وهذه الخطوة قد تكون مجرد فكرة تطرح لتجد من ثم من يناقشها أو يتبناها . وقد تكون مجرد ندوة يتداعى الى عقدها عدد من المثقفين . المهم أن يرتفع صوت . ولعله سيفلح في أن يجتذب الاسماع لمجرد أنه لاامتثالي . ولاضير من أن تتلبس هذه اللاامتثالية ثوباً من المثالية ، رغم ما أصاب هذه الكلمة من تقهقر في الحظوة. فالحلم ، أو القليل منه، ضرورة لا غنى عنها لكل انسان يريد أن يغير الواقع . والواقع قطري ومن ثم فإن الحلم لا يمكن إلا أن يكون وحدوياً .

* * *

نحن نعلم أن الصورة التي رسمناها لواقع الثقافة العربية قاتمة وغير متوازنة . وآية

---

(٣٥) الامكانية التقنية لذلك أصبحت متوفرة بفضل استخدام الأقمار الصناعية (التلستار) في البث التلفزيوني .

ذلك ، كما رددنا مراراً وتكراراً ، ان غايتنا من هذا البحث كانت أن نرصد الظاهرة القطرية في شتى تظاهراتها . ومن هنا كان تركيزنا على ما يفرِّق الثقافة العربية قطرياً لا على ما يوحدها قومياً ولا على ما توحده هي بدورها قومياً . ولو كان مطلبنا الموازنة لسهل علينا،على سبيل المثال ، أن نعارض الكم الثقافي القطري بالكيف الثقافي القومي . فالاذاعات والتلفزيونات القطرية قد تنجب سنوياً عشرات، بل مئات من غربان الطرب المحلي ، لكن فنانة واحدة قومية الحضور ، كالراحلة أم كلثوم أو معاصرتنا فيروز ، قادرة بمفردها ، وبقوة فنها ، على تخطي جميع الحواجز القطرية وعلى صياغة وجدان مشترك للانسان العربي المترامي وجوده من المحيط الى الخليج . لكن تفوق الكيف القومي على الكم القطري ـ على ما فيه من عزاء ـ لا يجوز أن يغيِّب عن أنظارنا مخاطر الغرق في عصر الطوفان القطري . فكل كمٍّ ، كما يعلِّمنا الجدل ، قمين بأن يتحول بدوره الى كيف في حال تجاوزه درجة محددة من التراكم . وما لم تتنبه الانتلجانسيا العربية لخطورة سيرورة التقومن القطري ، وما لم تخض نضالاً ارادياً وواعياً في سبيل وحدة الثقافة العربية ودورها التوحيدي ، فليس من ضمانة مسبقة وقَبْلية لبقاء هذه الثقافة قومية شكلاً ومضموناً .

الفصل السابع

الدولة القطرية والتاريخ القومي

لا يختلف اثنان على دور التاريخ في تكوين الأمم .

وانما الاختلاف ، اذا ما وقع ، على ترتيب عامل التاريخ : أهو الأول بعد اللغة أم الثالث أم الرابع ؟

والواقع ان هذه الطريقة في النظر الى الاشياء لا تخلو من اصطناع وابتسار : فالتاريخ، قبل ان يكون عاملاً على حدة من عوامل تكوين الأمم، هو السياق الذي تتكون وتقوم فيه بدورها سائر العوامل الأخرى : فاللغة المشتركة تتكون في التاريخ ، والثقافة المشتركة تتكون في التاريخ ،والنفسية المشتركة تتكون في التاريخ، وكذلك الاقتصاد المشترك والدين المشترك ، بل وحتى التاريخ المشترك يتكون في التاريخ .

وإذا كان لنا من خلاف مع النظرية القومية العربية التقليدية فهو حول رؤ يتها الآحادية الخط ، اللاجدلية ، لدور التاريخ : فهي ترى أنه يفعل في اتجاه واحد ، من الماضي الى الحاضر ، ولا ترى الفعل العكسي له ، من الحاضر باتجاه الماضي .

ودون ان نغالي الى حد القول ان «الملضي لا يصنع الحاضر»[1]، فإن ما ينبغي التوكيد عليه أيضا ، إزاء هذا الموقف اللاجدلي للنظرية القومية التقليدية هو« سلطان الحاضر على الماضي »[2]. وهذا السلطان يتمثل أساساً في تأريخ التاريخ .

فالحاضر يعيد صياغة الماضي . ومهما أمكن ان يقال عن فعل الماضي في الحاضر ، فإن بنية الماضي بالذات تتغير تبعاً لتغير بنية الحاضر .

(١) الاهواني ، أزمة الوحدة العربية ، ص ١٤٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

فالتاريخ« ليس وحدة كلية مغلقة او مجموعة وحدات مغلقة ، بل هو عملية متطورة مستمرة»[٣] .

انه ليس زماناً ميتاً أو متجمداً ، مكتمل المغزى ، ثابت الدلالة ، بل هو زمان إنساني، بنية قيد التغير الدائم ، دلالة معاد اكتشافها وتفسيرها باستمرار .

وإذ يعيد الحاضر صياغة الماضي ، فإنه لا يعيدها بدالة احداث الماضي ، بل بدالة حاجات الحاضر وتطلعاته وحركته .

ولهذا فإن تقصي أعلى درجة ممكنة من الموضوعية في التاريخ لا ينفي صفة الذاتية النسبية عن الفعل التأريخي .

لكن هذه الذاتية ليست فردية خالصة ، بل هي ايضاً اجتماعية. فليس الفرد هو وحده الذي يؤرِّخ، بل كذلك المجتمع والواقع الاجتماعي من خلال الفرد .

والحال ان الواقع الاجتماعي الذي نعيش في ظله اليوم هو الى حد كبير واقع قطري ، أو هو واقع يجنح أكثر فأكثر الى التقطُّر .

وإذا كانت النظرية القومية العربية قد راهنت على أن وحدة التاريخ القومي قمينة بأن تدرأ خطر تأبيد التجزئة القطرية وبأن تضمن ـ مهما طال الأجل ـ وحدة الأمة ، فإن الخطر الذي ينبغي التنبيه إليه اليوم والعمل على درئه ، هو الخطر المعاكس : خطر تجزئة الأمة على وحدة تاريخ الأمة ، خطر تجزئة التاريخ القومي نتيجة لاستمرار التجزئة القومية وتصلب شرايين الكيانات القطرية .

فمن منظور العدسة المشوِّهة القطرية لا يعود التاريخ العربي تاريخ أمة ، بل تاريخ أقطار. لا يعود تاريخ وحدة ، بل تاريخ شتات .

وبدلاً من ان يكون التاريخ ذاكرة الأمة ، كما حرصت النظرية الحصرية على التوكيد مراراً وتكراراً ، يصبح القطر بما هو كذلك ذاكرة التاريخ ، ومن ثم مقصلته مهما بدا في هذا التعبير من غلو .

لقد عرف الوطن العربي في السالف تجزئة سياسية ، ولكن من دون ان تتهدد وحدته الكيانية بصورة جدية وخطيرة . ذلك ان الجغرافية السياسية للوطن العربي كانت قيد انحلال وتركيب دائمين[٤] . ولكن التجزئة الراهنة لم تعد محض تجزئة سياسية ، بل

---

(٣) العروي ، العرب والفكر التاريخي، ٥٨.

(٤) «ليس من الضروري ان تعني وحدة التاريخ أن منطقة الوطن العربي كانت من الناحية السياسية تتبع دولة موحدة في جميع العصور، ذلك أن التفكك لا يرجع الى اختلاف الكيانات الاقليمية المعروفة في عصرنا ، بدليل ان الدول التي كانت تظهر وتختفي سريعاً لا تطابق هذه الاقاليم ، بل كانت تشمل احياناً جزءاً من الشام والعراق ،

هي تجزئة سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية ، تجزئة بنيانية ، تجزئة مرتبطة بتحول وظيفة الدولة الحديثة بالذات وبانتقال مركزها من سطح المجتمع المدني الى تحتيته العميقة .

وان كان التاريخ الماضي قد صُنع ببراءة وعفوية الى حد ما ، فإن التأريخ لهذا التاريخ محكوم بالقصدية والهدفية . وما دمنا نعيش عصر انكفاء قطري ، فإن الاكتفاء بالتغني بوحدة التاريخ القومي لا يعود إلا ضرباً من السلوك النعامي ، الذي لا يريد أن يرى المقصلة القطرية وهي تعمل تقطيعاً وتمزيقاً في أوصال هذا التاريخ بوتائر متسارعة باستمرار . والشواهد لا تقع ، بكل معنى الكلمة ، تحت الحصر . منها البريء ومنها السام . منها العفوي ومنها المتعمد . منها ما هو مقطّر ، ومنها ما هو مقطَّر .

لنأخذ أي مجلة تشاء لها المصادفة ان تقع بين ايدينا ، ولتكن مجلة «الفنون» ، وهي مجلة فصلية تصدر عن دائرة الثقافة والفنون بوزارة الثقافة والشباب في المملكة الاردنية ، ولنتوقف عند العدد الثالث من السنة الاولى الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . اننا لن نجري على «الفنون» الاردنية التشريح التخطيطي الذي كنا اجريناه على مجلة « الدارة» السعودية . وإنما سنتوقف فقط ، من بين سائر مقالاتها القطرية الإطار ، عند هذا الموضوع الذي يحمل كعنوان: «ملامح عن الفنون الاردنية في العصور الوسطى» ، بقلم د. يوسف درويش غوانمة .

إن الملفت للنظر في هذا الموضوع هو عنوانه اولاً : فهو يصادر على وجود فنون «اردنية» في العصور الوسطى، مع العلم بأن شرق الاردن ككيان هو ، بإقرار معظم الباحثين ، من اكثر الكيانات العربية القطرية اصطناعاً ، لأنه لا يتمتع بتمايز اقليمي ، وكم بالاحرى بوجود تاريخي . ولكن ها هو المقطع الاول من المقال ينبئنا بأن «المجتمع الاردني» قديم، غير طارىء ، وانه كان موجوداً بما هو كذلك ، أي كمجتمع اردني ، منذ أقدم العصور .

«كان المجتمع الاردني منذ اقدم العصور مجتمعاً يقوم على حرفتي التجارة والزراعة ، ولذلك عرف أهله الاستقرار ، الذي هو اساس الابداع الحضاري ، وما زالت آثار الماضين ماثلة في البتراء ومادبا وعمان وجرش وبيت رأس، وأم قيس . كما يتمثل في العصر الاسلامي في القصور الاموية في البلقاء ، والقلاع والخانات المنتشرة في العقبة والكرك والشوبك والقطرانة وقياد (ضبعة) وعجلون. وأقل ما يمكن ان يقال عن مجتمع الاردن هذا انه كان مجتمعاً ثرياً ، والثراء يواكبه التقدم والبذخ والعطاء ، وان الابحاث والدراسات التاريخية اثبتت ان الاردن كان بلداً متقدماً ، انتشرت فيه المعاهد العلمية

بينها تضم دولة اخرى مصر وليبيا أو تونس وليبيا. وهكذا» العقاد ، دراسة مقارنة للحركات القومية في المانيا ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، تركيا، ص ١١ .

العديدة ، ونبغ فيه العديد من العلماء والفقهاء والادباء في شتى العلوم والفنون ».

وبعد هذه المقدمة العامة عن عراقة الكيان الاردني يبدأ الكاتب بتفصيل ملامح «الفنون الاردنية» في العصور الوسطى ، مؤكداً على ان «الشخصية الاردنية» كان لا بد أن تتفتح في الفن كما في سائر مضامير الحضارة : «اذن هذا التقدم الحضاري الذي شمل كل نواحي الحياة في البلاد لم يكن وقفاً على العلوم الدينية واللغوية والعقلية ، بل شمل الفنون . . . ولما كان شعب هذه المنطقة من أعرق الشعوب حضارةً وتقدماً ، فلا بد أن تكون له تجاربه الفنية» .

وهكذا ، فإن ما شاءت له المصادفات التاريخية ألا يرى النور ككيان متمايز إلا في القرن العشرين ُيتحول، بضربة ساحر ، الى وجود متمايز عبر التاريخ كله ، وذي شخصية متكونة كان لا بد بالضرورة ان تتظاهر ماهيتها في الفن . وهذا الوجود الكياني المتمايز ظل محافظاً على تمايزه الماهوي حتى في العصر الاسلامي ، وهذا ما أباح لكاتب المقال ان يقول : «لسنا هنا في مجال مناقشة الكثير من الآراء والنظريات التي قال بها بعض المستشرقين وبعض الباحثين المحدثين الذين نسبوا آثار الماضين في بلادنا وانماطها الفنية الى فنانين بيزنطيين وساسانيين . وكأن هذه البلاد عقيمة لم تنتج فناناً واحداً ، وهذا في اعتقادنا محض افتراء ومخالف للحقيقة التاريخية . أما في العصر الاسلامي فقد وصلت إلينا بعض الأنماط الفنية الاردنية متمثلة في العمارة والزخارف والنقوش والصناعات الفنية الاخرى » .

وفي المقال الذي لا يزيد عدد صفحاته على أربع ، يردد الكاتب زهاء عشر مرات تعبير «الفنان الاردني»، ومن امثلة ذلك : «اشتهر الفنان الاردني في العصور الوسطى بفن الحفر على الخشب» ،و «لا نشك في ان الفنان الاردني قد حذق هذه الأساليب المتوارثة عن فن صناعة الفسيفساء الذي حذقه أجداده» ،و «الفنان الاردني هو صانع هذه النماذج البديعة» .

صحيح ان كاتب المقال لا ينكر في آخر مقاله أن «الفنان الاردني لم يكن بمنأى عن كل التيارات الفنية المحيطة به» ، ولكنه لا يؤكد على «تمازج الفنون الاسلامية» إلا ليؤكد في الوقت نفسه تمايزها : « ان الفنان الاردني قد تأثر بالاساليب الفنية الشامية والمصرية المجاورة . . عايشها وعاش معها وتأثر بها ، فأخرج وأبدع وانتج انماطاً فنية بديعة» .

ان مقال «ملامح الفنون الاردنية في العصور الوسطى» ، على ما يشف عنه من دلالات ، لا يمثل حالة حدية من حالات النزعة القطرية في تأريخ التاريخ . انه ينمّ عن وجود انتماءات تأريخية قطرية، عفوية ان جاز التعبير ، ولكنه لا يغالي ويشط الى حد تحويل هذه الانتماءات الى خطوط فصل «قومية» أردنية. ولكن لنتصفح بالمقابل الكتابات التأريخية التي تنشر في صحف ومجلات الاقطار التي تعمل على اختلاق وعي نظري يكرس التقومن القطري . وهنا ايضاً سنضرب مثالاً من أحدث ما وقع تحت يدينا

بالمصادفة . ففي الصفحة الاخيرة(٥) من عدد صحيفة «اخبار اليوم» المصرية الصادر في ١٩٧٩/٥/٥ نشر عبد الحميد الكاتب ، ضمن سلسلة من المقالات بعنوان : «قراءات ودراسات عن مصر والمصريين» ، مقالاً جعل عنوانه«اطول استقلال في التاريخ هو استقلال مصر» ، وقصد منه ان يرد على «أشهر اكذوبة في التاريخ»التي «هي تلك العبارة التي رددها اكثر المؤرخين قديماً وحديثا وسجلتها كتب تاريخ عربية واوروبية ، والتي تقول ان مصر اطول مستعمرة عرفها التاريخ» .

وبديهي ان الرد على هذه «الاطروحة ـ الاكذوبة» هو حق لا يُمارى فيه لعبد الحميد الكاتب أو لأي كاتب أو مؤرخ آخر يريد ان يعيد النظر في طريقة كتابة تاريخ مصر . لكن هذا الحق شيء ، وشيء آخر تماماً ـ وهنا موضع الشاهد ـ مسعى كاتب المقال الى استقراء تاريخ مصر على نحو لا يوحي فحسب، بل يؤكد ويجزم ويقطع بوجود «أمة مصرية» و «قومية مصرية» وجدت منذ بدء التاريخ، واستمرت عبر التاريخ ، وستبقى الى نهاية التاريخ .

يقول مقال «اخبار اليوم» بالحرف الواحد ومن مقطعه الاول : «اذا كان المؤرخون يتحدثون عن الحكام والحكومات، فصحيح أن مصر استمرت اثنين وعشرين قرناً تتولى حكمها أسرات وافدة من خارج مصر ، وتحمل اسماء غير مصرية . . . أما إذا اراد المؤرخون ان يتحدثوا عن الأمة المصرية» و«الشعب المصري»فإن الأمر يختلف تماماً . فقد كانت هنا على ارض مصر ، وعلى مدى التاريخ، أمة مصرية أصيلة في تكوينها ، مستقلة في اهم أمورها ، وحفيظة على قوميتها وخصائصها» . وتوكيداً على هذه «الأزلية المصرية» ينفي المقال ان تكون التحولات التاريخية الكبرى التي مرت بها مصر قد أثرت في شيء على شخصيتها المصرية الثابتة . ذلك أن التاريخ كله لا يعدو ان يكون عرضاً ، أما الجوهر الذي لا يحول ولا يتبدل فهو تلك «القومية المصرية» المتعالية ، كالمُثُل الافلاطونية على كل تاريخ . بل يذهب المقال الى أبعد من ذلك وينفي ان تكون «الأمة المصرية» قد فقدت شيئاً من «قوميتها المصرية» حتى بعد ان اعتنقت الاسلام وتغيرت لغتها القومية بالذات في أعقاب الفتح العربي الاسلامي . يقول المقال : «استجاب الشعب المصري لديانات وفدت عليه من الخارج . . . استجاب لها مرتين في المراحل التي يقول المؤرخون إن مصر فقدت فيها استقلالها . . . فاستجابت أغلبية كبيرة للمسيحية ، ثم استجابت اغلبية كبيرة للاسلام ، ولكنها لم تكن في هذه أو تلك خضوعاً من الشعب للحاكم ، فقد دخلت المسيحية ومصر تحت حكم الرومان عندما كانوا يعادون المسيحية ويعذبون معتنقيها ، وانتشر الاسلام في مصر بعد مائة سنة او اكثر من الفتح وقيام حكم عربي اسلامي في مصر . . فتغيير الديانة أو حتى تغيير اللغة لم يكن مراءاة للحاكم أو خوفاً ورهبة منه ، بل عن رغبة

(٥) والصفحة الاخيرة تأتي في الاهمية القيمية بعد الصفحة الاولى مباشرة .

وتجاوب. . ولهذا فإن هذا التغييرلم يفقد الأمة المصريةقوميتها، كما أن توالي الحكام الاجانب لم يفقدها استقلالها القومي[٦] ! استقلال هذه الأمة المصرية اذن هو اطول استقلال في التاريخ . وليست هناك أمة في الشرق او في الغرب كانت مستقلة في حياتها القومية خمسة وثلاثين قرناً ، ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة متواصلة احياناً ، متقطعة احياناً اخرى ، سوى الأمة المصرية » .

أما اذا استنطقنا كاتب المقال بعد هذا كله عن مصائر الفتح العربي الاسلامي لمصر وعن علاقة تاريخ مصر بالتاريخ العربي الاسلامي ، فإن جوابه جاهز سلفاً : فالعرب كانوا ، كغيرهم من الفاتحين الاجانب مثل الهكسوس او الاغريق او الرومان أو الاتراك او الانكليز، عرضاً طارئاً زائلاً لم يؤثر، وما كان له أن يؤثر ، على الجوهر الأزلي الابدي للقومية المصرية : « الأمة المصرية كانت مستقلة استقلالاً قومياً في تلك المراحل التي حملت فيها الحكومة المصرية اسماء عديدة من الدول او الغزاة او الطوائف أو العائلات . . وكانت هذه الأمة التي تقيم وتزرع في قرى الدلتا والصعيد ، وتصنع وتتجر في المدن الكبيرة والصغيرة ، وتقيم على شواطىء البحر شمالاً وشرقاً . . كانت مستقلة استقلالاً قومياً ذاتياً عميق الجذور . . بصرف النظر عن الحاكم وأصله واسمه ولون بشرته ! . . سواء كان حاكماً إغريقياً او رومانياً يقيم في الاسكندرية التي كان المؤرخون القدامى يسمونها «الاسكندرية المتصلة بمصر» . . سواء كان الحاكم أو الخليفة أموياً يقيم في دمشق او عباسياً يقيم في بغداد . . وحتى لو كان طولونياً أو اخشيدياً يقيم في الفسطاط أو فاطمياً يقيم في قاهرة المعز، أو ايوبياً مستقراً في قلعته فوق جبل المقطم» .

ان المثال الذي سقناه هنا يبدو مشتطاً غاية الشطط، وهو يعكس في الواقع تصاعد مد النزعة القطرية والانغلاق على الذات القطرية في العقد الأخير في مصر .

لكن هذا المثال - بصرف النظر عن شططه - يشهد بدوره على أن التاريخ بحد ذاته ليس عاصماً من النزعة القطرية . بل يقدم على العكس حقلاً واسعاً لتظاهر هذه النزعة . وهو بدلاً من أن يكون عامل توحيد يتحول، عن طريق التأريخ ، أي عن طريق تدخل الحاضر في الماضي ، إلى عامل تمييز وتفريق، وبالتالي الى عامل تكريس للنزعات القطرية المتطلعة الى التقومن الذاتي .

ولكن ليس الشطط بحد ذاته هو موضع الخطورة ، بل ربما يكون العكس صحيحاً . فالشطط يسمي نفسه ، ومن ثم فإن خطره معلوم وقابل لأن يدرأ . ثم ان هذا الشطط يبقى نظرياً الى حد بعيد. والأخطر منه هو تلك النزعة القطرية التي تمارس التجزئة العملية للتاريخ القومي ، حتى وإن فعلت ذلك عفوياً، ودونما ارتكاز إلى موقف

---

(٦) ان هذا الهذيان «الكلامولوجي» وهذا التحليق الفصامي فوق التاريخ كانا يستأهلان تشريحاً نقدياً مفصّلاً، لولا ان إطار هذا البحث وغايته مغايران .

نظري مسبق . وقد كنا رأينا في تحليلنا لعناوين رسائل التاريخ الجامعية، بعض نماذج من عملية البتر والتقطيع التي يعاني منها التاريخ العربي تحت ضغط ما أسميناه بالمقصلة القطرية. وفيما يلي نماذج عنوانية اخرى ، عشوائية الاختيار ، من الممارسة العملية لتقطير التاريخ في مضمار حركة التأليف الفردي :

- تاريخ لبنان من ١٩١٨ الى ١٩٥٣ .
- حقائق لبنانية من ١١ آب ١٨٩٠ الى ٧ ايلول سنة ١٩٤٣ .
- اصدق ما كان عن تاريخ لبنان وصفحة من اخبار السريان .
- الحركات في لبنان في عهد المتصرفية .
- لبنان في التاريخ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر .
- لبنان في عهد الامراء الشهابيين .
- المختصر المفيد في تاريخ لبنان .
- الكويت عام ١٨٦٨ .
- الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ .
- أضواء على تاريخ الكويت
- خلاصة تاريخ تونس .
- تونس وفرنسا في القرن التاسع عشر .
- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان .
- الدولة الحفصية، صفحات خالدة من تاريخنا المجيد (تونس) .
- دورس التاريخ المغربي .
- مدخل الى تاريخ المغرب .
- مظاهر الحضارة المغربية .
- الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية .
- الريف بعد الفتح الاسلامي .
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى .
- الأنيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس .
- مصر في ظلال الحكم الاسلامي .
- مصر في عصر الولاة من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية .
- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني .

- مصر والشراكسة: صفحات من تاريخ مصر الحديث .
- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك .
- مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة .
- تاريخ الحضارة المصرية، العصر اليوناني والروماني والعصر الاسلامي .
- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر .
- تاريخ الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ .
- تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة .
- في اصول المسألة المصرية .
- مذكرات في حضارة مصر الحديثة .
- التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن الثامن عشر .
- مصر العظمى .
- مصر الكبرى .
- مصر في خارج مصر .

وحتى لا تطول الى ما لانهاية مثل هذه القائمة فسنكتفي ، في الاستشهاد على التجزئة القطرية للتاريخ العربي، بمثالين اثنين: واحدهما أفقي، والآخر عمودي إن جاز التعبير. ونقصد بالمثال الأفقي ما يمكن ان تتضمنه البيلوغرافية «الوطنية» لقطر من الاقطار في تاريخ هذا القطر على مر العصور . ونقصد بالمثال العمودي تاريخ قطر من الأقطار على مر العصور كما يدرس لتلاميذ هذا القطر من خلال كتاب واحد .

وحتى لا تكون قائمتنا هنا ايضاً لامتناهية الطول، فسنأخذ ـ في الحالة الاولى ـ مثال قطر صغير نسبياً، لم يلعب في التاريخ دوراً مستقلاً كبيراً، ولا يتمتع ككيان بعراقة تاريخية كبيرة كتلك التي يتمتع بها الكيان المصري مثلاً. اذن فمثالنا التاريخي الأفقي سيكون القطر الليبي .

تضم «الببليوغرافية الوطنية الليبية» ، في الفصل الخاص بالتاريخ ، ٤٣ عنواناً موزعة على ثلاثة ابواب .

أ ـ باب «التاريخ القديم» ويضم ١٠ عناوين هي التالية :

- التاريخ الليبي القديم .
- قراءات ليبية .
- نصوص ليبية من هيرودوتس ، بليني الاكبر ، ديودو روس الصقلي، بروكيوبوس القيصري .

- جرمة ، من تاريخ الحضارة الليبية .
- مختصر تاريخ فزان منذ اقدم العصور حتى سنة ١٨١١ ميلادية .
- الصحراء الليبية ، مصدر اقدم الحضارات .
- بنغازي عبر التاريخ .
- ليبيا، هذا الاسم في جذوره التاريخية .
- دراسات في تاريخ ليبيا القديم .
- إنشاء قوريني وشقيقاتها(٧) .

وجميع هذه الكتب قد طبعت في ليبيا بين ١٩٦٥ و ١٩٧١ .

ب ـ باب «تاريخ ليبيا في العصر الوسيط» ، وهو يقدم نموذجاً عنوانياً على تجزئة التاريخ العربي الاسلامي المشترك بحسب الكيانات القطرية الراهنة ، ويضم ١٣ عنواناً، طبع ١١ منها في ليبيا، وهي التالية :

- تاريخ ليبيا من الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري .
- ليبيا في كتب التاريخ والسير .
- النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الاسلامي حتى بداية العصر التركي .
- تاريخ الفتح العربي في ليبيا .
- طرابلس الغرب في الماضي والحاضر .
- طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطة .
- الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس .
- تاريخ ليبيا العام من القرون الاولى الى العصر الحاضر .
- تاريخ ليبيا الوسيط وأصول العالم العربي .
- قبائل العرب في ليبيا .

---

(٧) قوريني : لها في الايديولوجيا الليبية القطرية المكانة عينها التي لقرطاجه في الايديولوجيا التونسية القطرية أو التي لجبيل (بيبلوس) في الايديولوجيا القطرية اللبنانية . ومن امثلة الترويج لهذه الايديولوجيا القورينية نشر كتاب عبد الرحمن بدوي «الفلسفة القورينائية أو مذهب اللذة» في ليبيا عام ١٩٦٩، كذلك نشر الجامعة الليبية في عام ١٩٧١ لمؤلفه الآخر: «تاريخ الفلسفة في ليبيا» وهو في جزءين:
- كرنيادس القورينائي ، ١٩٢ صفحة .
- سونسيوس القورينائي، ٣٦٦ صفحة .

- ليبيا في عشرين سنة من حكم الاسبان ١٥١٠ - ١٥٣٠ .
- العلاقات بين بني زيري والفاطميين وآثارها في تاريخ ليبيا .
- علاقات الأمارة الصنهاجية بجيرانها وأثرها في ليبيا .

جـ- باب «ليبيا في العصر الحديث» ، ويضم ٢٠ عنواناً طبعت كلها - إلا ثلاثة - في ليبيا، وهي :

- ثورات الصحراء الكبرى أو الجذور التاريخية للحركة الثورية في ليبيا والصحراء الكبرى .
- احاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .
- السنوسيون في برقة* .
- طرابلس من ١٥١٠ ال ١٨٥٠*.
- تاريخ مدينة بنغازي* .
- معارك طرابلس بين الاسطول الليبي والاسطول الاميركي في القرن التاسع عشر* .
- أسرار طرابلس* .
- عشرة اعوام في طرابلس ١٧٨٣ - ١٧٩٣* .
- عشر سنوات في بلاط طرابلس* .
- المغرب العربي في القرن التاسع عشر ، لبدة، طرابلس، القيروان في عام ١٨٧٧* .
- اخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس الى برقة في ١٨١٧* .
- تاريخ ليبيا الحديث .
- معالم ليبية .
- تاريخ طرابلس الغرب .
- بعض الملامح التاريخية عن ليبيا .
- دراسات في التاريخ اللوبي، الاسس التاريخية لمستقبل لوبيا .
- الحرب البحرية بين نيابة طرابلس واميركا ١٨٠١ - ١٨٠٥ .

* المؤلفون اجانب (ونلاحظ بالمناسبة ان ثمة ميلاً متعاظماً في المؤسسات الثقافية الحكومية القطرية الى ترجمة ونشر وترويج المؤلفات الاجنبية والاستشراقية المتعلقة بتاريخ القطر المعني. وهذا شكل اضافي من أشكال التجزئة القطرية للتاريخ العربي) .

- قصة اكتشاف ليبيا في العصر الحديث .
- لمحات من الحياة العسكرية في ليبيا ١٧١١ - ١٨٣٥ .
- مدينة طرابلس عبر التاريخ، من. . . - ١٨٣٥ .

اما مثالنا العمودي فسيكون كتاب **التاريخ**[٨] في اربعة اجزاء الذي يُدرَّس لتلاميذ المرحلة الاعدادية في عدد كبير من مدارس لبنان .

وحتى ندرك أهمية هذا الكتاب في تكوين «الذاكرة التاريخية» لأعداد هائلة من الطلبة اللبنانيين يجب ان نذكر أنه الكتاب الوحيد في التاريخ الذي يدرس لعشرات الألوف من اولئك الطلبة على امتداد السنوات الاربع للمرحلة الاعدادية، وهذا منذ عام ١٩٧٤ والى يومنا الحاضر .

وهو كتاب لا يُقرأ قراءة، بل يُدرس ويُحفظ. وهو لا يعيش مع التلميذ يومين أو اسبوعاً شأن كتب المطالعة الاخرى ، بل شهوراً وسنوات وبإلحاح يومي . وهو يعادل في تأثيره ، وبحكم كونه كتاباً مدرسياً ، تأثير المئات من كتب التاريخ التي قد تُؤلَّف فردياً لقراء أفراد .

أضف الى ذلك كله ان التلميذ الدارس له قد لا يقرأ في حياته ابداً كتاباً غيره في التاريخ، ومن ثم فإن «الذاكرة» التي يكوِّنها هي ذاكرة نهائية بالنسبة الى الغالبية الساحقة من التلاميذ .

وكما هو مفروض في كل كتاب تاريخي تعليمي يغطي سنوات الدراسة التكميلية (أو الاعدادية أو المتوسطة حسب التسميات المتداولة) بأسرها ، فإن كتاب «التاريخ» الذي بين ايدينا يبدأ مع بداية البشرية ويمر بالعصور القديمة والوسيطة والحديثة وصولاً الى ايامنا هذه. وسوف نرى عبر هذه الرحلة في تاريخ البشرية الشامل على امتداد القارات الخمس ما الحيز الذي يحتله الكيان اللبناني كماً وكيفاً .

ولنقل بادىء ذي بدء إن الكتاب يتحاشى بذكاء تعبير «الأمة اللبنانية» ، لأنه قد يبدو استفزازياً اكثر مما ينبغي ، ولكنه يتحدث عن «اللبنانيين» حديثه عن أمة، ويتحدث عن «البلاد اللبنانية» حديثه عن وطن، ويمحور تاريخ العالم كله حول تاريخ لبنان .

---

(٨) تأليف وهيب ابو فاضل وسعيد الغز ، وفقاً للمنهج الرسمي الصادر في ٢٣ ايار /مايو/ ١٩٧٠ بموجب مرسوم رقم ١٤٥٢٨، ومراجعة جواد بولس (وقد شارك ايضاً في تأليف الجزء الثاني جان شرف ومدحت المقدم) ، (بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) .

وقد أوضح المُراجِع في مقدمة الجزء الرابع الغرض من الخطة التي حُرر على أساسها الكتاب ، فقال :

«من خلال مراجعتنا لهذا الكتاب نرى بأن لبنان ذو شخصية مميزة. . ومع عدم ايماني بالخصائص الثابتة ثبات الجمود ، أقول بالخصائص الثابتة المرنة القابلة للتكيف في مجرى الأحداث، وهي التي عناها غوستاف لوبون في كتابه «سر تطور الامم» عندما اطلق صفة الثبات والتطور على الشعب الروماني والانكليزي ، وكأنه عنى بذلك الشعب اللبناني. لذلك نستطيع ان نعطي الرؤ يا للغد اللبناني الذي هو ثبات في ذاتيته، في خصائصه، وتطور في انفتاحه على معطيات العالم ضمن بوتقة الثبات» .

نحن اذن امام أيديولوجيا قومية لبنانية بكل ما في الكلمة من معنى ، وان تفادى الكتاب بحذر وذكاء تعبير الأمة أو القومية اللبنانية على امتداد الاجزاء الاربعة[٩] .

ولنرَ الآن كيف وجهت هذه الأيديولوجيا اللبنانية تأريخ التاريخ ، لتثبت ان «تاريخ لبنان هو تاريخ شعب عريق ، يغرق في الماضي لى آلاف السنين، تغزر فيه الأمثلة الوطنية والانسانية، نتبين منه الدور الذي لعبه شعبنا في المجموعة 'لبشرية» (من مقدمة المؤلفين العامة) .

يؤرخ الجزء الأول للعصور القديمة والوسيطة ، فيتناول على التوالي ، في نصفه الأول ، تاريخ مصر الفرعونية وشعوب ما بين النهرين والفينيقيين والفرس واليونان والرومان والبيزنطيين ، ثم في ثلثه التالي تاريخ العرب قبل الاسلام وبعده ، وفي عشره الأخير تاريخ أوروبا في العصر الوسيط .

ومن بين شعوب العالم القديم يكرس للفينيقيين أكبر عدد من الصفحات (٢٦ صفحة مقابل ٢٣ للفراعنة و ١٥ لما بين النهرين) . وهذا الحيز المكاني الكبير نسبياً يكاد يكون طبيعياً، لولا أنه يضيف اليه حيزاً آخر من كل فصل خاص بالشعوب القديمة الأخرى عن علاقات هذه الشعوب بالفينيقيين تخصيصاً (على سبيل المثال صفحة عن علاقات المصريين بالفينيقيين، وثلاث صفحات من أصل تسع عن علاقات الفرس بهم) . بل انه يعقد في نهاية القسم الخاص بتاريخ العصور القديمة فصلاً على حدة عن «لبنان في العهود الرومية» ، يذكر فيه ضمن جملة اشياء أخرى، أن «اللبنانيين» استفادوا «من السلم الروماني ومن اتساع الامبراطورية ، فشجعوا الزراعة والصناعة ، وعرفوا تربية دود القز . . وكانت بلادنا (يقصد لبنان) صلة وصل بين الشرق والغرب ، وسيطر التجار اللبنانيون على التجارة في معظم المدن ، وهاجر اللبنانيون وانشأوا الجاليات في الخارج ، حتى تمكنوا في القرن السادس أن يجعلوا مطراناً لبنانياً على مدينة باريس . وساهم لبنان في النشاط الفكري اليوناني والروماني مساهمة كبيرة، فكان

---

(٩) مثلما تفادى بحذر وذكاء مماثل تعبير الأمة أو القومية العربية، مؤثراً استعمال كلمة اكثر عمومية مثل «العرب» .

شعراء وفلاسفة ورجال قانون نذكر منهم فيلون الجبيلي ومارينوس الصوري الذي رسم الخرائط معتمداً على خطوط الطول والعرض، وبابنيانوس واوليبانوس ، رجُلَي القانون » (ص ١٤١ ـ ١٤٢) .

واذا انتقلنا الآن الى الثلث الآخر من الجزء الأول المخصص لتاريخ العرب ، وجدنا ان المهم ليس الحيز المكاني في حد ذاته ، ولا حتى إصرار المؤلفين على عدم الأخذ بنصيحة رينان العزيزة على ساطع الحصري والقائلة إن على كل أمة ان تنسى قسماً من تاريخها(١٠)، وانما وجه الخطورة قبل كل شيء في كيف المعالجة. فالفصلان اللذان يعقدهما المؤلفان عن «لبنان في العصر الاموي» و «لبنان في العصر العباسي» يتحدثان عن «اللبنانيين» بوصفهم الآخر، بوصفهم تحديداً غير العرب . وسواء أشاد المؤلفان بتسامح الأمويين الديني أم غمزوا من قناة العباسيين وتعصبهم ضد «اللبنانيين» وجورهم عليهم ، فإنما المهم في كلتا الحالتين ان «اللبنانيين» يَمْثُلون في التاريخين الأموي والعباسي بوصفهم ذوي هوية مغايرة .

فحين يقول الكتاب مثلاً : «قامت علاقات اللبنانيين مع الأمويين على أسس واضحة من التفاهم المتبادل عادت على الفريقين بالخير . . وقد اعطت سياسة التسامح التي اعتمدها معاوية نتائج سريعة ، حيث والاه اللبنانيون وأخلصوا لـه وانشأوا له اسطولاً ضخماً تولوا قيادته بأنفسهم» (ص ١٨٣ ـ ١٨٤) .

وحين يقول في موضع آخر : « نظراً للعلاقات الخاصة الوثيقة التي كانت قائمة بين الأمويين واللبنانيين، عد العباسيون لبنان بين مراكز المعارضة وأوصوا ولاتهم بوضع اللبنانيين تحت المراقبة الدائمة وفرضوا على الأهالي ضرائب خاصة جائرة ، وقد رد اللبنانيون على هذه المعاملة السيئة بالثورة كلما سنحت لهم الفرصة» (ص ٢٢٠) .

ففي كلتا الحالتين لا يعود لبنان هو وحده الكيان الثابت ـ وإن المتطور ـ على مر التاريخ، وانما يبرز «اللبنانيون» بدورهم كماهية ثابتة عبر التاريخ عينه ، لهم ذاتية كيانية فوق ـ تاريخية ، يردون على الجميل بمثله ويقابلون الجور بالثورة بوصفهم وحدة مغلقة، «مونادية»(١١) ، مكررة لذاتها إلى ما لا نهاية ومطابقة لذاتها أزلاً أبداً .

وفي الجزء الثاني من الكتاب، الذي يؤرخ لعصر انحلال الدولة العباسية وقيام

---

(١٠) لا على صعيد البحث العلمي والتاريخي بالطبع ، بل على الصعيد التعليمي والتربوي . فليس من الضروري، مثلاً ، ان يعرف تلاميذ المرحلة الاعدادية ، في مجتمع لا يزال يجاهد لينفض عن نفسه اغلال الطائفية ، وقائع مفصلة، كتلك التي يحويها كتاب التاريخ الذي بين ايدينا، عن اضطهاد الاقليات الدينية، في إطار التاريخ والمجتمع المفروض فيها أنهما قوميان .

(١١) نسبة الى مونادات لايبنتز ، الجواهر الفردة.

الدول المتتابعة وتأسيس الامبراطورية العثمانية ، يتابع «اللبنانيون» وجودهم الكياني، الماهوي ، المستمر عبر تقلبات التاريخ ويعقد المؤلفان ثلاثة فصول لـ «لبنان في العهد الفاطمي» و «لبنان في العهد الصليبي» و «لبنان في عهد المماليك» .

وفي الجزء الثالث، المكرس في معظمه للبنان في ظل السلطة العثمانية، يطغى الكم على الكيف، ويعقد المؤلفان الفصول التالية للبنان دون سواه من الاقطار العربية في ظل الحكم العثماني :

- السلطة العثمانية والمشرق العربي ولبنان .
- الإمارات والمقاطعات اللبنانية في القرن السادس عشر .
- المعنيون قبل فخر الدين .
- الأمير فخر الدين الثاني .
- فخر الدين وبناء الدولة (١).
- فخر الدين وبناء الدولة (٢).
- نهاية الحكم المعني .
- الشهابيون .
- القيسية واليمنية .
- الأحداث السياسية في الشرق واثرها في لبنان .
- الأمير يوسف بين ولاة عكا ودمشق .
- الأمير بشير الثاني الكبير .
- سياسة الأمير بشير الداخلية .
- اللبنانيون ومحمد علي .
- انسحاب محمد علي ونهاية الأمير بشير .
- نهاية الإمارة في لبنان .
- نظام القائمقامتين والظروف الدولية .
- الحركات الشعبية اللبنانية .
- عهد المتصرفية.
- الحالة الاقتصادية والاجتماعية في عهد المتصرفية .
- الهجرة اللبنانية .
- النهضة الفكرية اللبنانية .

وفي الجزء الرابع والأخير، المفروض فيه انه يعالج تاريخ العرب في الازمنة الحديثة

(الاستعمار الاوروبي والاستقلال) ، بشغل الكيان اللبناني وحده ثلثي الكتاب ، وتشغل الثلث الثالث سائر الكيانات العربية الأخرى . والفصول المعقودة للكيان اللبناني دون سواه هي :

- لبنان في الحرب العالمية الأولى .
- نمو الحركات التحررية في لبنان والبلدان العربية .
- لبنان بين الحرب والانتداب .
- دولة لبنان الكبير والحكم العسكري .
- الجمهورية اللبنانية حتى وقوع الحرب العالمية الثانية .
- الحكم الوطني .
- لبنان في الحرب العالمية الثانية .
- لبنان من ١٩٤١ حتى نهاية ١٩٤٣ .
- استقلال لبنان .
- تسلم المصالح وتحقيق الجلاء .
- لبنان وجامعة الدول العربية .
- لبنان والمؤسسات الدولية .
- الأوضاع الاقتصادية في لبنان .
- الأوضاع الثقافية في لبنان .
- الأوضاع الاجتماعية في لبنان .

هل معنى ذلك ان «العروبة» منفية الوجود من كتاب «تاريخ» المرحلة الاعدادية ؟ كلا، انها موجودة . ولكن على شكل الوجود اللبناني كيفاً ، وباختصار شديد كماً . فطالب السنة الأخيرة من المرحلة الاعدادية لا يتعرف من خلال كتاب «التاريخ» الى العرب من حيث انهم عرب، بل من حيث انهم فلسطينيون وسوريون وعراقيون واردنيون ومصريون وليبيون وسودانيون وتونسيون وجزائريون ومغاربة وموريتانيون .

صحيح ان العنوان العام للثلث الأخير من الكتاب هو «الحركات الاستقلالية في العالم العربي»، ولكن الطالب اللبناني لا يعايش «الأشقاء العرب» إلا من خلال كينوناتهم القطرية، فيقرأ ويحفظ على التوالي، وعلى امتداد مئة صفحة، عبارات من أمثال هذه: «لم يرضخ السوريون لسياسة القمع والتجزئة، بل واجهوها بالعديد من الثورات» (ص ٢١٦) ، و «أصيب العراقيون بخيبة أمل كبرى من السياسة البريطانية وتبددت آمالهم بالاستقلال والحرية» (ص ٢٢٣) ، و«رفض الاردنيون هذه القيود ولجأوا الى العنف» (ص ٢٣١)، و «حارب السعوديون ضد العثمانيين

وحلفائهم آل رشيد»، (ص ٢٣٩)، و «تمكن المصريون من تحرير منطقة قناة السويس» (ص ٢٥٦)، و«على الأثر انقسم الليبيون بين مُطالب بالتفاوض مع ايطاليا ومطالب بالاستمرار في النضال» (ص ٢٥٩)، و«لم يقصِّر السودانيون عن اخوانهم المصريين في النضال ضد البريطانيين» (ص ٢٦٤)، و «لم يرضخ التونسيون اطلاقاً للحكم الفرنسي المستبد» (ص ٢٦٩)، و «رفض الجزائريون هذا المشروع» (ص ٢٧٤)، و «تحول المغاربة الى المقاومة السياسية» (ص ٢٨٣)، و «لم يرضخ الموريتانيون للاحتلال الفرنسي بل قاوموه» (ص ٢٨٧).

وبالتوازي مع هذه **الكينونات**، يتعلم الطالب اللبناني أن هناك **كيانات** تطابقها وتؤطرها، تماماً كما ان لبنان يطابق اللبنانيين ويؤطرهم. فالطالب لا يدرس حركات التحرر العربي، بل يدرس الحركات الاستقلالية في الاقطار العربية، يدرس على وجه التحديد، كما تقول عناوين الفصول:

- الحركة الاستقلالية في سورية.
- الحركة الاستقلالية في العراق.
- الحركة الاستقلالية في الاردن.
- الحركة الاستقلالية في مصر.
- الحركة الاستقلالية في ليبيا.
- الحركة الاستقلالية في السودان.
- الحركة الاستقلالية في تونس.
- الحركة الاستقلالية في الجزائر.
- الحركة الاستقلالية في المغرب.
- الحركة الاستقلالية في موريتانيا.

أجل، ليست العروبة منفية الوجود من كتاب «التاريخ» ولكنها ليست موجودة كرابطة قومية، كرابطة أمة، كرابطة وطن، بل فقط كرابطة عالم، كرابطة لغة، كرابطة جامعة دول عربية.

وبالرغم من ذلك كله فإن كتاب «التاريخ» لتلاميذ المرحلة الاعدادية في مدارس لبنان يتمتع بميزة: فهو ان كان لا يثبِّت العروبة كرابطة قومية، فإنه على كل حال لا ينفيها تصريحاً. بل يدع الامور تتكلم وتنطبع في الأذهان من تلقاء نفسها بلا تسميات قد تعتبر، في ظروف «الصيغة اللبنانية»، استفزازية.

أما في الأقطار الأخرى، التي لا تواجه إحراجاً من هذا القبيل، فحتى هذه

الفضيلة السلبية تتبخر وتتلاشى لتفسح المجال امام الكيانات القطرية كي تحتل مكانها في مقدمة مسرح التاريخ لاكحقائق واقعة فحسب، بل كمسميات ايضاً. وسنكتفي بمثال واحد نقبسه هذه المرة من كتب التاريخ التى تُدرَّس لتلاميذة المدارس في تونس .

لنحاول اولاً ان نقوم بنوع من القياس الكمي ، وليكن معولنا في ذلك على كتاب **فصول في تاريخ تونس**[١٢] الذي يُدرَّس لتلاميذة السنة السادسة من التعليم الابتدائي. واختيارنا لكتاب السنة السادسة يغنينا عن سائر كتب التاريخ للمرحلة الابتدائية، لأن المنهاج المقرر لجميع سنوات المرحلة الابتدائية واحد، ولكن طرداً مع التقدم في سنوات التعليم يكبر حجم كتاب **فصول في تاريخ** تونس ويمتلىء بمزيد من المعلومات والتفاصيل .

يقع كتاب **فصول في تاريخ تونس** في ١٠٢ صفحة ، ويبدأ بتاريخ قرطاجة في القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، وينتهي بـ «تونس في عهد الجمهورية» في العقد السابع من القرن العشرين. ويتألف الكتاب من ٢٦ درساً، تسعة دروس منها تعتبر عامة ، والدروس الباقية وعددها ١٧ ، موقوفة على تونس وحدها. ومن عناوينها :

- تاريخ قرطاج[١٣] .
- الحياة اليومية في قرطاج .
- التنافس بين قرطاج وروما .
- الحضارة في عهد الأغالبة (تونس في القرن التاسع).
- الصنهاجيون (زحف بني هلال ونتائجه) .
- الدولة الحفصية وحضارتها .
- تونس في العهد العثماني .
- تونس في العهد الحسيني .
- تونس في القرن التاسع عشر .
- نمو الحركة الوطنية بتونس .
- تونس المعاهدة ودولة الرئيس بورقيبة .

ويشغل تاريخ تونس ثلثي الكتاب (٦٩ صفحة)، بينما يشغل باقي التاريخ،

---

(١٢) محمد الهاشمي زين العابدين وآخرون ، **فصول في تاريخ تونس** (تونس : الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨)

(١٣) تقدمت الإشارة الى الدور المعزو الى قرطاجة في ميتولوجيا «القومية» التونسية .

العالمي والعربي على حد سواء ، ثلثاً واحداً (٣٣) صفحة) . والحق أنه إن كان للتاريخ العالمي وجود واضح المعالم في «فصول في تاريخ تونس»[١٤]، فإن التاريخ العربي بالمقابل مغيَّب المعالم ، إذ لا يخصص له الكتاب سوى صفحة واحدة تحت عنوان : «محاولات الفتح العربي»[١٥]. لكن ان كان التاريخ العربي لا يتألق إلا بغيابه الكمي عن «فصول في تاريخ تونس» ، فإن الاشارات النزيرة إليه لا تخلف لدى التلميذ إلا شعوراً بالتعالي والازدراء والعداء والمغايرة في الهوية. فصحيح أن الكتاب يشير إلى بعض المآثر العمرانية للولاة العرب في أفريقية[١٦] ، لكنه يضيف للحال : «عاشت أفريقية بعد انقراض الرومان في فوضى عهداً طويلاً ولم تعرف أمناً ولا ازدهاراً حتى آل الأمر الى الدولة الاغلبية التي أسسها ابراهيم بن الاغلب ٨٠٠ م».

والربط بين الفتح العربي والفوضى يأخذ بعداً جديداً عند حديث الكتاب عن غزو قبائل بني هلال لتونس الصنهاجية في القرن الحادي عشر الميلادي . فهو يلخص هذا الغزو بقوله : «فبعث الخليفة الفاطمي للصنهاجيين قبائل بني هلال الأعراب المفسدين، فزحفوا على افريقيا كالجراد المنتشر ١٠٥٠ م ، فهزمت جوعهم جيش المعز (ابن باديس) وخربت القيروان١٠٥٧ م وعاثت في البلاد فساداً. ومن الناحية السياسية أفسد بنو هلال كل شيء اعترضهم في طريقهم ، فخربوا المدن والقرى وأحرقوا المزارع والغابات وقطعوا الاشجار ، فصارت الاراضي لا تصلح إلا لرعي الحيوانات ، ورجع الناس الى حياة البداوة والترحال . ومن الناحية الاجتماعية استقر بنو هلال نهائياً بأفريقيا فاختلطوا بالبربر حتى صاروا هم المرشدين والموجهين، وفرضوا على الناس التكلم باللغة العربية فصارت لغة التخاطب»[١٧] .

وهذا النص، ان لم يماه مماهاة صريحة بين العرب والاعراب، فقد ترك ، مع ذلك، اللبس قائماً بل إنه دعَّم هذا اللبس بتثبيته نصاً لمؤرخ متأخر هو ابن ابي دينار يقول فيه : «وفي أيام المعز جاءت العرب من المشرق ، ولما وصلوا الى أفريقية عاثوا فيها فساداً كيف شاؤ وا

---

(١٤) إذ يفرد الكتاب فصولاً ، مثلاً ، للاكتشافات الكبرى في عصر النهضة، وللثورة الصناعية في أوروبا ، وللحرب العالمية الاولى ، وكذلك للحرب العاليمة الثانية .

(١٥) وبالمقابل فإن كتاب زين العابدين وآخرين، فصول في تاريخ تونس، لطلاب السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، يخصص للعرب والاسلام أربع صفحات ، لكنه يعرف العرب بأنهم فقط «سكان الجزيرة العربية» وأنهم «ينقسمون الى بدو وحضر» . وهكذا ينهي التلميذ التونسي كامل المرحلة الابتدائية من دون أن يعلم بوجود شيء اسمه الخلافة الاموية أو العباسية مثلاً ، ومن دون ان يطلع على شيء من الحضارة العربية الاسلامية في المشرق .

(١٦) كتأسيس عقبة بن نافع لمدينة القيروان ، وابتناء عبيد الله بن الحجاب جامع الزيتونة .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

وملئت ايديهم من النهب . . الخ ».ولو رجعنا الى «كتاب التاريخ»، الذي يدرس لتلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي في تونس، لوجدنا هذا اللبس يتعزز لا بتثبيت نص لابن خلدون فحسب[١٨] ، بل بالتوكيد ايضاً على دور الغزوة الهلالية في تعريب تونس ، ومن ذلك قول «كتاب التاريخ» : «لئن كان للزحف الهلالي نتائج سلبية، فإنه كان له نتيجة ايجابية على الأقل ، ذلك ان انتقال عدد كبير من القبائل العربية بأسرها وأرزاقها نحو أفريقية ، واختلاط هذه القبائل بأسر بربرية ، كان عاملاً مهماً في ترسيخ اللغة العربية وتراجع البربرية التي ظلت لغة الشعب الى ذلك الوقت ، وفي مزج الدماء البربرية بالعربية»[١٩] .

إن توكيد كتب التاريخ المدرسية على ان تعريب تونس كان واحداً من عواقب الغزوة الهلالية البدوية ليس من مصادفات الامور ، وإنما هو استمرار لكل سياسة الدولة التونسية وأيديولوجيتها القومية التي مؤداها : نحن وان نكن عرباً لساناً ومسلمين ديناً ، لكننا تونسيون قومية ! والأخطر من ذلك إصرار كتب التاريخ المدرسية على تفصيل الفظائع التي ارتكبتها القبائل العربية الزاحفة «كالجراد»، إذ بذلك يتحول التاريخ من عامل تضامن وتلاحم ووحدة هوية مع العروبة ، الى عامل تمييز ومغايرة وانفصال . وما كنا قلناه في معرض تحليلنا لمقال «اطول استقلال في التاريخ هو استقلال مصر» عن جوهرية مصر بالنسبة الى عرضية غزاتها (بمن فيهم العرب) في رأي دعاة القومية المصرية، يجد تطبيقاً له في كتب التاريخ المدرسية التونسية : فهنا ايضاً تغدو تونس ذاتية مكوِّنة للتاريخ اكثر مما هي متكوِّنة به ، وهذا ما يفسر حديث «كتاب التاريخ» لتلاميذ السنة الأولى من التعليم الثانوي، في الدرس الثاني الذي يحمل عنوان **تونس في ما قبل التاريخ**، عن ظهور «الانسان التونسي الأول منذ العصور الحجرية»[٢٠]. وحتى عندما ينص المنهاج على تدريس تلاميذ السنتين الثانية والثالثة من التعليم الثانوي تاريخ الحضارة العربية الاسلامية[٢١]، نجد كتب التدريس المعتمدة تكرس ٩٠ صفحة للدولة العربية

---

(١٨) ويقول فيه : «وجاء العرب فدخلوا البلد واستباحوه ، واكتسحوا المكاسب ، وخربوا المباني ، وعاثوا في محاسنها ، وطمسوا من الحسن والرونق معالمها» (تاريخ العبر). وحول التداخل بين العرب والأعراب في مقدمة ابن خلدون وتاريخه ، يمكن الرجوع الى كتابات ساطع الحصري حول هذا الموضوع ، وبخاصة في **دراسات عن مقدمة ابن خلدون** (القاهرة : ١٩٦١) .

(١٩) البكوش والحوسي، كتاب التاريخ لتلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي ، ص ١٥٩ .

(٢٠) محمد الأمين خلفة ،محمد علي المرابط،محمد قدية ، **كتاب التاريخ لتلاميذ السنة الاولى من التعليم الثانوي** (تونس : منشورات وزارة التربية القومية، المركز القومي البيداغوجي ، ١٩٧٧) ، ص ١٤ .

(٢١) قلنا ونكرر القول ان النظرية القومية التونسية، مثلها مثل النزعات القطرية الاخرى ، لا تقف موقف مواجهة وتحدٍ من العروبة ، بل تعتبرها- مع الاسلام - بعداً طبيعياً للذاتية او الشخصية القطرية المتقومنة .

الاسلامية المركزية على امتداد العهود الراشدية والأموية والعباسية، وضعف هذا المقدار، أي ١٨٠ صفحة ، لتاريخ تونس الخاص في ظل الإمارات والدول المنفصلة المتعاقبة عليها. وفي حين أن الدولة العباسية برمتها لا تحظى إلا بـ ١٨ صفحة، تحظى الدولة الأغلبية التي عاشت قرناً ونيفاً من الزمن (٨٠٠ ـ ٩٠٨ م) بـ ٢٣ صفحة ، والدولة الصنهاجية التي لم تعمر قرناً واحداً بـ ١٦ صفحة، والدولة الحفصية ، التي عمرت قروناً ثلاثة (بما فيها فترات الضعف والانكماش)، بـ ٦٣ صفحة . ولا عجب أن تولي كتب التاريخ التونسية المدرسية الدول الاغلبية والصنهاجية والحفصية مثل هذا الاهتمام ، لا لأن هذه الدول قامت في تونس فحسب، بل كذلك لأنه مع هذه الدول بدأ «بروز الذاتية التونسية»(٢٢) على حد ما يفترض واضعو هذه الكتب. وبالفعل ، إن كانت كتب التاريخ المدرسية التونسية تتحدث في شتى مراحل التاريخ ما قبل الحديث عن «تونس» في زمن ما قبل التاريخ ، و «تونس» في العهد اللوبي، و «تونس» في العهد الروماني ، و«تونس» في العهد الاموي والعباسي ،و «تونس» في عهد الادارسة والاغالبية والفاطميين والصنهاجيين والحفصيين، و «تونس» في العهد العثماني، فإنها ابتداء من الفتح الفرنسي تنحو الى إنزال «الذاتية التونسية» منزلة الكيان القومي المتمايز، ولا تعود تتحدث عن عرب أو بربر أو أفارقة أو مسلمين ، وإنما فقط عن التونسيين والشعب التونسي والأمة التونسية، على اعتبار ان «الذاتية التونسية» تحولت ، ابتداء من الفتح الفرنسي ، الى قومية ما ونت تتكامل حتى استوفت كامل أبعادها مع اعلان«نواب الأمة التونسية(٢٣)»في ٢٥ تموز /يوليو ١٩٥٧ عن قيام الجمهورية التونسية أو «دولة الرئيس بورقيبة» على حد تعبير واضعي كتاب «فصول في تاريخ تونس» !

ولا يتسع المجال هنا لتحليل التاريخ المدرسي كما يُعلَّم في سائر الاقطار العربية ، ولكن مما لا شك فيه أن دراسة من هذا النوع تنتظر بإلحاح من يقوم بها ، وهي تستوجب في هذه الحال لا تحليل كتب التاريخ وحدها ، بل كذلك كتب الجغرافية والتربية الوطنية

---

(٢٢) البكوش والحوسي ، كتاب التاريخ، ص ١٠٦ .

(٢٣) مما جاء في اعلان ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٧ :

«نحن ، نواب الأمة التونسية أعضاء المجلس القومي التأسيسي، نتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المفعول حالاً :

١ ـ نلغي النظام الملكي الغاء تاماً . ٢ ـ نعلن ان تونس دولة جمهورية .

٣ ـ نكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة مهام رئاسة الدولة ونطلق عليه لقب رئيس الجمهورية التونسية».

والادب، الخ. (٢٤).

واذا كان لنا من كلمة نختم بها هذا الفصل، فهي أن التاريخ سلاح متاح للجميع : للقطريين كما للقوميين. فحتى اكثر دعاة القومية القطرية غلواً لا يجدون ضيراً في أن يتبنوا موقف المدرسة الحصرية من عامل التاريخ ودوره في تكوين الأمم، ولكن بعد «تجبيره» لصالح قوميتهم القطرية.وسنكتفي هنا بمثال واحد وأخير. فمؤلف «دليل مؤرخ المغرب الاقصى»(٢٥)، الذي صنف فيه ٢٣٦٤ عنواناً أو مرجعاً لتاريخ الكيان المغربي بما هو كذلك، لا يتردد في ان يزايد -عن دون علم- على المدرسة الحصرية، فيقطع بأن التاريخ هو العامل الأول، لا الثاني، في تكوين لا الأمة العربية بل «الأمة المغربية». فهو يقول في إهداء الكتاب ان العناوين التي جمعها تقف شاهداً على «ما أنتجته قرائح علماء هذه الأمة المغربية»، ثم يستخلص في المقدمة الدرس الذي لا بد من استخلاصه في هذه الحال : «كل أمة في طور التكوين،أول واجب عليها ان تبحث عن ماضيها وتربطه بحاضرها . . ومن لم يعرف ماضي بلاده معرفة جيدة لايطمح في نهوضها ولا تتأتى له نهضة بدون تعرف الى ذلك المجد القديم، وبالأخص اذا كان ماضيا كماضي شعبنا العزيز . . فيجب على الباحث المغربي ان يباهي به ويفتخر، ويجمع متفرقه حتى يشيع ذكره، فيعلم الناس قاطبة ما للمغاربة من تفوق».

وبغض النظر عن كل ما في هذا الكلام من إنشاء، فإنه في عصارته يقول كل ما نريد ان نقوله : «كل أمة في طور التكوين واجب عليها ان تبحث عن ماضيهاوتربطهبحاضرها . .». وهذا بالضبط ما تفعله جميع «الامم القطرية». فهي تقرأ التاريخ القومي قراءةقطرية. تعيد صياغة بنية الماضي على ضوء واقع التجزئة الحاضر. تجزىء العامل الذي كان يفترض فيه أنه يوحدها.

التاريخ يصنع الأمم. هذا مؤكد. ولكن الامم تعيد ايضاً صنع التاريخ. ونحن

---

(٢٤) ان كان تاريخنا المشترك لم يصنعه الخلفاء والامراء ورجال السياسة وحدهم، بل كذلك الشعراء والكتاب ورجال الفكر، فمن حقنا في هذه الحال ان نتساءل ان كنا في مغرب الوطن العربي كما في مشرقه ندرس ناشئتنا الشعراء والكتاب انفسهم، ونستقرىء هؤلاء القيم نفسها، أم أن من الاقطار العربية من يختلق لنفسه سلم قيم خاصاً به، فيقدّم في الدراسة والتدريس الشعراء والكتاب الذين أنجبهم القطر المعني، حتى ولو كانوا دون غيرهم شأواً من شعراء الاقطار الأخرى وكتابها؟ وبعبارة اخرى، ما دامت النزعات القطرية قد تطاولت على التاريخ السياسي، فما الذي يمنعها ايضاً من التطاول على التاريخ الفكري والادبي، وعلى التراث برمته؟

(٢٥) عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، **دليل مؤرخ المغرب الاقصى**، الطبعة٢ (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٦٥).

لا نماري في أن تاريخنا قومي، ولكن تاريخنا ينزع اكثر فأكثر إلى أن يكون قطرياً. وحتى لا نخلد إلى طمأنينة كاذبة، ينبغي أن نرى فعل الزمن التاريخي في كلا اتجاهيه: من الماضي باتجاه الحاضر، ولكن بكل تأكيد ايضاً من الحاضر باتجاه الماضي. والحال أن حاضرنا ليس قطرياً فحسب، بل أنه ـ مادامت الأمور سائرة على المنوال الذي هي سائرة عليه ـ يتبلور ويتصلب اكثر فاكثر في قطريته. وبقدر ما للحاضر من سلطان على الماضي فإن تاريخنا مهدد بأن يتحول الى مرآة لحاضرنا، أي بأن يكون تاريخ شتات لا تاريخ وحدة .


خاتمة

هل نستنتج من كل الفصول التي سبقت أن قضية الوحدة العربية دخلت طور أفول،وأن حركة التطور الفعلي المركسة عنها ، باتجاه تصلب الكيانات القطرية وتقومنها الذاتي ، هي حركة آسرة ، قاهرة ، لا راد لها ؟

الحق ان الصورة التي رسمناها حتى الآن لمصائر القضية الوحدوية لم تكن وردية، ولكن ما يبدو لنا ميؤوساً منه بالمقابل، رغم كل التضخم الحاضر، هو مستقبل الدولة القطرية بالذات.

ان هذه الدولة ، التي تبدو الآن وكأنها قادرة على أن تحفر الطريق لتطورها حتى في الصخر الصلد ، لا تتقدم في الواقع إلا في طريق مسدود .

وكلما حفرت في طريق تطورها عميقاً ، عرضت نفسها أكثر فأكثر لخطر الانهيار والسقوط تحت الردم ، تماماً كمن يحفر قبره بيده .

وهذه الصورة ليست محض انشائية.وسنقول لماذا .

فالدولة القطرية طويلة الباع بكل تأكيد ، ولكنها ليست كلية القدرة .

وإن كنا نبيح لأنفسنا عدم القنوط من الغد الوحدوي رغم كل قتامة الحاضر القطري ، فلأننا لا نرى تطور الدولة القطرية فقط ، بل تناقضات هذا التطور ايضاً .

فكل تطور لا يتم إلا عبر تفجير سلسلة من التناقضات وحلها ، ولكن هذه التناقضات ، اذا تعذرت السيطرة عليها ، فجرت سيرورة التطور بالذات .

ونقطة الضعف أو حتى المقتل في تطور الدولة القطرية تكمن في عجزها ـ حتى

الآن على الاقل - عن تسوير نفسها بولاء جماهير الأمة ، وعن احتواء حركة آمالها وتطلعاتها وصبواتها، وبكلمة واحدة عن اكتساب شرعية قومية .

فالدولة القوية ليست قوية بقوة سلطتها، بل بقوة انتماء الجماهير إليها .

ولعلنا نستطيع أن نصوغ ما يشبه القانون فنقول : إن الدولة لا تزيد في اعتمادها على قوة السلطة الخالصة إلا بقدر ما تفتقد ولاء الجماهير .

وهذا القانون فعّال بوجه خاص بالنسبة إلى الدولة القطرية العربية ، لأنها رأت النور من الأساس وتطورت على أرض تجربة تاريخية محددة .

فالدولة القطرية العربية، إن تكن قد اقتبست من الدولة الحديثة وظائفها وبنيتها إلا أنها في امتدادها التاريخي وريثة لدولة العهد العثماني وعهد الدول المسماة بالمتتابعة .

ففي عهد الطولونيين والفاطميين والبويهيين والحمدانيين والسلجوقيين والأيوبيين، الــخ ، كانت الدول يلتئم عقدها وينفرط في معزل عن حياة الشعب اليومية . وفي عهد العثمانيين ، الذي دام قروناً أربعة متوالية ، ازدوجت عزلة الحكام عن الشعب بصفتهم الأجنبية. وكان أي تدخل للدولة في الحياة العامة لا يعني بالنسبة الى جماهير الشعب بوجه عام إلا المزيد من المتاعب وضنك العيش . وهكذا يكون قد تكوّن للجماهير العربية ، على امتداد زهاء ألف سنة من التاريخ ، موقف تقليدي من الدولة وسلطتها هو موقف الحذر والريبة والسلبية .

وما كان للدولة القطرية ، لا في نشأتها ولا في ظروف تطورها اللاحق ، أن تحدث تعديلاً ملموساً في هذا الموقف التقليدي .

فالدولة القطرية ، التي رسم حدودها وأوقفها على قدميها المستعمر الأجنبي، ما كان من الممكن ان تحظى بثقة الجماهير ، ولا سيما انها كانت، في كثير من الحالات ، كياناً جغرافياً مصطنعاً يتحدى مشاعر الوحدة العربية لدى تلك الجماهير عينها .

وحتى بعد الاستقلال ظلت الدولة القطرية، رغم كساء الحداثة الذي تدثرت به ، تفتقر الى بعد أساسي من أبعاد الدولة القومية الحديثة : تماهي جماهير الشعب معها . وفي المشرق العربي تحديداً جاءت نكبة ١٩٤٨ لتدشن أزمة مفتوحة في منطق وجود الدولة القطرية بالذات. وقد كانت التظاهرة الأولى لهذه الأزمة سلسلة من الانقلابات العسكرية ، وكان مظهرها الثاني اتجاه السلطة المتعاظم الى التشخص . ولكن الأزمة بقيت بالرغم من كل شيء مفتوحة . فلا السلطة المشخصة ، ولا حتى السلطة الابوية

استطاعت ان تنتزع من الجماهير الشعبية الواسعة تعاطفها وولاءها ، وان تسبغ على الدولة القطرية الشرعية المفتقدة . وحتى بعد مرور اكثر من ثلاثين سنة على استقلال العديد من الدول القطرية ، فإن درجة سلبية الجماهير الشعبية من الدولة وعدم تماهيها معها ، تكاد تكون متقاربة على امتداد الوطن العربي، وهذا بغض النظر حتى عن الطبيعة الطبقية للانظمة الحاكمة. فهذه الجماهير تحس بغريزتها ، ان جاز لنا ان نقول، بأن اطار الدولة القطرية لا يصلح اطاراً لحل مشكلاتها الاساسية .

وبالفعل ، لقد عجزت الدولة القطرية لحد الآن ، حتى وان أخذنا بعين الاعتبار بعض الانجازات المحددة لبعض الانظمة الموصوفة بأنها متقدمة ، عن تحقيق أي هدف من الأهداف الاساسية التي عينتها المرحلة التاريخية لنضال الجماهير العربية .

ـ فعلى صعيد قضية فلسطين لم تعجز الدولة القطرية عن تحرير شبر واحد من الارض العربية المحتلة فحسب ، بل لم تفلح ايضاً في إيقاف مد التوسع الصهيوني الذي أنجز احتلال كامل تراب فلسطين وبدأ يقرض اجزاءاً واسعة أيضاً من الأتربة الوطنية لكيانات عربية اخرى .

ـ وعلى صعيد التحرر من الهيمنة الاستعمارية ، بقي معظم الوطن العربي ، رغم كل «الكلامولوجيا» عن مناهضة الاستعمار ، منطقة استثمار للاحتكارات الامبريالية العالمية ، وفي العديد من أقطاره منطقة نفوذ سياسي مباشر أو غير مباشر للقوى الامبريالية عينها . الدولة القطرية لم تفلح اذن ، بصرف النظر حتى عن الطبيعة الطبقية للأنظمة السياسية المتعاقبة عليها ، في إخراج الوطن العربي من خط سكة الهيمنة الامبريالية ، الاقتصادية بخاصة .

ـ وعلى صعيد التنمية والخروج من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم والحضارة ، كان الإحباط أعظم دوياً واكثر لفتاً للانظار. فالوطن العربي لا يزال منطقة طرفية ، دورها الوحيد في التبادل الاقتصادي العالمي تصدير المواد الأولية الى المراكز المصنعة . والمشهد الاجتماعي للوطن العربي في ظل سؤدد الدولة القطرية لا يقل بؤساً وتخلفاً عن مشهده الاقتصادي . وعلى الرغم من السيولة النقدية الهائلة التي تدفقت على بعض اقطار الوطن العربي بنتيجة طفرة النفط، وعلى الرغم مما توفره هذه السيولة من امكانية لاختصار مرحلة التراكم البدائي الضرورية للإقلاع التصنيعي، فإن جميع التنبؤات تشير الى أنه لن يكون في المستطاع ، في ظل التنمية القطرية ـ هذا اذا تمّت ـ الانتقال من وضع ثروة الى وضع تطور . كما أن التنمية القطرية ـ لمجرد انها قطرية ـ لن تفلح ، مهما بلغت درجة

جديتها، في إخراج الوطن العربي من دائرة التبعية لمنطق الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، أي في تحويله من منطقة طرفية إلى منطقة مركزية .

ـ وعلى صعيد قضية الوحدة العربية بالذات ، التي لا تزال بالرغم من كل الانتكاسات القضية القومية المركزية ، فإن الدولة القطرية لم تعجز عن تحقيق أي إنجاز وحدوي فسحب ، بل انها في تطورها التضخمي وفي نزوعها إلى التقومن على ذاتها تشكل تحدياً يومياً ومستمراً للأمنية القومية للجماهير العربية .

ـ وعلى صعيد تحويل العلاقات الاجتماعية وتحقيق أمنية الجماهير في العدل الاجتماعي ، لم تفلح الدولة القطرية ـ وهذا حيثما حدثت تحولات طبقية تقدمية ـ إلا في أن تقدم صورة «مبقرطة» ومشوهة وجزئية للغاية عن المثل الأعلى الاشتراكي . ولم يكن ثمة مناص من هذا التشويه ما دامت التحولات «الاشتراكية» قد تمت من فوق الجماهير وبمعزل عنها ، وعلى يد سلطة دولة لا تحظى من الأساس بانتماء الجماهير وولائها. ان «الاشتراكية القطرية » تكاد تكون مستحيلة لأنها لن تكون إلا اشتراكية بلا جماهير .

ـ وحتى على صعيد الانجاز الأساسي الذي كان يمكن للدولة القطرية ان تباهي به ، وهو تحرير المجتمع من سطوة الانقسامات الطائفية والعشائرية ، وإعلاء صفة المواطنية على كل ما عداها من الانتماءات الموروثة عن العصور الوسطى ، فإن الانفجارات الطائفية التي شهدتها الساحة اللبنانية وساحة أقطار عربية أخرى ، وعودة المشاعر الطائفية الى الجيشان ، وإن في الاعماق غير الظاهرة ، تثبت هشاشة ما كان يبدو أنه الانجاز الأساسي للدولة القطرية وسطحيته وعدم تجذره .

ـ وعلى صعيد قضية الديموقراطية أخيراً ، فإن الدولة القطرية تثبت يوماً بعد يوم ان إطارها يضيق عن احتواء حركة الجماهير ، وانه أشبه بأنشوطة تشدد الخناق اكثر فاكثر على الحريات الديموقراطية وتضرب حصار السلطة المشخصة والأحكام العرفية والعسف اللادستوري على الحقوق الاساسية للإنسان والمواطن . واستبداد الدولة القطرية هذا لا يعكس استمرارية الموروثات القروسطية في البنية الدولانية العربية المدعية لنفسها صفة الحداثة فحسب ، بل هو نتيجة محتمة ايضاً لعدم انتماء الجماهير اليها . فحيث لا ولاء طوعياً وارادياً ، يصبح الاستبداد هو البديل الذي لا بديل عنه . ان الدولة القطرية ، بحكم من انها قطرية ، هي دولة قهر للجماهير وللديمقراطية .

ان ازمة الدولة القطرية مفتوحة لأن المهام التاريخية التي بررت تطورها التضخمي بتصديها لها لا تبدو انها مدرجة في جدول اعمال التنفيذ ، في مستقبل منظور على الاقل .

والشرط الأول للشروع بتنفيذ جميع تلك المهام التاريخية ـ التنمية والخروج من دائرة التخلف والتأخر الحضاري، الانعتاق من مظلة الهيمنة الامبريالية ، رفع جزمة الاحتلال والإذلال الاسرائيلي عن رقبة الأمة العربية ، بناء مواطن معافى من الأمراض الظلامية القروسطية ، السير في طريق التحولات الاشتراكية عبر الانتماء الجماهيري ، اطلاق سراح الحريات الديموقراطية وإقرار الحقوق الاساسية للإنسان والمواطن ـ هو تعبئة جماهيرية فعالة وحقيقية . والحال ان الدولة القطرية تعجز عن المبادرة الى تعبئة كهذه لأنها تفتقد أساساً إلى انتماء الجماهير .

وما دامت الدولة القطرية بلا انتماء جماهيري ، فبالغاً ما بلغت قوة سلطتها المادية ، فإنها تظل تفتقر الى القوة التي تعطي الدولة القومية الحديثة قوتها ، أي الفكرة المعبئة المحركة ، بقوّانية Idée force ، التي هي قوة الانتماء الايديولوجي للجماهير .[١] .

فالجماهير تنتمي الى الوحدة لا إلى التجزئة .

وما دام البؤس قطرياً ، فالحلم كما سبق القول لا يمكن إلا ان يكون وحدوياً . ففي ظل الدولة القطرية والتجزئة لن يكون إلا مريراً مذاق نعل الاحتلال الاسرائيلي والتخلف والسلطة العسفية؛ وفي ظل الدولة القومية والوحدة يمكن بالمقابل ان ترسى الاسس لتنمية متسارعة تحدِّث بنية المجتمع العربي وتزج به في عصر «نهضة» حقيقي ، ولاستراتيجية قومية شاملة ومتكاملة تطوق المشروع الصهيوني وتحبطه ، ولدولة ديموقراطية لامركزية لاتصون كرامة المواطن وحقوقه فحسب بل تطلق من عقالها مبادرته ، التي يشلها الآن خوفه التقليدي من السلطة السياسية .

وبديهي أنه هنا ، كما في أي مكان آخر ، لا وجود لحتمية تاريخية .

فالواقع القطري قد يخنق في خاتمة المطاف الحلم القومي ، والحلم القومي قد يطيح في خاتمة المطاف بالواقع القطري .

قوة الواقع هي قوة الأشياء. وقوة الحلم هي قوة البشر .

---

(١) ان انعطابية الدولة القطرية تجد احد تعبيراتها في السرعة والخفة التي تغير بها بعض الدول القطرية أعلامها وأناشيدها الوطنية بين الحين والآخر . فهذه الرموز، التي تحاط بهالة من القداسة في الدول ذات العراقة القومية، لا تزال في الدول القطرية سطحية الانغراز في وجدان الجماهير ، وغير ذات مدلول بالنسبة اليها وغير معبرة عن طموحاتها التاريخية .

والواقع، لمجرد أنه واقع ، يملك قوة مادية هائلة .

والحلم، من حيث أنه حلم ، يملك ايضاً قوة معنوية هائلة .

ولا يقدر الواقع على خنق الحلم إلا تى تحولت قوته المادية الى قوة معنوية ايضاً .

ولا يقدر الحلم على الإطاحة بالواقع إلا متى تحولت قوته المعنوية الى قوة مادية ايضاً .

وفي كلتا الحالتين يقع على عاتق الانتلجانسيا العربية ، من حيث انها الحاملة المفترضة للوعي، دور أساسي .

فهي وحدها التي تستطيع ، بتضييقها حصار الوعي النقدي على الواقع القطري، ان تحول دون اكتسابه لقوة معنوية ايضاً .

وهي وحدها التي تستطيع ، بوضع نفسها في مدرسة الجماهير وبتعميمها للوعي النقدي ، ان تُكْسِبِ الحلم القومي قوة مادية ايضاً .

فهل تبقى الانتلجانسيا العربية على امتثاليتها ؟ أم تنضو عنها ربقها ؟

ان إغراءات الامتثالية كبيرة ؛ واقلها الاستمرار في المشاركة في وليمة امتيازات البيروقراطية القطرية .

ولكن اغراءات اللاامتثالية ايضاً كبيرة ؛وليس اقلها استرداد الانتلجانسياا العربية لمعنى وجودها وحرية كلمتها وتحررها من الشعور المرهق بالذنب والخواء والعبثية .

ومن دون غلو في التشاؤم، فإن أسوأ الاحتمالات ليس هو أضعفها أو أبعدها : نعني أن تستمر الانتلجانسيا العربية، في سوادها الاعظم ، في اداء وظيفتها التقليدية : الخدمة في البلاط ، دونما تبديل إلا في المكان : فعوضاً عن بلاط الخلفاء والأمراء والولاة والاعيان تخدم في بلاط البيروقراطيات القطرية .

* * *

لقد[٢] قيل في تعريف الامة إنها جماعة مستقرة من الناس ، تربطها رابطة اللغة والارض والثقافة والتاريخ والاقتصاد والارادة المشتركة. وبعضهم قدم بعض هذه العوامل على غيرها . وبعضهم اضاف اليها أو أسقط منها عوامل أخرى .

---

(٢) خاتمة ثانية أضيفت بمناسبة المناقشات التي دارت وتدور، منذ اندلاع الثورة الايرانية، حول العلاقة بين القومية والدين .

والحق أن هذا التعريف الوضعي للأمة قابل للنقاش الى ما لا نهاية، وهو في نهاية المطاف لا يحل أي إشكال قومي اذا كانت مواصفات الأمة المعنية لا تتطابق ومقولاته .

وهذا التعريف ، إذ يرجع مسألة الأمة الى مسألة عوامل (لغة ، تاريخ، اقتصاد، الخ) ، يرى أشجار الأمة ولا يرى غابتها. فالأمة ليست شكلاً للوجود فحسب، بل ايضاً معنى. والأمة ليست واقعاً مستقراً، وانما هي حركة . وهي ليست معطى طبيعياً فحسب، بل فعل انتماء ايضاً . صحيح أن الإنسان يولد روسياً أو فرنسياً أو عربياً ، كما يولد ذكراً او أنثى ، لكن الجنسية وحدها لا تختزل كل معنى الأمة .

في الاقطار التي حلَّت مشكلة الأمة يمكن، وضعياً، تعريف الأمة بأنها «جماعة مستقرة من الناس تربطها رابطة . . الخ » . أما في الاقطار التي لم تنجز بعد حل المشكلة القومية ، فإن الأمة هي هذا وشيء آخر ايضاً ، بل لنقل إنها هذا « الشيء الآخر» قبل ان تكون « هذا » : فهنا يفقد التعريف الوضعي فعاليته ويغدو من الضروري البحث عن تحديد آخر يعقل الأمة في حركتها بالذات ، في صبوِّها الى أن تكون ما ليست هي كائنة عليه بعد. والأمة ، بهذا المعنى ، أشبه ما تكون بعتلة ؛ والانتقال مما قبل الأمة الى الأمة أشبه ما يكون، بمعنى من المعاني ، بنقلة مما قبل التاريخ الى التاريخ . فالأمم ، التي تعرف اليوم باسم المتقدمة ، لم تدخل العصور الحديثة إلا لأنها دخلت في الوقت نفسه في عصر الأمة . وان كنا نحن العرب لا نزال نبحث عن إشكالية نهضوية فلأننا لم ننجز بعد الدخول الى عصر الأمة . فالعصر النهضوي والعصر الأمَّوي يتطابقان ، والأمة عتلة النهضة الأولى ، وكل عتلة سواها تبقى مفلولة الفعالية في حال غيابها .

ان النهضة تعبئة شاملة للجسم الاجتماعي برمته ، والأمة هي وحدها التي تستطيع ان توقظ على الحياة جميع خلايا هذا الجسم، لأنها وحدها التي يمكن أن تعطي هذه الخلايا حساً بتساويها وبوحدة انتمائها .

وان يكن عصر الأمة هو الذي أنهى في التاريخ المرحلة القروسطية وافتتح المرحلة الحضارية الحديثة، فلأنه في عصر الأمة فقط تحققت مساواة جميع خلايا العضرية الاجتماعية ، وعلى وجه التحديد مساواتها من خلال وحدة انتمائها .

ان المرحلة القروسطية من التاريخ ، وتقابلها عندنا المرحلة العثمانية ، هي مرحلة تعدد انتماءات العضوية الاجتماعية ، وبالتالي التفاوت والتمايز والانقسام بين خلايا العضوية الواحدة . لكن عصر الأمة ، الذي هو عصر الحداثة ونقيض المرحلة العثمانية، هو العصر الذي يحرر العضوية الاجتماعية من الحواجز الانتمائية التمييزية

والتقسيمية ويضعها على سكة انتماء واحد أوحد هو الانتماء الى الأمة .

وبعبارة اخرى، إن عصر الأمة هو الذي يخلق وحدة العضوية الاجتماعية ، لأنه يلغي كل المراتبيات الجزئية والتجزيئية ولا يعترف بأهلية قانونية إلا للانتماء المساواتي الى الأمة دون سواه من الانتماءات التفاوتية .

إن عصر الأمة يرث من المرحلة القروسطية ـ او العثمانية ـ عضوية اجتماعية منقسمة ومتحجرة في انقساماتها ، وينتقل بها الى مرحلة حضارية مختلفة نوعياً إذ يفجر فيها حساً وحدوياً ومساواتياً لا يلبث بدوره ان يفجر البنى المراتبية المتوارثة المكرِّسة لما يفرِّق الأمة لا لما يوحِّدها .

فقبل عصر الأمة كانت العضوية الاجتماعية عبارة عن شتات من الرعايا ـ لا من المواطنين ـ تتراوح انتماءاتهم وتتفاوت مراتبياً ما بين الملةوالطائفة والقبيلة والعشيرةوالأسرة والعنصر والجنس[٣] والاقليم والبلد والمدينة والقرية والحي والوظيفة والمهنة والمقام والثروة. وكانت هذه الانتماءات ، أو الانقسامات العمودية ، تجعل من الامبراطورية العثمانية لا رجلاً مريضاً فحسب، بل مشلولاً ايضاً . وكانت هذه اللامساواة ، المحفورة في الوقائع كما في القوانين ، تقف حاجزاً منيعاً أمام أية سيرورة نهضوية، لأن الشرط الأول للنهضة هو تعبئة شاملة ومتعددة الأبعاد لجماع الأمة ، والأمة لا تغدو هي الأمة ما لم يتقدم الانتماء اليها على كل انتماء آخر .

وهنا تحديداً يكمن مأزق التطور القطري .

فلئن عجزت الدول القطرية ، رغم ما حققته بالاجمال من منجزات، عن الانتقال بصورة فعلية وجذرية من الحقبة العثمانية القروسطية الى العصر الحديث ، فلأنها ما كانت مؤهلة ، بحكم قطريتها ، لتفجير الاحساس والوعي بالانتماء القومي الى حد يطغى معه هذا الانتماء على كل انتماء آخر وينتقل بالعضوية الاجتماعية من حالة الشتات الطائفي ـ القبلي ـ العائلي ـ البلدي الى حالة الأمة التي هي شكل الوجود الاجتماعي الوحيد للتدخل في التاريخ وللفعل فيه في العصر الحديث .

فلو كانت الأمة العربية كلها من دين واحد أو طائفة واحدة او قبيلة واحدة او اقليم واحد ، لكان من الممكن افتراضياً لأية مقولة من هذه المقولات أو لأي شكل من أشكال

---

(٣) في الواقع ، ان التمييز على أساس الجنس في المرحلة العثمانية لم يكن مجرد تمييز، بل كان ضرباً من الاعدام: بحق المرأة تحديداً .

الوجود الاجتماعي هذه أن تعبئها بجماعها وأن تزج بها في عصر نهوض وتحديث. أما وأن حال الأمة العربية، مثلها مثل الغالبية العظمى من أمم الأرض، غير هذه الحال؛ أما وأنها متعددة أدياناً وطوائف وقبائل وسلالات وأمصاراً وأقاليم، فإن مقولة الأمة ـ دون سواها من المقولات ـ هي وحدها التي يمكن ان توحدها، وهي وحدها التي يمكن أن تهب كل فرد من أفرادها، أياً يكن انتماؤه الفرعي، احساساً مبدعاً بأنه مساوٍ لكل فرد آخر، وبأن له مثله الحقوق كلها ومُطالب مثله بالواجبات كلها، بل هي وحدها التي يمكن ان تحول التعددية الدينية والطائفية والاقليمية المميزة للأمة العربية الى مصدر إغناء وإبداع وفاعلية، بدل ان تكون مصدر إفقار وعقم وشلل.

ان هذا الانتماء الى الأمة، المفجِّر للطاقات والموحِّد لها في آن، هو ما تعجز الدولة القطرية عن أن تهبه لمواطنيها، وهذا حتى في حال كونها ذات بنية ديموقراطية وعلمانية وعقلانية، فكم بالاحرى إذا كانت هي نفسها موصومة بلون أو بآخر من ألوان الخصوصية اللاعقلانية.(٤)

والفساد، الذي اخذ أبعاداً خارقة للمألوف في اجهزة الدولة القطرية حتى بات بمثابة عنوان لها، يكمن أحد مصادره العميقة في ازمة الانتماء التي تعاني منها الدولة القطرية. إذ ان الشعور باصطناع كيان هذه الدولة ينمِّي لا محالة النزوع الانتهازي للبيروقراطية القطرية على مختلف درجات الهرم الحكومي والجهاز السلطوي.

وبديهي أن أحداً لا يزعم أن دولة الأمة ستكون، بالمقارنة مع الدول القطرية، بمثابة عصا سحرية تحل بضربة واحدة جميع المعضلات المتراكمة، ولكن بدون دولة الأمة فإن حل أية معضلة أساسية حلاً جذرياً يبدو صعباً للغاية، إن لم نقل مستحيلاً.(٥)

ان دولة الأمة هي مدخلنا الى العصر ومدخلنا الى بداية حل للمشكلات والتحديات المصيرية. وبدونها، فإن دارة التخلف والتأخر ستظل مقفلة، وسيظل مقفلاً ومسدوداً معها الطريق الى نهضة طال انتظارها.

---

(٤) لعله من الضروري ان نذكر ان من الدول القطرية المحكومة اصلاً بخصوصيات شتى، من يتسمى علناً ورسمياً باسم الأسرة الحاكمة.

(٥) استباقاً لأي نقد «يساروي» او «طبقوي» نقول: ليس المجال هنا للخوض في حديث الطبيعة الطبقية لدولة الأمة، ونحن لا نجهل أن دولة الأمة في أوروبا قد تكشفت عن انها دولة البورجوازية ايضاً. ولكن سنلاحظ فقط أن دولة الأمة وإن قامت على أساس طبقي، تظل هي وحدها التي يمكن ان توفر للصراع الطبقي جواً صحياً، ان جاز القول لأنه في إطارها فحسب يمكن للصراع الطبقي ان يتحرر من الشوائب الطائفية والقبلية والاقليمية التي لا تزال، في الدولة القطرية، تحول دون تطوره بموجب قوانين الذاتية.

المَـرَاجع

الكتب

أبو فاضل ، وهيب وسعيد الغز . **التاريخ** ، مراجعة جواد بولس . بيروت : مؤسسة أ . بدران ، ١٩٧٤ ، ٤ ج .

أحمد ، عبد الاله . **فهرست القصة العراقية** . الجمهورية العراقية : وزارة الاعلام [و] بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٣ .

أحمد ، عبد الكريم . **القومية والمذاهب السياسية** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .

امرسون ، روبرت . **من الاستعمار إلى الاستقلال** . ترجمة نقولا الدر . بيروت : الدار الشرقية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٤ . (كان العنوان الأصلي : **من الامبراطورية الى الأمة** ، **From Empire to Nation**).

أمين ، سمير . **الأمة العربية** . بيروت : ابن رشد ، ١٩٧٨ . (الأصل بالفرنسية) .

أنيس ، إبراهيم . **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة** . القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ .

أنيس ، محمد . **الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ ـ ١٩١٤** . القاهرة : المكتبة الانجلو المصرية ، د . ت .

الاهواني ، أحمد فؤاد . **القومية العربية** . القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دار القلم ، ١٩٦٠ .

الأهواني ، عبد العزيز . **أزمة الوحدة العربية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

البزّاز ، عبد الرحمن . **بحوث في القومية العربية** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢ .

الببليوغرافية الوطنية الليبية ، ١٩٥١ ـ ١٩٧١ . الجمهورية العربية الليبية : وزارة الاعلام والثقافة ، ادارة المراكز الثقافية القومية ، ١٩٧٢ .

البشري، عبد الغني . **أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية** . القاهرة : ادارة المطبوعات والمنشورات للقوات المسلحة ، ١٩٦٤ .

بعث أمة وبناء دولة : لمحة من تاريخ الحزب الاشتراكي التونسي ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤ .

البكوش ، فاضل وعلي الحوسي . **كتاب التاريخ لتلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي** . تونس : وزارة التربية القومية ، المركز البيداغوجي ، ١٩٧٧ .

بن سلامة ، البشير . **الشخصية التونسية : خصائصها ومقوماتها** . تونس : مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، ١٩٧٤ .

بن سوده ، عبد السلام بن عبد القادر . **دليل مؤرخ المغرب الأقصى** . الطبعة ٢ . الدار البيضاء : دار الكتاب ، ١٩٦٥ .

بن ميلاد ، محجوب . **الحبيب بورقيبه في سبيل الحرية التونسية** . تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٦٤ .

بيرجر ، مورو . **العالم العربي اليوم** . بيروت : دار مجلة شعر ، ١٩٦٣ .

البيطار ، نديم . **الأيديولوجية الانقلابية** . بيروت : المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

البيطار ، نديم . **الفعالية الثورية في النكبة** . طبعة جديدة موسعة . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٣ .

التاريخ العربي : قائمة ببليوجرافية . الجمهورية العربية المتحدة : وزارة الثقافة ، دار الكتب والوثائق القومية، دارة الببليوجرافيا ، ١٩٦٨ .

التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٧٢ ولعام ١٩٧٩ . بيروت : منشورات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٧٢ و١٩٧٩ .

التلالي ، صلاح الدين . **تونس الجديدة : مشاكل ونظريات** . تونس : دار نشر بولس سلامة ، ١٩٥٩ .

تومسون ، وارين س . ودافيد ت .لويس . **مشكلات السكان** . ترجمة راشد البراوي . القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٩ .

توينبي ، ارنولد . **الحرب والحضارة** . ترجمة فؤاد ايوب . دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، د . ت .

توينبي ، ارنولد . **الوحدة العربية آتية** . ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة . بيروت : دار الآداب ، ١٩٦٨ . (كان العنوان الأصلي : بين النيجر والنيل ، **Between Niger and Nile**) .

الجبوري ، جميل . **دليل مطبوعات وزارة الاعلام ١٩٦٨ - ١٩٧٤** . بغداد : منشورات وزارة الاعلام في الجمهورية العراقية [و] دار الحرية ، ١٩٧٥ .

الجرف ، طعيمه . **أبحاث في المجتمع العربي** . القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

الحاطوم ، نور الدين . **دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والأميركية والهندية** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ .

الحاطوم ، نور الدين . **محاضرات عن حركة القومية العربية** . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية [و] مطبعة النهضة الجديدة ، ١٩٦٧ .

الحاطوم ، نور الدين . **محاضرات عن المراحل التاريخية للقومية العربية** . القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ . (المرجع السابق تكرار له مع تطوير في الفصل الأخير منه) .

الحافظ ، ياسين . **حول بعض قضايا الثورة العربية** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٥ .

الحصري ، ساطع . **آراء وأحاديث في القومية العربية** . الطبعة ٤ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ .

الحصري ، ساطع . **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** . الطبعة ٣ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٧ .

الحصري ، ساطع . **أبحاث مختارة في القومية العربية** . القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ .

الحصري ، ساطع . **الاقليمية : جذورها وبذورها** . الطبعة ٢ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ .

الحصري ، ساطع . **البلاد العربية والدولة العثمانية** . الطبعة ٣ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٥ .

الحصري ، ساطع . **حول الوحدة الثقافية العربية** . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩ .

الحصري ، ساطع . **دراسات عن مقدمة ابن خلدون** . القاهرة . ١٩٦١ .

الحصري ، ساطع . **ما هي القومية ؟** بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩ .

الحصري ، ساطع . **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** . الطبعة ٤ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩ .

حقي ، احسان . **تونس العربية** . بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦١ .

حقي ، يحي . **قنديل أم هاشم** . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٤٤ . (سلسلة اقرأ ، ١٨) .

حلمي ، محمود . **المجتمع العربي** . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٥ .

حنا ، جورج . **معنى القومية العربية** . بيروت : دار بيروت ، ١٩٥٧ .

حوراني ، البرت . **الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** . ترجمة كريم عزقول . الطبعة ٣ . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٧ .

خلفة ، محمد الأمين ، محمد علي المرابط ومحمد قدية . **كتاب التاريخ لتلامبذ السنة الأولى من التعليم الثانوي** . تونس : وزارة التربية القومية ، المركز القومي البيداغوجي ، ١٩٧٧ .

دراسات في القومية . اعداد صلاح مخيمر ، وعبده ميخائيل رزق . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ .

دراسات في المجتمع العربي . اعداد مجموعة من أساتذة كليتي الآداب والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١ .

دليل رسائل الماجستير ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣ . القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

دليل الرسالات العربية ، درجات الدكتوراه والماجستير التي منحتها الجامعات العربية منذ ١٩٣٠ حتى نهاية ١٩٧٠ . الكويت : جامعة الكويت ، مراقبة المكتبات ، قسم التوثيق ، ١٩٧٢ .

دليل مطبوعات وزارة الاعلام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ . بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٥

الدوري ، عبد العزيز . **الجذور التاريخية للقومية العربية** . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .

الدوريات العربية :دليل عام للصحف والمجلات العربية الجارية في الوطن العربي . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة التوثيق والاعلام ، ١٩٧٣ .

رافق ، عبد الكريم . **العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦** . دمشق : مكتبة اطلس ، ١٩٧٤ .

رودنسون ، مكسيم ، الياس مرقص واميل توما . **الأمة ، المسألة القومية ، الوحدة العربية والماركسية** . بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧١ .

زين العابدين ، محمد الهاشمي ، حمودي الكافي ، الناصر حوالة ، محمد نقسيرة ومحمد الصالح كريم . **فصول في تاريخ تونس ، السنة الخامسة من التعليم الابتدائي** . تونس : وزارة التربية القومية ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٨ .

زين العابدين ، محمد الهاشمي ، محمود شعبان ، محمد الحبيب التونسي وعثمان بسروز . **فصول في تاريخ تونس ، السنة السادسة من التعليم الابتدائي** . تونس : وزارة التربية القومية ، ١٩٧٨ .

سيف الدولة ، عصمت . **الطريق إلى الوحدة العربية** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٨ .

السينما والثقافة العربية : محاضرات الطاولة المستديرة تحت رعاية واشتراك الأونسكو ، بيروت تشرين الأول ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . بيروت : مركز التنسيق العربي للسينما والتلفزيون ، ١٩٦٥ .

شرابي ، هشام . **المثقفون العرب والغرب** . الطبعة ٢ . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٨ .

شرارة ، عبد اللطيف . **الجانب الثقافي من القومية العربية** . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦١ .

شفيق ، منير . **في الوحدة العربية والتجزئة** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩ .

الشهابي ، مصطفى . **القومية العربية** . الطبعة ٢ . القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١ .

شيفر ، بويد . **القومية : عرض وتحليل** . ترجمة جعفر خصباك وعدنان الحميري . بيروت : دار مكتبة الحياة بالمشاركة مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٦ . (العنوان الأصلي : **القومية : الأسطورة والواقع** ، **Nationalism: Myth and Reality** ، طبع في نيويورك : ١٩٥٥) .

صالح ، الطيب . **موسم الهجرة الى الشمال** . القاهرة . (روايات الهلال) .

صبحي ، حسن . **تاريخ شمال افريقيا الحديث والمعاصر** . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٣ .

صبحي ، حسن . **العالم العربي** . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ .

طرابيشي ، جورج . **شرق وغرب ، رجولة وأنوثة** . الطبعة ٢ . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩ .

طرابيشي ، جورج . **الماركسية والأيديولوجيا** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧١ .

عبد الله ، الطاهر . **الحركة الوطنية التونسية ، ١٨٣٠ - ١٩٥٦** . بيروت : مكتبة الجماهير ، ١٩٧٦ .

عبد القادر ، علي أحمد . **دراسة الظاهرة القومية في المجتمع العربي** . القاهرة : دار الاسناوي ، ١٩٦٥ .

العروي ، عبد الله . **العرب والفكر التاريخي** . بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .

العشري ، محمد . **اقتصاديات صناعة السينما في مصر** . القاهرة : دار الهنا للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

العقاد ، صلاح . **دراسة مقارنة للحركات القومية في المانيا ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، تركيا** . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ .

عمارة ، محمد . **العروبة في العصر الحديث** . القاهرة : وزارة الثقافة ، ١٩٦٧ .

عمر ، أحمد مختار . **تاريخ اللغة العربية في مصر** . الجمهورية العربية المتحدة : وزارة الثقافة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .

عودة ، عبد الملك . **معالم المجتمع العربي** . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ .

فانون ، فرانز . **معذبو الأرض** . ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٣ .

فرج ، محمد . **الأمة العربية** . القاهرة : دار الفكر العربي ، د . ت .

القباني ، اسماعيل محمود . **محاضرات في الوحدة الثقافية العربية** . القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ .

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٢ .

القلعجي ، قدري . **أضواء على تاريخ الكويت** . بيروت : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٢ .

كفافي ، محمد عبد السلام ، حسن شحاته سعفان ، محمد عبد الغني سعودي وحسن صبحي . **المجتمع العربي** . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ .

لنداو ، يعقوب م . **دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والاميركية والهندية** . القاهرة . معهد البحوث

والدراسات العربية ، ١٩٦٦ .
ليلة ، محمد كامل . **المجتمع العربي** . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ .
ليلة ، محمد كامل . **محاضرات في المجتمع العربي** . القاهرة : مطبعة نهضة مصر ١٩٦٠ .
ليلة ، محمد كامل . **النظم السياسية** . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ .
مجموعة من أساتذة كلية الآداب بجامعة القاهرة. **مجتمعنا العربي**. القاهرة : دار النهضة العربية .
المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ . الجمهورية العربية السورية: المكتب المركزي للاحصاء ، ١٩٧٥ .
المحافظة ، علي . **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩١٤** . بيروت : الشركة الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥ .
مختار ، أحمد . **تاريخ اللغة العربية في مصر** . القاهرة : وزارة الثقافة ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .
مرقص ، الياس . **الماركسية السوفياتية والقضايا العربية** . بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .
مرقص ، الياس . **نقد الفكر القومي : ساطع الحصري** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٦ .
مروة ، حسين . **دراسات نقدية على ضوء المنهج الواقعي** . الطبعة ٢ . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٦
معجم المطبوعات السعودية حتى عام ١٩٧٣ . جمع واعداد شكري العناني . المملكة العربية السعودية : وزارة المعارف ، ادارة المكتبات العامة .
المكتب المركزي للاحصاء . **النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي، ١٩٧٥** . الجمهورية العربية السورية : المكتب المركزي للاحصاء ، ١٩٧٥ .
موسى ، سليمان . **الحركة العربية : سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة** . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٠ .
ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ . اعداد المقدم الهيثم الأيوبي . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ .
النساج ، سيد حامد . **دليل القصة المصرية القصيرة** . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
نسيبة ، حازم زكي . **القومية العربية : فكرتها ، نشأتها ، تطورها** . ترجمة عبد اللطيف شرارة . بيروت : المكتبة الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٢ . (العنوان في الأصل الانكليزي : **أفكار القومية العربية** ، **The Ideas of Arab Nationalism** طبع في نيويورك : ١٩٥٦) .
النشرة العربية للمطبوعات عام ١٩٧٤ . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة التوثيق والاعلام بالتعاون مع دار الكتب والوثائق العربية ، ١٩٧٦ .
نصار ، ناصيف . **مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨ .
هاشم ، اسماعيل محمد . **دراسات في المجتمع العربي** . الطبعة ٢ . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ .
هرتز ، فرديرك . **القومية في التاريخ والسياسة** . ترجمة عبد الكريم أحمد وإبراهيم صقر . القاهرة . المؤسسة المصرية العامة [و] دار الكاتب العربي ، د . ت .
وحيدة ، صبحي . **في أصول المسألة المصرية** . طبعة جديدة منقحة ، طبعة مصورة . (د.م. : د.ن. ، د . ت) .
ياسين ، بو علي ونبيل سليمان . **الأدب والأيديولوجيا في سوريا** . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٤ .

الدوريات

إبراهيم ، سعد الدين . « مدن العالم العربي : الحاجة الى استراتيجية حضرية جديدة.» **دراسات عربية** : السنة ١١ ، العدد ٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٥ . ص ٨ - ٤٢ .

البيطار ، نديم . « دور الاقليم - القاعدة في تجارب التاريخ الوحدوية » . **دراسات عربية** : السنة ١٣ ، العدد ٣ - ٧ ، كانون الثاني (يناير) - أيار (مايو) ١٩٧٧ . ص ٢٠ - ٣٨ .

البيطار ، نديم . « عبد الناصر والوحدة العربية : الفرصة التاريخية التي ضاعت ! » **دراسات عربية** : السنة ١٣ ، العدد ١٠ - ١١ ، آب (اغسطس) - أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ . ص ٢١ - ٣٧ .

الحافظ ، ياسين . « كيف نخرج النضال الوحدوي من أزمته وعجزه ؟ » **مواقف** : السنة الأولى ، العدد ٦ ، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ .

طرابيشي ، جورج . « أساطير المثقفين » **الآداب** : السنة ١٨ ، العدد ٥ ، أيار (مايو) ١٩٧٠ - ص ٤٢ - ٤٦

كروم ، حسنين . « هل ستنتصر الاقليمية في مصر ؟ » **دراسات عربية** : السنة ١٤ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٨ .

الاخبار (القاهرة) في ٩ - ١٠ - ١٩٧٩ .

السفير (بيروت) في ٦ - ٢ - ١٩٧٨ .

الكتب الأجنبية :

Abdel-Malek, Anouar. **Idéologie et renaissance nationale, l'Egypte moderne.** Paris: Editions Anthropos, 1969.

Albertini, M. et autres. **L'Idée de la nation.** Paris: Presses Universitaires de France, 1969.

Altusser, Louis. **Pour Marx.** Paris: Editions François Maspero, 1969.

Amin, Samir. **Classe et nation.** Paris: Editions de Minuits, 1979.

Amin, Samir. **La nation arabe.** Paris: Editions de Minuits, 1976.

Begué, Camille. **Le message de Bourguiba.** Paris: Librairie Hachette, 1972.

Bonné, Alfred. **State and Economics in the Middle East.** 2nd Edition. London: Routledge, 1955.

Burdeau, Georges. **L'Etat.** Paris: Editions du seuil, 1970.

Chatelus, Michel. **Stratégies pour le Moyen- Orient.** Paris: Calmann- Lévy, 1974.

De Jouvnel, Bertrand. **Du pouvoir: histoire naturelle de sa croissance.** Paris: Librairie Hachette, 1977. (Le livre de poche).

Duverger, Maurice. **Droit constitutionnel et institutions politiques.** Paris: P. U. F., 1955.

Encyclopédie du Monde Actuel. Volume «Les Arabes». Collection Dirigée par Charles Henri Favrod. Paris: Libraire Hachette, 1975. (Collection le livre de poche).

Hayim, Sylvia. **Arab Nationalism: Selected Works.** California: California University Press, 1962.

Hobbes, Thomas. Leviathan. 1651

Hourani, Albert. **The Arabic thought in the Liberal Age 1798-1939.** London: Oxford University Press, 1962.

Lacouture, Jean. **Quatres hommes et leurs peuples: sur-pouvoir et sous-développement.** Paris: Editions du Seuil, 1969.

Laferriére, Julien. **Manuel du droit constitutionnel.** 2éme Edition. Paris: Editions Montchrestien, 1974.

Nagy. Péter. **Libertinage et révolution.** Paris: Gallimard, 1975.

Rennaissance du monde arbe. Colloque Inter arabe de Louvain sous la direction de Anouar Abdel — Malek, Abdel — Aziz Bilal, et Hassan Hanafi. Gembloux: Duculot, 1972.

Rodinson, Maxime. **Marxisme et monde musulman.** Paris: Editions du Seuil, 1972.

Trotsky, Léon. **Histoire de la révolution russe.** Paris: Editions du Seuil, 1967.

للمؤلـــف

- سارتر والماركسية
  دار الطليعة ١٩٦٤ .
- النزاع السوفياتي ـ الصيني
  دار الآداب ١٩٦٨ .
- الماركسية والمسألة القومية
  دار الآداب ١٩٦٩ .
- الاستراتيجية الطبقية للثورة
  (طبعة أولى) دار الطليعة ١٩٧٠ .
  (طبعة ثانية) دار الطليعة ١٩٧٩ .
- الماركسية والايديولوجيا
  دار الطليعة ١٩٧١ .
- لعبة الحلم والواقع : دراسة في أدب توفيق الحكيم
  (طبعة اولى) دار الطليعة ١٩٧٢
  (طبعة ثانية) دار الطليعة ١٩٧٩ .
- الله في رحلة نجيب محفوظ الرمزية
  (طبعة أولى) دار الطليعة ١٩٧٣ .
  (طبعة ثالثة) دار الطليعة ١٩٨٠ .
- شرق وغرب ، رجولة وأنوثة
  (طبعة أولى) دار الطليعة ١٩٧٧ .
  (طبعة ثالثة) دار الطليعة ١٩٨٢ .
- الأدب من الداخل
  (طبعة أولى) دار الطليعة ١٩٧٨ .
  (طبعة ثانية) دار الطليعة ١٩٨١ .
- رمزية المرأة في الرواية العربية
  دار الطليعة ١٩٨١ .

٣٠٠٠/٨٢/ ٩٠١